الفيلسوف ... و المرأة (٥)

استعباد النساء

جون ستيوارت مل

ترجمة و تعليق و تقديم

أ . د . امام عبد الفتاح امام

استاذ و رئيس قسم الفلسفة

جامعة الكويت



الفيلسوف .. والمرأة

- ٥ -

جون ستيوارت مل

استعباد النساء

ترجمة، وتعليق، وتقديم

أ. د. امام عبدالفتاح امام

أستاذ ورئيس قسم الفلسفة

جامعة الكويت

الناشر

مكتبة مدبولى

١٩٩٨

الكتاب : استعباد النساء
تأليف : جون ستيوارت مل
المترجم : أ.د.امام عبدالفتاح امام
الطبعة : الأولى ١٩٩٨
الناشر : مكتبة مدبولى ـ ٦ ميدان طلعت حرب القاهرة
ت: ٥٧٥٦٤٢١ ـ تليفاكس: ٥٧٥٢٨٥٤
رقم الإيداع : ٩٧/٩٥٧٦
الترقيم الدولى : ISBN 977 - 208 - 220 - 9
لوحة الغلاف : محمد لطفى
الجمع التصويرى دار جهاد ٢٦ ش اسماعيل أباظة – لاظوغلى
والتنسيق الداخلى : ت: ٣٥٦٤٧٨٣

محتويات الكتاب

الإهداء

إلى المرأة المصرية الأصيلة

التي تحمل في صدرها عطاءً غير مَجْذُوذ ،

وتبذل من ذات نفسها في صبر ، وجلَدَ ، وتضحية ،

مالا يطيقه غيرها . .

إلى شعاع الأمل الذى ينير الطريق . .

أهدى هذا الكتاب . .»

أ.ع.أ

«مدخل عام»

يُعدّ جون ستيورات مل (١٨٠٦ ـ ١٨٧٣) أعظم فلاسفة اللبرالية فى القرن التاسع عشر، فهو من أكثر المتحمسين للحرية والمدافعين عنها، وإن كان هذا الحماس لم يقتصر على الجانب النظرى وحده الذى تمثل فى كتابيه «الحرية» و«استعباد النساء» وغيرهما، بل تعداه إلى الجانب العملى، عندما حاول أن يدخل معترك السياسية وانتخب عضواً فى البرلمان عن دائرة وستمنستر فى لندن(١).

وفضلا عن ذلك فقد نشر العديد من المقالات فى الصحف يدعم بها وجهة نظره التحررية، بل إنه عمل بالصحافة بضع سنين، وكتب سلسلة مقالات نشرها فى مجلة EXAMINER تحت عنوان «روح العصر» أثارت إعجاب الشاعر الإنجليزى «توماس كارليل» فسعى إلى التعرف بالكاتب الألمعى صاحب هذه المقالات وانعقدت أواصر الصداقة بينهما زمنا(٢).

ولما كان «مل» فيلسوفاً ليبرالياً على الأصالة فقد ارتبط كتابه «عن الحرية» بكتابنا الحالى «استعباد النساء» ارتباطا وثيقاً رغم اختلاف المضمون فى كل منهما. فقد خصصّ الكتاب الأول للدفاع عن الحرية بصفة عامة: الحرية الاجتماعية، والفكرية واستقلال الفرد، وتطور الذات البشرية.. إلخ (٣)، فى حين انصب كتابه الحالى كله ـ تقريباً ـ على موضوع واحد هو الحقوق المشروعة التى حُرمت منها المرأة فى عصره: عصر الملكة فكيتوريا، محاولا تفسير الأصل الذى صدرت عنه الأوضاع الاجتماعية السيئة الحالية للنساء. أو هذا هو ما يبدو، على الأقل ، للوهلة الأولى بسبب تركيز «مل» المتعمد على مشكلة واحدة هى «استعباد النساء» وخضوعهن المُذل للرجل، فهو لم يرد تشتيت انتباه القارئ فى موضوعات فرعية أخرى.

---

(١) كما تم إختياره فى نفس العام مديرا لجامعة القديس أندروز.

(٢) د. توفيق الطويل «جون ستيوارت مل» العدد السادس من نوابغ الفكر الغربى، دار المعارف ص٣٠.

(٣) سبق لنا ترجمته مع كتاب «مذهب المنفعة العامة» ونشرته مكتبة مدبولى تحت عنوان «أسس اللبرالية الساسية». وقد وعدنا القارئ فى مقدمة الكتاب بنشر «استعباد النساء» و «الحكم النيابى» على التوالى ليكونا الجزء الثانى من «أسس اللبرالية السياسية» ـ قارن ص ٩.

وإذا كان كتاب «الحرية» قد ظهر بعد وفاة زوجته ـ هاريت ـ مباشرة (عام ١٨٥٨) ـ فقد ظهر كتاب «استعباد النساء» بعد ذلك بإحدى عشرة سنة (أى عام ١٨٦٩) ـ وإنْ كان بعض الشراح يذهب إلى أنه كتبه عام ١٨٦١ كملحق لكتابه الأول ـ وكانت الزوجة تمثل همزة الوصل بين الكتابين. وإذا كان كثير من الشراح يركزون أثر «هاريت» فى كتابه « الاقتصاد السياسى» الذى ظهر فى لندن عام ١٨٤٨ ـ وأعيد طبعه مرات عديدة فى سنوات قليلة ـ فإن ذكرياتها ـ بل وتأثيرها الحقيقى ـ يظهر أكثر فى هذين الكتابين. وإن كان مؤلفهما رجلاً واحداً ـ هو مل ـ الذى كتبهما باتساق مع بقية أفكاره ومع كل ما كتب [(١)]. ويرى البعض أن تأثير «هاريت» ينحصر فى مزاجها المتفائل ، وما كان لديها من صلابة وجلَد واستعداد للكفاح.

التقى «مل» بهاريت تايلور Harriet Taylor « ١٨٣٠ ـ وكان فى الرابعة والعشرين ـ وكانت إمرأة مستنيرة العقل متفتحة المشاعر، متقدة الذكاء فى الثانية والعشرين من عمرها، تقترن برجل أعمال شغله الاتجار بالأدوية والمواد الكيمائية عن إرضاء ثقافتها واشباع عواطفها ـ تلك هى «هاريت» زوجة «المستر تايلور» التى قرأت فلسفة باركلى وهى فى الحادية عشرة من عمرها. ودرست المنطق وهى فى سن الرابعة عشرة[(٢)]. وفى أول لقاء جمع بينها وبين فيلسوفنا الشاب دار الحديث حول وضع المرأة ودورها فى المجتمع الانجليزى، والعلاقات الاجتماعية القائمة بين الجنسين، وتبادلا وجهات النظر، أو قل جمعتْ بينهما نظرة واحدة هى الاتفاق على أن الوضع الحالى بالغ السوء، ومن ثمّ كان سخطهما عليه، وإن كان سخط «هاريت» كان قاسياً وعنيفاً أكثر من مل، مما جعل الفيلسوف يميل إلى المطالبة بدور أكثر ايجابية للنساء[(٣)].

وقد راح الاثنان يبشران بتحرير المرأة ويطالبان بحقوقها السياسية، فكتبت «هاريت» مقالاً تحت عنوان «تحرير النساء» نادت فيه بإتاحة جميع الفرص أمام النساء للعمل على

---

(١) ومن هنا يذهب الشراح إلى أن ما كتبه «مل» فى إهدائه كتاب «الحرية» إلى زوجته من أنها «كانت مصدر إلهامى، كما كانت، إلى حد ما، المؤلف الذى كتب أفضل ما كتبت» (راجع ترجمتنا العربية ص ١١٥) ـ ليس سوى ضرب من المجاملة لأنه ينطوى على كثير من المبالغة!.

(٢) د. توفيق الطويل «جون ستيورات مل» ص ٣٧.

(٣) Alan, Rayan: J.S.Mill, Routldge & Kegan paul - London 1974, p. 154.

قدم المساواة مع الرجال. وبنت فكرتها على نظرة الأجور التى تقول إنّ مضاعفة العمال يهبط بالأجور إلى النصف مع أنه يضاعف كذلك دخل الأسرة (إذا ما عمل الزوجان معا) كما أنه ينتشل الزوجة من مستوى الخادمة ويرفعها إلى مرتبة الشريكة[١].

ورغم ذلك كله، فمن الغلو أن نرجع إليها الفضل فى تفنيد «مل» لاستعباد المرأة وتنديده بوضعها المتردى فى المجتمع، ودعوته إلى تحريرها من الأغلال التى فرضتها عليها العادات والتقاليد ثم أكدتها القوانين، لأنه توصل إلى آرائه فى هذا الصدد قبل أن يتصل بهذه الصديقة. كما أن هناك من يحصر دورها فى أثرها فى كتابنا الحالى «استعباد النساء» فى تزويد «مل» ببعض المعلومات عن النساء فى المجتمع الانجليزى منها أن هناك عدداً كبيراً منهن لم يتزوجن على الاطلاق، وعدداً كبيراً آخر أرامل، وكثيراً منهن أصبحن عاطلات بعد أن شب أطفالهن عن الطوق ونضجوا ثم انفصلوا مكونين أسراً جديدة.. إلخ. فمن الحمق استبعاد هؤلاء جميعاً من الحياة العامة النشطة. ولا شك أن عدداً كبيراً من النساء يصرفن قدراً كبيراً من طاقتهن فى الزواج، لكن بالنسبة لمن لم يستطعن الزواج أو لا يحتجن إليه أو لا يرغبن فيه، فينبغى أن تتاح لهن نفس فرص العمل المتاحة للرجال[٢].

***

وفى الفصل الأول من كتابه «استعباد النساء» الذى جعلنا عنوانه «قانون القوة» أو قانون الغاب[٣]. يعترف منذ البداية بصعوبة مناقشة «قضية المرأة» أو الحديث عنها، فهى

(١) ظلت العلاقة بينهما إلى أن توفى زوجها فى إبريل عام ١٨٤٩ فتزوجها «مل» فى ابريل عام ١٨٥١ أى بعد واحد وعشرين عاماً من علاقته بها، فوضع بذلك حداً لأقاويل الناس. وقد كانت هذه العلاقة ـ بامرأة متزوجة ـ موضع شك وريبة بل ونفور واحتقار بين أصدقائه ومعاصريه. وأن كان «مل» يشهد بسمو أخلاقها، ويرفعها إلى أعلى مراتب التقدير والاجلال. ويؤيده فى ذلك بعض شراحه، وأن كانوا يعتقدون أن هذه «العلاقة البريئة» جاءت من برودة مل الجنسية. وهم يستدلون على ذلك من حديثه عن العملية الجنسية التى لا يذكرها إلا باسم «العملية الحيوانية» راجع فى ذلك كتاب «ألان ريان» السالف الذكر عن جون ستيورات مل ص ١٥٤.

(٢) Alan, Rayan: J.S.Mill, Routldge & Kegan paul - London 1954, p. 154.

(٣) لم يضع «مل» عنواناً لأى فصل من فصول كتابه الأربعة، وقد استوحينا عنوان كل فصل من مضمون حديثه.

قضية تتلخص فى إدانة المبدأ الذى ينظم العلاقات الاجتماعية القائمة بين الجنسين، والكشف عن أنه مبدأ فاسد من جذوره، لأنه يقوم على أساس تبعية أحد الجنسين (النساء) للجنس الآخر (الرجال)، وهو مبدأ ينبغي هدمه ليحل محله مبدأ المساواة الكاملة التى لا تسمح بوجود ميزة لجانب على جانب آخر. وهو يرى أن مبدأ «التبعية واسترقاق النساء» الذى يعوق تقدم المجتمع ويمنعه من التطور، قد تغلغل فى نفوس الرجال على نحو يجعل من الصعب مناقشته مناقشة عقلية، وذلك لأربعة أسباب على النحوالتالى:

أولاً: يستند هذا المبدأ إلى المشاعر والعواطف والانفعالات أكثر من اعتماده على العقل والمنطق، ومن هنا كانت قضية تحرير المرأة تشبه من هذه الزاوية قضية تحرير الزنوج فى الولايات المتحدة الأمريكية التى وجد المدافعون عنها صعوبة بالغة فى اقنا ع الناس «بالعقل» على تغيير مشاعرهم المتأصلة فى أعماق نفوسهم! بل هناك أسباب كثيرة تجعل المشاعر المتصلة بقضية المرأة أشد غوراً، وأعمق جذوراً، من كل المشاعر التى تتجمع حول الأنظمة والعادات القديمة وتحميها.

ثانياً: لأن عبء الاثبات، دائما يقع على الجانب الايجابى، «فالبيّنة على مَنْ ادعى..»، فإذا ما اتهم شخص بارتكاب جريمة قتل، كان على مَنْ يتهمونه إثبات جريمته وليس العكس، أعنى ليس عليه هو أن يثبت براءته. ومن ثم فقد كان المفروض فى قضية المرأة أن يقع عبء الاثبات والبرهان على مَنْ يقفون ضدها ويحرمونها من حقوقها المشروعة، لكن ذلك لا يحدث، وبذلك ترى الرجال يناقضون فرضاً مزدوجاً هو معارضة الحرية وتأييد التحيز، ومن ثم ينبغى أن يُفرض عليهم تقديم الدليل الحاسم دفاعا عن قضيتهم.

ثالثاً: يقول «مل» إن القارئ يتوقع منى أنْ أدحض جميع الحجج التى تؤيد الاثبات، غير أن المشكلة هى أن قضية الوضع السيئ للمرأة تدعمها العادات والتقاليد التى يقدسها الناس، كما تدعمها المشاعر القوية.

رابعاً: تصبح الصعوبة بالغة عندما يحاول المرء التأثير على الناس واقناعهم عن طريق «عقولهم» ضد مشاعرهم وميولهم العملية، لاسيما إذا كان إيمانهم بالعادات والتقاليد

والشعور العام أكثر مما ينبغى كما ذكر إلى درجة قد تبلغ حد التقديس. بل إنهم يعتقدون أن انتشار عادة من العادات وبقائها ردحا من الزمن دليل قوى على تحقيقها لأغراض محمودة فلا يصح أن نقول عنها إنها «عادة مذمومة»[1]!.

ويعتقد «مل» أن الوضع الحالى للمرأة قد نشأ منذ البدايات الأولى للمجتمع البشرى، ففى فجر التاريخ وجدْت المرأة نفسها فى حالة عبودية لرجل ما، ربما بسبب ضعف قواها البدنية، ثم بدأت القوانين والنظم السياسية، كما هى الحال دائماً، بالاعتراف بالوضع القائم، والعادات والعلاقات الموجودة بالفعل، ثم أحالت هذه الوقائع إلى قوانين! لأن القوانين ليست سوى تلخيص للأوضاع، زالاعتراف بالعلاقات، التى تكون موجودة فعلا بين الأقوياء، وهى بذلك تحيل الوقائع المادية إلى حق قانونى، وتضفى عليها مشروعية بإقرارها بواسطة المجتمع!.

والواقع أن الناس لا تعرف سوى النزر اليسير عن مدى سيطرة «قانون القوة» أو «قانون الغاب»، بوصفه القاعدة التى كان معترفاً بها للسلوك العام طوال القسم الأكبر من تاريخ الجنس البشرى، ولم يكن أحد يخجل من هذا القانون، حتى أن أرسطو، المعلم الأول، وضع نظرية شهيرة عن الرق[2]، تؤيد هذا الوضع السيئ للعلاقات الإنسانية. وإذا كان الرجل قد مارس قوته البدنية لاشباع حاجاته، ولتحقيق مصالحه الخاصة، فقد مارسها أيضا مع النساء فكان «خطف» المرأة يُعَبِّر عن شجاعة نادرة، كما جرت العادة فى بعض المجتمعات البدائية أن يقوم العريس بخطف عروسه لاظهار هذه الشجاعة النادرة، رغم أن القبيلة كلها تعلم أنهما فى طريقهما إلى الزواج. وإذا كان الرجل قد مارس قوته البدنية فى مجالات كثيرة فإن له هنا ميزات وتسهيلات أكثر من أى مجال آخر لمنع الثورة ضده. فكل أنثى من المستعبدات تعيش تحت كنف رجل من «السادة»، وتكاد تكون فى يده

(١) يضرب «مل» مثالا لسيطرة العادات والتقاليد، والمشاعر التى تتكون نتيجة للألف والعادة، دهشة سكان المناطق النائية من العالم عندما يعرفون لأول مرة شيئا عن انجلترا، لاسيما أنها تحت حكم «ملكة» فالأمر يبدو لهم غير طبيعى تماما حتى ليكاد يكون أمراً غير قابل للتصديق. فى حين أنه يبدو طبيعيا تماما بالنسبة للرجل الانجليزى الذى اعتاد عليه، ومع ذلك فاننا نجد أنه من المفارقات الغريبة أن الانجليز يشعرون أنه من غير الطبيعى أن تكون المرأة جندية أو عضوا فى البرلمان لمجرد أنهم لم يألفوا هذا الوضع!.

(٢) انظر عرضنا لهذه النظرية فى كتابنا عن «الطاغية : دراسة فلسفية لصور من الاستبدادا السياسى» الطبعة الثالثة ـ مكتبة مدبولى بالقاهرة عام ١٩٩٧ ص ١٦١ وما بعدها.

تماما، وفى علاقة وثيقة مع هذا السيد أكثر بكثير من علاقاتها بزميلاتها من بنات جنسها.

***

لكن قد يقال إن سيطرة الرجال على النساء ليست سيطرة قوة، ولا هى تطبيق لشريعة الغاب، لأن النساء يقبلنها طواعية، وعن رضا ، وبلا تذمر أو شكوى- غير أن هذا الاعتراض مردود عليه من زاويتين:

الزاوية الأولى: أن استسلام النساء وخضوعهن لا يعنى القبول والرضا طواعية فهناك عدد كبير من النساء لا يقبلن هذا الوضع، وعندما أبيح للمرأة أن تعبّر عن مشاعرها بالكتابة، سجل عدد متزايد منهن احتجاجهن على وضعهن الاجتماعى الراهن. بل لقد تقدم آلاف من النساء إلى البرلمان الانجليزى للسماح لهن بالاشتراك فى الاقترا ع العام.

الزاوية الثانية: إذا كانت الكثرة الغالبية من النساء تستسلم للوضع الراهن، فينبغى علينا أن نتذكر أنه ما من طبقة مستعبدة طالبت بالحرية الكاملة مرة واحدة، فعندما ثار النبلاء فى انجلترا فى وجه الملك، فإن عامة الشعب لم تطلب سوى تخفيف عبء الضرائب، وتخليصها من الاضطهاد الشديد الذى تعانى منه على يد موظفى الملك. فمن القواعد المعروفة أن مَنْ يعيشون تحت السيطرة لفترة طويلة لا يبدأون قط بالمطالبة بالقضاء على السلطة نفسها، بل تعديل استخدامها بطريقة تعسفية تنطوى على ظلم واضطهاد.

أضف إلى ذلك أن الرجال لا يريدون أن تكون المرأة المرتبطة بهم مجرد عبد، بل تراهم يرغبون فى أن تكون عبداً بإرادتها ورغبتها وليس بالاكراه. ومن ثم فقد استخدموا جميع الوسائل لاستعباد عقول النساء، وها هنا لعبت التربية دوراً بارزاً لتحقيق هذا الغرض. وهكذا تنشأ المرأة على أن المثل الأعلى لشخصيتها هو النقيض المباشر لشخصية الرجل. فإذا كانت للرجل إرادة حرة، وقدرة على ضبط النفس، فإن المرأة ليست لها هذه الخصال، بل هى تتميز على النقيض بالخضوع والاستسلام والطاعة لأوامر الرجل وسيطرته. فجميع القواعد المقررة فى المجتمع : الاخلاقية والاجتماعية والتربوية تؤكد لها أن واجب النساء، بل وطبيعتهن، أن يعشن للآخرين، وأن ينكرن أنفسهن انكاراً تاما، وأن

تتجه عواطفهن نحو الرجال الذين يرتبطن بهم، أو نحو الأطفال. ومعنى ذلك كله أن العادات والتقاليد والعرف لعبت الدور الأساسى فى تشكيل الوضع الراهن للمرأة. غير أن العادات ، مهما تكن عامة وشائعة ، لا تصلح أن تكون الأساس فى الحكم على الأوضاع الراهنة التى تستعبد النساء، وتضعهن فى حالة خضوع للرجال، بل هى عادات وتقاليد سيئة ينبغى أن تزول كلما تقدم المجتمع البشرى.

ويعتقد «مل» أن الخاصية الأساسية التى تميزّت بها المجتمعات الحديثة هى القول بأن الموجودات البشرية لم تعد تولد فى أوضاع محددة سلفاً، وإنما تولد حرة فى استخدام ملكاتها وما يتاح لها من فرص فى تحقيق المصير الذى ترجوه، وذلك عكس ما كانت تأخذ به المجتمعات القديمة التى ذهبت إلى أن الفرد يولد فى مركز اجتماعى محدد وثابت فكما أن بعض الناس يولد أبيض وبعضهم الآخر يولد أسود، فإن البعض يولد عبيداً والبعض الآخر يولد من نبلاء الاقطاع أو من الدهماء. وحتى بين طبقات الصناع لم يكن فى وسع أحد أن يشتغل بالمهنة سوى من يولد عضوا فيها. أما الآن فقد زال هذا التصور، وأصبح يترك للفرد حرية الاختيار، بلا قيد، للعمل الذى يريده، ولقد جاء ذلك ثمرة ألف عام من التجربة!.

لكن لا يزال تقييد النساء هو الحالة الوحيدة فى البلاد المتقدمة فى العصر الحاضر التى تحدد فيها القوانين والأنظمة لشخص منذ مولده أنه ممنوع طوال حياته من الدخول فى منافسة من أجل أشياء معينة. ومن ثمّ فإن التحريم الذى تخضع له النساء بمجرد واقعة مولدهن، هو المثل الوحيد من نوعه فى التشريع الحديث. وليس هناك حالة أخرى غير هذه الحالة التى تشمل نصف الجنس البشرى فتُحرّم عليها وظائف وأعمال وأنشطة معينة بسبب «صدفة المولد» التى لا يستطيع أحد أن يتغلب عليها!.

وهكذا يدور الكتاب حول الاسترقاق الذى يبيحه القانون المستمد من عادات وتقاليد عفا عليها الزمان، وأسلوب الكتاب، والمقدمات التى ينطلق منها، تشبه ما هو موجود فى كتاب «الحرية» حيث يدافع فى صفحات طويلة عن الأفكار الليبرالية التى يؤمن بها، وربما كان أهمها الفكرة التى تقول أنه لا يوجد شئ فى هذه الدنيا يستحق التضحية بحرية الفرد، ومن ثم فكل امرأة يعولها زوجها ـ حتى ولو كانت رعايته لها جيدةـ قد

باعت، في الواقع، حريتها بثمن بخس عندما استبدلت بها الطعام والمأوى. ولا يمكن لأى إنسان حر أن يفكر فى مثل هذه الصفقة دع عنك أن يقبلها، وهى فضلا عن ذلك لا يمكن أن توجد فى مجتمع يوصف بأنه مجتمع حر.

***

ومن العناصر البارزة فى كتاب «استعباد النساء» اهتمام«مل» بعلم الاثنولوجيا Ethnology أى علم الأعراق البشرية (وإن كان مل يعتقد أنه علم الأخلاق، أو هو يقابل فن التربية بمعناه الواسع). كما أن «مل» ينتقد فى كتابه الفكرة الذائعة الانتشار والتى تقول إن العلاقات البشرية القائمة مسألة «طبيعية». ودخل منذ بداية الكتاب فى معركة عنيفة ضد الخلط المبتذل فى تفكير الناس الذى يوحد بين العادات الاجتماعية وإرادة الله، أو بين هذه العادات والطبيعة. كما يهاجم طول الكتاب ما يسمى «بطبيعة المرأة» ويرى أننا لا نعرف على وجه التحديد ما هى «طبيعة الأنثى» التى تختلف عن طبيعة الذكر، وكل ما نعرفه أن شخصية المرأة تشكلت من نوع التربية التى نشأت عليها منذ الماضى السحيق.. وما يتوهمه الناس من فروق جوهرية بين الجنسين مرده إلى الظروف الاجتماعية التى اكتنفت حياة كل منهما. ولو كان التمايز بين الرجل والمرأة يعود إلى اختلاف «طبيعة» كل منهما، ما احتاج الأمر إلى قوانين تحمى سيادة الرجل، وتكفل عبودية المرأة.وإذا كانت طبيعة المرأة هى التى عاقتها عن أداء بعض الوظائف، فلماذا لجأنا إلى سن القوانين لاقرار عجزها وإزالة أهليتها لمزاولة هذه الوظائف؟! إن العدالة كانت تقتضى أن نترك المرأة والرجل ـ منذ الماضى السحيق ـ فى ميدان المنافسة الحرة، وكان المنتظر أن يمضى كل منهما إلى حيث تؤهله قدراته، وعندئذ كانت تتكشف حقيقة كل منهما. وما من شك أن البشرية لو غيّرت الأوضاع الاجتماعية الجائزة التى عاشت المرأة فى ظلها لما وجدنا اليوم فروقا جوهرية ـ من الناحية العقلية والجسمية ـ تميز بين المرأة والرجل. ولكن قانون القوة لا يزال قاعدة العلاقة التى تقوم بين الجنسين، وهو قانون يحتفظ بكل آثاره الهمجية ، ومع هذا يرتضيه عالم متمدين ينزع إلى الرقى وينشد التقدم. وهكذا يعلن «مل» أن التراث الذى يحكم العلاقة بين الرجل والمرأة تراث متخلف عفا عليه الزمان منذ أصبحت القوة البدنية لا توضع فى الحسبان . ويسخر من الذين

يدافعون عن القوة البدنية عند الرجال ويعتبرونها «ميزة» وتفوقاً يتمتع به الرجال دون النساء، ويتساءل، في تهكم ، أتراهم حقا على استعداد للدفاع عن القوة البدنية عند «الفيل» ويعتبرونها ، بنفس المنطق، «ميزة» وعلامة تفوق تتمتع بها «الفيلة» دون الموجودات البشرية ؟! أنه لمن الخَلف اللامعقول أن نُبقى على هذه الخرافات القديمة أو أن نتمسك بها (١).

ويتوقف «مل» طويلاً ، فى الفصل الثانى عند «أوضاع الزواج» مادام الزواج هو «المصير الذى حدده المجتمع للنساء» . لقد كان المفروض أن تبذل الجهود ليصبح الزوج مقبولا عند النساء بحيث لا يكون لديهن أى مبرر للأسف من أنهن حرمن من أى اختيار آخر، لكن إذا كانت المرأة فى المجتمعات البدائية تؤخذ بالقوة أو يبيعها والدها لمن يشاء، فما زال للأب، فى كثير من المجتمعات الأوربية، حق التصرف فى ابنته بتزويجها لمن يتراءى له دون أدنى اعتبار لرغبتها . والحق أن قوانين الزواج فى عصر «مل» لم تكن منصفة للمرأة على الإطلاق. فهى إذا تزوجت حُرمت من حق التملك، لأن ماتملكه ولو كان قد آل إليها عن طريق الميراث يؤول إلى زوجها. وهى إذا تركت منزل الزوجية لا تستطيع أن تأخذ شيئاً معها لا أطفالها ولا أي شيء مما كانت تملكه. كما أن المجتمع قد أنكر عليها أي مصير آخر فى الحياة سوى أن تكون خادمة لشخص مستبد، بل لا يسمح لها القانون بالقيام بتجربة الزواج سوى مرة واحدة. إنّ بعض قوانين الرق تجعل فى استطاعة العبد أن يُجبر سيده قانوناً على بيعه إذا ما تعرض لظروف معينة مثل إساءة استخدام السلطة. ولكن مهما بلغت اساءة استخدام الزوج لسلطته – فضلا عن خيانته الزوجية لها – فإن الزوجة فى انجلترا لا تستطيع أن تتخلص من معذبها! ولهذا كله فقد أعلن «مل» عندما اقترن بصديقته «هاريت» إنّ زواجه منها لن يفقدها حقاً من حقوقها التى تمتعت بها قبل الزواج، فما ينبغى أن يقضى زواج إمرأة على حق لها، ولا أن يكون مبرراً للعدوان على فرديتها واستقلال شخصيتها. فإن قيل إن هناك أزواجا طيبين يعاملون زوجاتهم معاملة طيبة، قلنا إنّ القوانين توضع للسيئين، لا للطيبين من البشر، والزواج ليس نظاما موضوعا

(١) Alan Rayan:j.S.Mill p.156.

للقلة المختارة. إن أحدا لا يطلب من الرجل قبل حفل الزواج أن يثبت بشهادة الشهود أنه جدير بممارسة السلطة المطلقة التى يمنحها له الزواج!

وإذا كانت الأسرة فى أفضل صورها مدرسة الحب، والتعاطف، والحنان، وانكار الذات، فهى بالنسبة لرب الأسرة مدرسة للسلطة والعجرفة والأنانية المستترة: فحتى رعاية الأطفال أو العناية بالزوجة انما يتم من زاوية أنهم جزء من ممتلكاته ومصالحه الشخصية، بحيث تتشكل سعادتهم الفردية، من كل وجه، تبعاً لما يفضله ويرغب فيه.

وإذا قيل لنا إنّ الزوجة تستطيع أن تجعل حياة الزوج جحيما لايطاق، وفى استطاعتها - بهذه القدرة على «النكد» أن تنفذ رأيها فى كثير من الأمور سواء أكان من حقها أن تفعل أم لا - كان ردنا: إنّ هذه الوسيلة لحماية الذات لاتصلح الا لنوع معين من النساء سليطات اللسان. فهى سلاح المرأة المشاكسة المزعجة.

وفضلا عن ذلك فإن قدرة الزوجة على إزعاج زوجها لاتؤدى - فى الأعم الأغلب - إلا إلى طغيان مضاد، بل إنها قد تجعل الزوج «الطيب»، يجنح إلى الطغيان!.

ويعتقد «مل» أنه ليس ثمة مايعوض الزوجة عن إهمال زوجها لها أوتهوره أو معاملته السيئة. وقد بدأ اصلاح هذه القوانين وتعديلها بعد عقدين من الزمان[1]. ومع ذلك فيصعب أن نقول إنها انتهت الآن تماما حتى فى انجلترا نفسها! فحقوق الزوجة فى حماية نفسها ضد الاضرار البدنية التى يُلحقها بها زوجها لا تزال قليلة. ولقد كتب «مل» عدة مقالات فى الصحف -ربما بتشجيع من زوجته هاريت - يلفت فيها انتباه المجتمع إلى واقعة أن القانون لايقوم بحماية الزوجة إذا أهينت أو أُلحق بها الأذى، وهى التى تجبر على الحياة تحت سقف واحد مع مَنْ يهينها أو يؤذيها، وكانت شكوى «مل» من التقاليد والقوانين القائمة، متوقعة بعد كتابه «عن الحرية». لقد وقع الرجل فى مجتمعه فريسة

(١) بدأ تعديل هذه القوانين فى انجلترا تدريجيا بعد وفاة مل عام ١٨٧٣. فاعترف القانون الانجيلزى عام ١٨٨٢، متأثراً بنضال فيلسوفنا، بحق المرأة المتزوجة فى الامتلاك أسوة بزوجها، وخوّل للأم حق الاشراف على أبنائها أسوة بالأب، وتوالت القوانين التى قضت بنصرة المرأة فى الميدان السياسى والاجتماعى حتى نالت عام ١٩١٨حق الاشتراك فى الانتخابات النيابية، متى بلغت الثلاثين من عمرها. وبعد عشر سنوات عدّل السن إلى الواحدة والعشرين، وأتيحت لها عضوية مجلس العموم.. الخ. مما يجعلنا لانفقد الأمل فى تعديل القوانين الجائرة فى مجتمعاتنا العربية!.

لعادات استبدادية وأصبحت شخصيته، إلى هذا الحد متوحشة، أو على الأقل فظة، بينما وقعت المرأة فريسة لعادات أخرى هى الخنوع والاستسلام والانضواء تحت مظهر كاذب، فضلا عن التبعية والخضوع الذليل، ومن هنا أصبحت شخصيتها ضعيفة.

وربما اعترض معترض، على وصف الزوج بأنه شخصية مستبدة ، متسائلا: كيف يمكن لأى مجتمع أن يوجد بغير حكم؟ أنه لابد في الأسرة، كما هو الحال فى الدولة، أن يكون هناك شخص تُرجع إليه الأمور، ويكون بمثابة الحكم النهائى.

ويجيب «مل» على هذا التساؤل بقوله: لاشك أنه توجد في الأسرة أمور يومية ينبغى اتخاذ قرار بشأنها وهى أمور ومشاكل قد لا تستطيع أن تحل نفسها بنفسها بالتدريج، ولا يمكن أن تتطلع إلى حل وسط بل ينبغى لارادة شخص واحد أن تتخذ فيها قرارا، وأن تقسم السلطات بين الاثنين بحيث يصبح كل منهما حاكماً مطلقاً في القطاع الخاص به. ولا يمكن للقانون أن يضع هذا التقسيم مقدماً، أو أن يتحدد سلفاً في عقد الزواج اللهم إلا بموافقة الطرفين. وأن كان للزوج عادة، بعض الميزات فهو الأكبر سنا فى معظم الحالات، كما أنه مصدر دخل الأسرة، إذا لم تعمل المرأة، الذى يجلب لها وسائل العيش.

وهنا نصل إلى فكرة «مل» عن «الند» أو «النظير» التى يرى أنها الحل الأمثل للمشكلات الناجمة عن أوضاع الزواج الحالية. فإذا كانت التربية الأخلاقية للبشر قد ظلت حتى الآن تنبثق أساساً من قانون القوة الذى يخلق السيد والعبد، بحيث يصبح «الند» هو العدو، فإن هذا الوضع ينبغى أن يتغير لأن القواعد الأخلاقية التى تنبثق عنه هى أساساً علاقة أمر وطاعة، مع أن المفروض أن الأساس الطبيعى هو المساواة، وليس الأمر والطاعة سوى حالات استثنائية فى الحياة. أما التعامل على قدم المساواة فهو ينبغى أن يكون القاعدة العامة للمجتمع الديمقراطى.

والواقع أن الزواج الذى يتم بين أنداد أو نظراء متساوين بصفة خاصة فى التعليم والثقافة، وفى عدم الخوف، والشعور بالأمان، هى تجربة مشجعة ومغرية أكثر بكثير من تجربة الزواج بين طرف أعلى وطرف أدنى، والرجال الذين يعملون على ترك النساء فى حالة من التبعية، يمنعون أنفسهم من الاستفادة من نصف مواهب العالم. وهم بذلك

يفشلون في إقامة حياة زوجية سعيدة، كما يفشلون من الاستفادة مما كان يمكن للنساء القيام به في تنظيم المجتمع ليكون أكثر كفاية وعدالة وانسانية . وفضلا عن ذلك فإنهم يمنعون أنفسهم من الاستفادة من التجربة العاطفية التى يقدمها نصف الجنس البشرى، إن الزواج بين أطراف أو شركاء غير متجانسين لا يقدّم متعة لأي منهما، بل قد يؤدى إلى شقاء دائم. فى حين أن الزواج الذى يتم بين أنداد ونظراء متساوين فهو شيء مختلف عن ذلك أتمّ الاختلاف. ومن هنا فإن «مل» يدعو إلى إقناع المرأة وحثها على المطالبة بتركيز قدر من الحرية والمساواة. وإذا كانت هناك مجموعة من النساء الطيبات يعتقدن أنهن سعداء على نحو ما هن عليه، فإن علينا توعيتهن بأن هذه سعادة زائفة. وأنّ عليهن أن يطمحن إلى سعادة أفضل وإلى حياة أرقى تنبعث من احترام الذات وتنبع من الشخصية المستقلة[١] . وإذا كانت أخلاق العصور الأولى قد قامت على أساس الالتزام بالخضوع للسلطة، فإن أخلاق العصور التالية، قد قامت على حق الضعيف فى أن يقوم القوى بحمايته. ومعنى ذلك أنه كانت هناك أخلاق الخضوع، ثم جاءت بعدها أخلاق الفروسية، والشهامة، والكرم. وقد آن الأوان لتحقيق أخلاق العدالة .وكانت المجتمعات كلما تقدمت فى الماضى نحو المساواة تأكدت العدالة كأساس للفضيلة. وهكذا أعلن، نظرياً ، على الأقل أن حقوق الموجود البشرى، بما هو كذلك، حقائق أساسية مقررة تسمو على اختلافات: الجنس، والعرق، والطبقة، والمركز الاجتماعى.. الخ.

غير أن الحقيقة الأساسية للبشر هى التنفيذ العملى لهذه الحقوق، والعيش معاً فى سلام، بحيث لايطلبون لأنفسهم بشيء إلا ما يسمحون به للآخرين. وينبغى أن يسود هذا المبدأ حياة الأسرة فلا تكون العلاقة بين الزوج والزوجة علاقة قيادة وتبعية بل علاقة الند بالند. وقد يكون من المناسب تقسيم الواجبات بينهما، فيقوم الرجل بالحصول على الدخل (فى حالة عدم عمل المرأة) وتقوم الزوجة بالاشراف على الانفاق المالى، بحيث تتولى الزوجة إلى جانب المعاناة البدنية فى حمل الأطفال،والمسئولية الكاملة فى العناية بهم وتربيتهم فى سنواتهم الأولى – القيام بعملية تنظيم وانفاق مايكسبه الزوج مما يحقق الراحة للأسرة.

وقد شدّد «مل» على موضوع الطلاق والزواج مرة أخرى، حتى أن أصدقاءه ذهبوا إلى أن آراءه كانت فى هذا الصدد بالغة العنف، أما هو فقد كان يرى أن من حق أولئك

---

(١) Alan Rayan ,J.S.Mill,p.157

الذين فشلوا فى الحصول على السعادة مرة، أن يحاولوا مرة أخرى، وأن يُسمح لهم بذلك.

* * *

بقى أن نختم هذا الجزء بالحديث عن «الدين» ومناقشة بعض الآراء التى ساقها «مل» فى هذا الموضوع:

يعتقد «مل» أن أنصار حرمان المرأة من حقوقها والابقاء على استعبادها يلجأون فى بعض الأحيان إلى الدين الذى يفرض، فى رأيهم، واجب الطاعة على الزوجة. ومن ثمَّ كان خضوع الزوجة وطاعتها له «حكماً من أحكام الدين»، معتمدين فى ذلك على أقوال القديس بولس: «أيتها النساء اخضعن لرجالكن كما للرب، لأن الرجل هو رأس المرأة، كما أن المسيح هو رأس الكنيسة..»[1].

وجواب «مل» هو أن القديس بولس يقول أيضا «أيها العبيد أطيعوا فى كل شىء ساداتكم..»[2]. وهذا يعنى أن القديس بولس يعترف بالأمر الواقع، فلم تكن من مهمته ولا هو مما يتفق مع غرضه (الذى هو نشر المسيحية) أن يحض الناس على التمرد ضد القوانين القائمة. ومن هنا فإن القديس بولس كان يقبل جميع الأنظمة الاجتماعية على نحو ما هى عليه فى عصره، غير أن ذلك لايعنى عدم الدعوة إلى تغييرها وتحسينها كلما لاحت الفرصة وجاء الوقت المناسب، ولا لكانت عبارته «ليس من سلطان إلا من الله، والسلاطين الكائنة هى مرتبة من الله .. الخ»[3] تُقدِّم تبريراً وتصديقا للاستبداد العسكرى بوصفه الصورة المسيحية الوحيدة للحكم السياسى، أو هى تعنى الأمر بالطاعة السلبية لهذاالاستبداد.

وليس لدينا اعتراض على تأويل «مل» لعبارات القديس بولس فقد سبق لنا أن ذكرنا رأينا فى هذا الموضوع فى مكان آخر[4]. ولكنا نريد أن نقف عند عبارة غريبة ذكرها «مل» بعد هذا الحديث مباشرة ويقول فيها «إنَّ القول بأن المسيحية تتجه نحو

(١) الرسالة الأولى إلى أهل أفسس الاصحاح الخامس ٢٠:٢٢ – قارن كتابنا «الفيلسوف المسيحى.. والمرأة» ص٥٤ ومابعدها وهو العدد الثالث من هذه السلسلة، مكتبة مدبولى بالقاهرة عام ١٩٩٦.

(٢) رسالة القديس بولس إلى أهل كولوسى الاصحاح الثالث: ٣٣–٣٥. وقارن كتابنا «الطاغية: دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسى» الطبعة الثالثة. مكتبة مدبولى بالقاهرة عام ١٩٩٧ ص ١٩٦ وما بعدها.

(٣) رسالة القديس بولس إلى أهل رومية: الاصحاح الثالث عشر: ١–٣.

(٤) فى كتابنا عن «الطاغية..» الذى سبق ذكره فليرجع إليه من يشاء.

المحافظة على الصورة القائمة للحكم وللمجتمع، وحمايتهما من التغير، يعنى الانحطاط بمستواها، وردّها إلى مستوى الأسلام والبرهمية. مع أن المسيحية لم يقصد بها ذلك ولهذا السبب وحده كانت ديانة الجزء التقدمى من البشر، فى حين كانت البرهمية والاسلام أديان الأجزاء الجامدة، أو بالأحرى الأجزاء المنهارة، لأنه لاتوجد مجتمعات جامدة. لقد كان هناك فى جميع العصور المسيحية الكثير من الناس الذين حاولوا أن يجعلوا المسيحية على هذا القدر من الجمود، كما أرادوا تحويلنا إلى نوع من المسلمين المسيحيين، وتحويل الكتاب المقدس إلى قرآن، وبذلوا جهودا مضنية لتحريم كل إصلاح، وكانت قوتهم عظيمة..».

تلك هى العبارة الغريبة التى نريد أن نقف عندها قليلا، وهى تدل دلالة واضحة على أن الفيلسوف الكبير لم يكن يعلم عن الاسلام شيئا، كما أنه لم يقف على وضع المرأة وحقوقها فى هذه الديانة، وإنما استمد معلوماته من مصادر مغرضة أو من أوضاع المسلمين المتردية، فظنّ أن هذا هو مايأمر به الاسلام! ذلك لأن القاعدة الكلية فى الاسلام هى أن النساء متساويات مع الرجال.. «ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف» (البقرة٢٢٨). وللمرأة قبل الزواج شخصيتها المدنية المستقلة عن شخصية أبيها أو من تحت رعايته، فلايجوز أن تتزوج كرها ففى الحديث الشريف «تستأمر النساء فى أبضاعهن، والثيب يُعرب عنها لسانها، والبكر تستأمر فى نفسها، فإن سكتت فقد رضيت». أيضاً «الأيمّ أحق بنفسها من وليها..» وإذا كان ذلك لاينفذ فى المجتمعات الاسلامية حيث تكره الفتاة على زيجة معينة، فالخطأ هنا هو خطأ المسلمين لا الاسلام. وخطأ العادات والتقاليد التى أضفوا عليها قدراً من القداسة حتى حلّت محل مبادىء الدين السامية، حتى وأن تشدقوا بها فى كل مناسبة دون أن يربطوا بين المثال والواقع!

وتستمر شخصية المرأة المدنية- الشخصية المستقلة الكاملة- حتى بعد الزواج فالزواج فى الاسلام لايفقد المرأة اسمها، ولاأهليتها فى التعاقد، ولاحقها فى التملك. بل تظل المرأة المسلمة بعد زواجها محتفظة باسمها واسم أسرتها، وبكامل حقوقها المدنية، وأهليتها فى تحمل الالتزامات، وابرام مختلف العقود من بيع وشراء، ورهن،

وهبة، ووصية وما إلى ذلك. ومحتفظة بحقها فى التملك تملكاً مستقلاً عن غيرها: فلها ثروتها الخاصة، وذمتها المالية، وهى فى هذا كله مستقلة عن شخصية زوجها، وثروته، وذمته، ولا يجوز للزوج أن يأخذ شيئاً من مالها، بل ولايحق له أن يسترد شيئاً كان قد أعطاها إياه:«ولايحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً..»(البقرة٢٢٩) «وآتوا النساء صدقاتهن نحلة..» (النساء-٤) ولايحل للزوج أن يتصرف فى شىء من أموالها إلا إذا أذنت له بذلك أو وكلته فى ابرام عقد بالنيابة عنها.

أما الآيات الكريمة- التى أسيء تفسيرها طويلاً، وقام الرجل بتأويلها حسب مزاجه ومصالحه الخاصة- مثل«وللرجال عليهن درجة»(البقرة ٢٢٨)و«الرجال قوامون على النساء»(النساء-٣٤)فهى لاتتحدث عن الرجل والمرأة باطلاق، بل عن العلاقة بين الزوج والزوجة داخل الأسرة، ولما كانت الأُسرة مفهوما أخلاقياً، أساساً، وليست مفهوماً سياسياً، ولما كان دور الأسرة هو تربية الأطفال وغرس القيم، تطلب الأمر أن تتجمع الخيوط فى يد طرف يكون له «درجة» أعلى فى حسم الأمور الخلافية، لاسيما الأخلاقية منها بوجه خاص، وهى تكون عادة فى يد الزوج بوصفه مصدراً لدخل الأسرة، فالرجال قوامون على النساء بما أنفقوا من أموالهم- وهو ما ينادى به«مل» تماما! فليس وضع المرأة فى الأسرة منحطاً، وكيف يمكن أن نقول ذلك بعد ماذكرنا لها من حقوق فى التملك والأهمية.. الخ؟ بل إنَّ من الجائز شرعا أن تكون«العصمة» فى يدها، وأن تقوم هى بتطليق الرجل! فمن الغبن، اذن، أن يوضع الاسلام فى مرتبة واحدة مع البرهمية التى تعتبر الاستيلاء على المرأة بالقوة لتكون زوجة فى طبقة الكشاترية(الجند) وسيلة مشروعة! وهم يسمونها الزواج بطريقة الجبابرة أو العمالقة!. بل حتى ولامع اليهودية التى تبيح للأب بيع ابنته، وتجعل من الأرملة زوجة تلقائية لشقيق زوجها المتوفى رضيت بذلك أو كرهت!.

إنَّ المرأة المتزوجة فى أوربا كانت- على عهد مل- توصف بالقصور المدنى، فلا يجوز لها أن تهب شيئاً من مالها، أو أن تنقله إلى غيرها، ولا أن ترهن شيئا.. الخ إلا باشتراك الزوج فى العقد وموافقته عليه موافقة كتابية! كما أنها، كما هو معروف، تفقد اسمها واسم أسرتها- بمجرد زواجها، وتحمل اسم زوجها وأسرته، وهذا يعنى فقدان

الشخصية المدنية واندماجها فى شخصية زوجها.. كما سبق أن ذكرنا. وهى كلها أمور يرفضها الاسلام، وإنْ كان المسلمون بسبب تخلفهم يتركون جوهر الدين لتتحول العادات والتقاليد إلى أمور مقدسة لاينبغى المساس بها!

* * *

ويتحدث «مل» فى الفصل الثالث عن «عمل المرأة» وهو يعتقد أن هناك مبدأ هاماً تحتمه فكرة المساواة العادلة بين الرجل والمرأة، وهو السماح للمرأة بالعمل فى جميع الوظائف والمهن التى ظلت حتى الآن حكرا على الرجال. ولاشك أن تحريم عمل المرأة يعود إلى رغبة الرجل فى الابقاء عليها داخل الحياة المنزلية لأنه لم يعتد بعد فكرة العيش مع شخص كفء أو ند أو نظير له، والا لوافق الرجل على أن من الحيف أن نستعبد نصف الجنس البشرى من كثير من المهن والوظائف التى يمكن أن يكون لها دور بارز فيها، وذلك بأن يفرض عليها منذ المولد أنها لاتصلح إلا لعمل المنزل!

وكانت الحجة التى تساق ضد عمل المرأة تسير على النحو التالى:

من الخير للمرأة ألا تعمل، لأنها لن تقدر على العمل من ناحية، وذلك بسبب ضعفها، ولأنها من ناحية أخرى سوف يكون نجاحها باهراً فى الأعمال المنزلية، كما أنها من ناحية ثالثة سوف تجد السعادة الحقيقة والراحة التامة فى البيت! ثم تعلو نغمة الحجة قليلا لتقول أنّ النساء بصفة عامة، أقل موهبة من الرجال من حيث القدرات والملكات العقيلة، وأن أذكى النساء أقل فى قدراتها العقيلة من اتفه الرجال الذين يتولون حالياً القيام بالوظائف والأعمال المختلفة[1].

---

(١) تلك هى فى الواقع فكرة أرسطو التى استند فيها إلى بيولوجيات زائفة، وجعل من المرأة مخلوقا أضعف فى جميع القدرات من الرجل الذى هو«الصورة» بالمعنى الأرسطى، فى حين أن المرأة هى«الهيولى»! وهو أحيانا يقول أنها ذكر «مشوه» أو «ناقص» أو عاجز.. إلى آخر هذه الافكار الغربية التى سبق لنا مناقشتها(قارن كتابنا أرسطو.. والمرأة»العدد الثانى من سلسلة الفيلسوف والمرأة- أصدرته مكتبة مدبولى بالقاهرة عام ١٩٩٦)- وهى للأسف الفكرة التى راجت فى التراث الاسلامى، ولاتزال تتردد فى المجتمعات العربية. لأنها صادفت هوى فى نفوس الرجال. بلِ أحطيت بضرب من القداسة كما لو كانت وحياً من السماء، ولم يسأل المسلمون أنفسهم: لمَ يسايرون، فى هذه الحالة، أفكار فيلسوف وثنى ويغضون الطرف عما جاء فى كتابهم المقدس.؟!. السبب أن المسألة هنا ليست مسألة دينية، وانما هى تنبع أساساً من مصلحة الرجل، فلم يقل =

غير أن هذه الحجة باطلة فى رأى «مل» لأن تجربة العصور الماضية- إلى جانب تجربة العصور الحديثة- أكدت قدرة النساء على القيام بنجاح بأى شيء، وكل شيء، يقوم به الرجال، وبطريقة مشرّفة، بل الواقع يقول إن كثيراً من الوظائف الموجودة فى المجتمع يشغلها رجال أقل كفاءة وصلاحية من العديد من النساء، ولو أنهم دخلوا معهن فى منافسة عادلة لهزموا بسهولة، مع اعترافنْا أن هناك عددا من الرجال يشغلون وظائف أخرى قد يكونون أصلح لها من النساء وتلك مسألة طبيعية توجد فى جميع ألوان التنافس!.

وينتهى«مل» من ذلك إلى القول بأنه ليس من العدل، ولا من الانصاف، ولامن الأخلاق أن ننكر حق النساء- مثل بقية الموجودات البشرية- فى اختيار العمل الذى يقمن به تبعًا لما يفضلنه على مسؤليتهن. والواقع أن تحريم العمل على النساء لايقتصر ضرره عليهن فقط، بل يلحق أيضاً بمن يستفيد من خدماتهن. فنحن عندما نُحرّم على أشخاص معينين مهنة الطب أو المحاماة أوعضوية البرلمان، فإن الضرر الناجم عن هذا التحريم لايقع على عاتق هؤلاء الأشخاص وحدهم، بل يلحق أيضا بمن يتعاملون مع الأطباء أو المحامين أوينتخبون أعضاء البرلمان، لأنهم سيحرمون من ثمار اشتداد المنافسة. ويركز«مل» بصفة خاصة على ثلاثة أمور هى:

أولا: حق الاقتراع أو التصويت Suffrage أو المشاركة فى الانتخابات البرلمانية والبلدية. وكذلك حق المساهمة فى اختيار مَنْ ستئول إليهم أية مهمة عامة، وإذا كنا نعطى المرأة الحق فى إختيار الزوج، ألا ينبغى بالأحرى أن نعطيها الحق فى اختيار مَنْ سيتولون حكمها وادارة دفة الأمور فى البلاد؟!

ثانيا: الوظائف العامة:

إذا كانت الأوضاع السياسية تستبعد، الرجال غير المناسبين من شغل الوظائف العامة، فإنها تستبعد ايضاً النساء غير الصالحات لشغل هذه الوظائف، ومن ثم فلوكنا نعترف أن هناك عدداً صغيراً من النساء يصلحن لهذه الوظائف، فإن القوانين التى تُغلق

=الاسلام بضعف قدرات المرأة العقلية، بل أشاد برجاحة عقلها ومهارتها فى إدارة دفة الحكم وشئون الدولة، على نحو ماجاء فى قصة بلقيس ملكة سبأ. قارن امام عبدالفتاح امام: «الفيلسوف المسيحى.. والمرأة» ص١٧٣ ومابعدها.

الباب في وجه هذه الاستثناءات لايمكن تبريرها بالالتجاء إلى قدرات النساء بصفة عامة.

ثالثاً: الفروق العقلية:

لاشك أن هناك فروقاً عقلية بين الرجال والنساء، ولكنها ليست سوى الأثر الطبيعي للاختلاف في التربية والظروف الاجتماعية والاقتصادية.. الخ لكنها لاتدل أبداً على أى اختلاف جذرى خلقته الطبيعة. فلاشك أنه كانت هناك عباقرة على مدار التاريخ من النساء سواء في العصور القديمة أو الحديثة، رغم القيود والظروف الاجتماعية الخانقة التي تعمل فيها المرأة[١]. ويسوق«مل»نماذج كثيرة من مجال السياسة نفسه الذى يقال إنّ المرأة غير قادرة على العمل فيه: فهناك الملكة اليزابث(١٥٢٣-١٦٠٣) التي حكمت انجلترا(١٥٥٨-١٦٠٣) وكان عهدها من أزهى العصور في التاريخ الانجليزى. وديبورة Deburah وهي امرأة من أنبياء اسرائيل:«كانت قاضية، وكان بنو اسرائيل يصعدون إليها للقضاء». أو مثل جان دارك(١٤١٢-١٤٣١)القديسة والبطلة الفرنسية التي حاربت الانجليز الذين احتلوا وطنها وهزمتهم بإرداتها الحديدية في كثير من المعارك، إلى أن تمكن منها المستعمرون وقبضوا عليها وحاكموها وأعدموها حرقاً. وقل مثل ذلك في ملكة انجلترا العظيمة الملكة فيكتوريا(١٨١٩-١٩٠١) التي حكمت انجلترا مايقرب من ثلاثين عاما، وبلغت البلاد خلال حكمها الطويل أوج عظمتها وازدهارها حتى لُقب العصر باسمها فقيل«العصر الفكتورى». ولولا أن الملكة فيكتوريا- أو الملكة اليزابث- ورثت العرش، لما أمكن أن يعهد اليها بأتفة الأعمال أو أصغر الواجبات، ولا أدنى الوظائف السياسية التي أثبتت فيها كفاءة منقطعة النظير!.

ومن العجيب أن الميدان الذى لايُسمح للنساء القيام فيه بأى دور- وهو ميدان السياسة- هو الميدان الذى أثبتن فيه كفاءة عالية ومهارة نادرة. فعن طريق الفرص الضيئلة جداً التي أتيحت لهن، والتي جاءت عن طريق الوراثة، أثبتن جدارة في الحكم وقدرة على تيسير أمور الدولة رغم أن نسبة الملكات في التاريخ أضأل كثيراً من نسبة

---

(١) راجع كتابنا«نساء فلاسفة في العالم القديم» أصدرته مكتبة مدبولي القاهرة ١٩٩٧ وهوالعدد الرابع من سلسلة«الفيلسوف.. المرأة» ويليه«نساء فلاسفة في العالم الحديث» باذن الله، وهو الآن تحت الطبع.

الملوك. بل تفوقن فى حالات كثيرة فى خصائص تُعدّ الضد المباشر لشخصية المرأة المألوفة التى راجت بيننا: فقد تميزن بالحزم، والحيوية، والصلابة، والذكاء، والجلد والشجاعة. وفضلا عن الملكات هناك«الوصيات على العرش» اللائى كن حاكمات مرموقات للجنس البشرى. ويسجل التاريخ الفرنسى أن ملكين تركا إدارة الأمور سنوات طويلة لامرأتين، الأول: هو شارل الثامن(١٤٧٠-١٤٩٨)فقد كانت أخته «آن دى بوجيه» وصية عليه. وهى التى دبرت أمر زواجه من «آن دى برتيانى». أما الثانى: فهو لويس التاسع الشهير باسم لويس القديس(١٢١٤-١٢٧٠)الذى كانت أمه وصيّة عليه، كما كانت من أكبر مستشاريه حتى وفاتها. كما كانت مرجريت النمساوية(١٤٨٠-١٥٣٠) ابنة الامبراطور«مكسميليان الأول» نائبة عن الملك فى الأراضى المنخفضة، ووصية على ابن أخيها شارل الخامس(١٥٠٠-١٥٥٨) كما كانت من أكبر من أثر فيه فى شبابه، وهى تعد فى نظر المؤرخين أقدر شخصية سياسية فى عصرها فضلاً عن أن حكمها اتسم بالاعتدال والحكمة. وأمثال هذه الشخصيات السياسية كثيرة فى التاريخ الاسلامى أيضا[1]. فهل من المعقول أن نذهب إلى أن أولئك الذين يصلحون لأكبر المناصب السياسة وأرفع المراتب فى الدولة لاقدرة لهن على التكيف مع وظائف أقل..؟! وهل مما يقبله العقل أن نقول إنّ زوجات الأمراء وأخواتهم يمكن أن يكون لهن نفس قدرات الأمراء وكفاءتهم فى القيام بالعمل السياسى، إذا ما استدعى الأمر، أما زوجات وأخوات رجال السياسة والمواطنين العاديين، ورؤساء الشركات والمصالح العامة.. الخ فهن غير قادرات على القيام بعمل اخوتهن

(١) من أشهر الملكات فى التاريخ الاسلامى الملكة شجرة الدر التى حكمت مصر بعد وفاة زوجها الملك الصالح بن أيوب عام ١٢٤٠، ثم تزوجت الأمير«عز الدين أيبك» ليكون مجرد واجهة تحكم من ورائها، لكنه عندما حاول أن يغدر بها دبّرت له المؤمراة الشهيرة فى قصرها بالقلعة وأمرت غلمانها بضربه بالقباقيب على رأسه حتى يموت!(قارن كتابنا«أفكار.. ومواقف» ص١١٣ ومابعدها أصدرته مكتبة مدبولى بالقاهرة عام ١٩٩٦). وهناك عائشة الحرة ملكة غرناطة وزوجة الملك«على أبوالحسن» التى لعبت دوراً بالغ الخطورة فى توجيه الأحداث التاريخية فى الأندلس خصوصا بعد أن استسلم زوجها لإغراء الأسبانية «ايزابيل» التى أطلق عليها اسم«ثريا». صحيح أن الملك أقصى عائشة تلبية لرغبة جاريته، غير أن ذلك أدى إلى تحول قصر الحمراء الى بؤرة للصراع السياسى، وهربت عائشة إلى خارجه ونظمت سلسلة من الهجمات على القصر أدارتها بنفسها إلى أن سقط الزوج الخائن المنسحق تحت أقدام جاريته، وأجلست ابنها«محمد» مكان أبيه، ووقفت إلى جواره تشاركه الحكم وكان ذلك عام ٨٨٧هـ..!

وأزواجهن؟ ذلك طبعا وهم باطل والأدنى إلى الصواب أن نكشف عن السبب الحقيقى وهو أن الأميرات كن فى مرتبة فوق عامة الرجال بسبب مركزهن الملكى، ولسن فى مرتبة أقل بسبب جنسهن، ولهذا لم يجرؤ أحد قط أن يقول لهن إن الاشتغال بأمور السياسة، والاهتمام بشئون المجتمع عمل لايليق بهن أو إنهن لايصلحن للعمل فى ميدان السياسة، وهكذا أتيحت لهن الفرصة، رغما عن الرجال، لإظهار مواهبهن! فسيدات الأسر الحاكمة هن السيدات الوحيدات فى المجتمع اللائى يُسمح لهن بالاهتمام بنفس المجالات التى يهتم بها الرجال. ومن ثمَّ لم يكن يشعرن بأى نقص عن هؤلاء الرجال! ويعتقد «مل» أن ذلك دليل واضح على أنه إذا ماتركت الفرصة لطبيعة النساء لتنمو بحرية وبلا قيود- كالرجال- فلن تكون هناك فروق ولااختلافات فى الطبائع والقدرات التى ستظهر وتعبر عن نفسها، فالاختلافات والفروق الموجودة الآن هى نتيجة للتربية والظروف الاجتماعية وحدها كما سبق أن ذكرنا.

* * *

فى الفصل الرابع والأخرى يناقش«مل» النتائج أو المزايا والفوائد المترتبة على «تحرير المرأة»- وهو يعتقد أن أعظم هذه الفوائد يكمن أساساً فى تنظيم العلاقات البشرية تنظيماً جديداً يقوم على العدل لا الظلم، مما يترتب عليه زوال الكثير من الصفات السيئة كالأنانية، وعبادة الذات وتفضيل المرء لنفسه تفضيلا غير منصف.. الخ فهذه الرذائل جميعا تستمد، فى رأى مل، غذاءها الرئيسى من الوضع الحالى السيىء للعلاقة بين الرجل والمرأة. فالطفل الذى ينشأ فى ظل العلاقات القائمة ويبلغ مبلغ الرجال وهو يعتقد أنه- ولد ذكراً. وحتى إذا ماكانت هناك امرأة تقوم بتوجيه سلوكه، فسوف يعتقد- إذا كان غبيا- أنها لاتساويه، ولا يمكن أن تساويه فى رجاحة العقل والقدرة على الحكم. أما إذا كان ذكيا فسوف يفعل ماهو أسوأ. لأنه سوف يكتشف أنها أسمى منه، لكنه من حقه- رغم ذلك- أن يأمرها وعليها السمع والطاعة!.

فما هو أثر هذا الدرس فى شخصيته عندما يشب عن الطوق ويبلغ مبلغ الرجال؟ سوف يؤدى ذلك، بالقطع، إلى إنحراف كيان الرجل كله كفرد وكائن اجتماعى. وهو شعور يوازى بالضبط شعور الملك أنه أسمى من الآخرين جميعا لأنه ولد ملكا. وشعور

النبيل بسموه لأنه ولد نبيلا. ومن الواضح أن ذلك يؤدى فى الحال إلى عبادة الذات عند الذكور. ذلك لأن الموجودات البشرية لاتنشأ منذ نعومة أظفارها على امتلاك ميراث لم تكسبه بنفسها دون أن يترك فيها ذلك أثراً سيئاً عندما يجعلها تشعر بالتفاخر الزائف بسبب تقدير المرء لذاته بناء على ميراث عارض لم يكسبه بنفسه، وليس من صنع يده، وعلى هذا النحو تتشكل شخصية الرجل المبنية على زهو كاذب وعجرفة وغـرور فـارغ، وفظاظة لامعنى لها، إذا استطاع كبحها مـع أنداده من الرجـال- لأنـه سيلقى منهم مقاومة- فإنها تنفجر فى جميع مَنْ هم فى وضع يرغمهم على تحمله: موظفون يعملون تحت إدارته أو عمال فى مصنعه، أو زوجـة مسكينة فى منزله..الخ.

إنَّ الحياة الزوجية بوضعها الحالى تقوم على علاقة تتناقض مع أول مبدأ من مبادىء العدل الاجتماعى،وهى لهذا السبب تؤدى فى الحال الى انحراف شخصية الرجل أو تشكيل شخصية غير سوية، وها هناتكون الفائدة الكبرى التى نجنيها من هذه العلاقة هى أن نصل إلى المبدأ الأساسى فى الأخلاق والسياسة وهو أن السلوك وحده هو الذى يؤدى إلى الاحترام، أعنى أن حق الرجل فى التقدير والاحترام، لايتوقف على وضعه بل على عمله، وأن السبيل الوحيد المشروع للحصول على السلطة هو التفوق وليس مجرد أنه ولد ذكرا!

أما الفائدة الثانية التى نتوقعها من «تحرير المرأة» وفتح أبواب العلم أمامها وتشجيعها بنفس المكافأة التى تُدفع للرجـل، هـى مضـاعفة الملكات العقيلة المتاحة لخدمة البشر، فحيثما يوجد الآن شخص واحد مؤهل لخدمة المجتمع كأن يكون طبيبا أو مهندساً أو مدرساً، أو مديراً لبنك.. الخ فسوف تكون هناك فرصة لوجود شخصين. فإذا عـرفنا أن التفوق العقلى الآن، فى كل مكان، أقل كثيراً من المطلوب، أدركنا أن هناك نقصاً شديداً فى الأشخاص ذوى الكفاءة للقيام بالأمـور التـى تتطلب اتقـانا ومقـدرة كبيرة بحيث أن خُسارة العالم تكون فادحة، إذا مارفض استخدام نصف مايمتلك من مواهب- بحرمان المرأة من مشاركة الرجل فى العمل فى الوظائف المختلفة.

وهذه الاضافة الكبيرة للمقدرة الذهنية للجنس البشرى، ولمقدار القدرات العقلية المتاحة لادارة الأمور ادارة طيبة، سوف تتحقق عن طريق تربية النساء تربية ذهنية أفضل

مع تنشئة الرجال بنفس الطريقة التى تجعل المساواة بين الجنسين حقيقة واقعية، فينتهى بذلك غرور الرجل وعجرفته. وهكذا نستطيع أن نقول، فى اطمئنان، أن تحطيم الحواجز التى تعوق تحرير المرأة، وتمنعها من الانطلاق، سيكون ذا فوائد جمة، فضلا عن أنه فى حد ذاته فضيلة تربوية ذات قيمة كبرى.

كما يذهب«مل» أيضا إلى أن تحرير المرأة سوف يجعل تأثير النساء فى معتقدات البشر ومشاعرهم تأثيرا أفضل مما كان عليه فى الماضى، فلاشك أنه كان للنساء تأثير قوى فى المعتقدات والمشاعر على مر التاريخ. ويشير«مل» بصفة خاصة إلى أن اعتناق الانجلو ساكسون للديانة المسيحية بدأ بزوجتى ملكين هما«اتلبرت»، «وكلوفيس».كما يشير كذلك إلى الأثر العارم الذى كان للنساء فى عصر الفروسية. فقد بلغ تأثير النساء فى المشاعر والتهذيب الأخلاقى للجنس البشرى ذروته فى المثال الأعلى للفروسية. ولايمكن أن نقول إنَّ تأثير النساء فى الوقت الحاضر أصبح أقل من ذلك أو أنه انتهى بانتهاء عصر الفروسية، وكل ماهنالك أنه لم يعد محدداً واضح المعالم كما كان.

ويعتقد «مل» أنه مازال لتأثير النساء قيمة كبيرة فى سمتين من أبرز سمات الحياة الأوربية الحديثة هما: نفورها من الحرب، واتجاهها نحو الأعمال الخيرية، وهما صفتان ممتازتان وكثيراً ماكان لهما تأثير قوى فى الرأى العام، لاسيما إذا ماصدرا عن شخصية نسائية تتمتع بالاستقلال والحرية، قادرة على إلقاء الدروس حول هذه الأمور فى جمع من الناس. غير أن المرأة التى رضيت منذ مولدها بمصيرها الحالى لن تستطيع تقدير قيمة الشخصية المستقلة، لأنها هى نفسها ليست مستقلة بذاتها، فقد أصبح قدرها أن تتلقى كل شىء من الآخرين، فكيف يمكن، اذن، أن تشعر أن ماترضى به هو نفسه شىء سيىء بالنسبة للفقراء؟!

وهكذا يشدد«مل» على أهمية الشخصية الحرة المستقلة القادرة على احترام نفسها واحترام الآخرين، سواء أكانت شخصية الرجل أم شخصية المرأة. ومن هذه الزواية يصل التشابه بين كتاب«الحرية» وكتاب «استعباد النساء» إلى أقصى مدى عندما نصل إلى دعوة «مل» فى نهاية الفصل الأخير إلى ضرورة الثورة على عاداتنا الاجتماعية التى

تنظم العلاقة بين الرجل والمرأة، وذلك لكى نبنى الشخصية المستقلة، وحتى يصبح الرجل والمرأة ندين، فالحجة هنا مستمدة أساساً من فكرته عن «الفردية المستقلة» التى شرحها بالتفصيل فى كتاب«الحرية».

* * *

والواقع أن «مل» حظى بمكانة مرموقة بين المدافعين عن حقوق المرأة، لافقط بسبب موقفه التاريخى المناضل من أجل المساواة بين الجنسين، بل أيضا بسبب تعارض نظريته مع المنظور البيولوجى الواضح عند«فرويد» (١٨٥٦-١٩٣٩).

فقد رفض الأخير كتاب «مل» وسخط عليه، وراح يؤكد لخطيبته أنه يريد أن يجنبها قسوة العالم ومافيه من شرور، وأنه لهذا السبب يرفض مقترحات«مل» العقلانية التى تدعو إلى المساواة بين الجنسين، ويسخر منها بوصفها آراء رجل ساذج بل أبله!.

ومع ذلك فقد كان«مل» فيلسوفاً عقلياً راديكالياً- على خلاف فرويد ونيتشه- ولهذا ذهب برتراندرسل- الابن الروحى لمل- إلى الاشادة بموقفه بقوله أن المرء يستطيع أن ينظر إلى كل ما فى القرن العشرين من رعب وآثام بعين الفيلسوف الراديكالى العقلانى. ولا يستطيع أحد أن ينكر مكانة «مل» كفيلسوف من أعظم فلاسفة التحرير فى القرن التاسع عشر. وإذا كان بعض الشراح يذهبون إلى أن آراءه لم تعد الآن ملحة كما كانت فى الماضى، فإن ذلك لايعنى سوى أن نضاله فى الدفاع عن الحرية الفردية قد كُلل بالنجاح فى إنجلترا وغيرها من الدول المتقدمة (فالمثل الأعلى يموت إذا تحقق كما قال شوبنهور بحق). ولكنا مازلنا فى أمس الحاجة إلى قراءة أفكاره اللبرالية واستيعابها وتمثلها، والسعى الدائب نحو تحقيقها فى مجتمعاتنا العربية. بل اننا نجد واحداً من أقدر شراحه هو «ألان ريان» يقول:انه إذا كانت دعوة مل إلى المساواة بين الجنسين وافكاره عن العلاقة بينهما، قد أصبح ينظر إليها الآن على أنها دعوة عفى عليها الزمان. فإنَّ الأمر المثير للدهشة، حقا، هو أننا سوف نكتشف بعد مائة سنة أنَّ الكثير منها لم يكن كذلك(١).

---

(١) Alan Rayan: Ibid.

هذا هو الكتاب الذى نقدمه اليوم إلى المرأة العربية فى سلسلة«الفيلسوف.. والمرأة» مساهمة منا فى الدعوة إلى تحريرها من الأصفاد والأغلال التى تعوقها عن الحركة وتمنعها من الانطلاق لتشارك الرجل فى مجتمع حر بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة.

والله نسأل أن يهدينا جميعا سبيل الرشاد

امام عبدالفتاح امام

الفصل الأول

« قانون القوة »

«لاينبغي النظر إلى قضية المرأة على أن الحُكم قد صدر فيها مقدماً عن طريق الواقع القائم والرأى العام السائد ، بل لابد من فتحها للنقاش على أساس أنها مسألة عدالة . .»

«مل»

الفصل الأول

«قانون القوة»

غايتى من هذا البحث أن أفسر، بقدرما أستطيع من الوضوح، الأسس التى يقوم عليها الرأى الذى أخذتُ به منذ فترة مبكرة من حياتى عندما بدأتُ فى تكوين آراء عن الشئون الاجتماعية أو السياسية– وهو رأى، بدلا من أن يضعفه الزمن أو يغيّر منه– كان يزداد قوة على الدوام مع تقدم الفكر وتجربة الحياة. أما هذا الرأى فهو أن المبدأ الذى ينظم العلاقات الاجتماعية بين الجنسين(الذكور والاناث) ويجعل خضوع أحد الجنسين للآخر عملاً مشروعاً– هو مبدأ خاطىء فى ذاته؛ كما أنه يمثل عقبة رئيسية أمام التقدم البشرى؛ ومن ثمّ فينبغى أن يزول ليحل محله مبدأ المساواة التامة الذى لا يسمح بوجود سلطة أو ميزة فى جانب وعجز وعدم أهلية فى جانب آخر.

إن الكلمات الضرورية ذاتها التى إخترتها للتعبير عن المهمة التى أخذتُ على عاتقى القيام بها تُبيّن صعوبة هذه المهمة. لكن سوف يكون من الخطأ أن نفترض أن هذه الصعوبة نفسها راجعة لعدم كفاية الأسس العقلية التى سوف يقوم عليها اقتناعى، أو غموض هذه الأسس،ذلك لأن مصدر الصعوبة يكمن فى أن القضية تنطوى على مجموعة من المشاعر ينبغى التغلب عليها. فمادامت فكرة اللامساواة بين الجنسين متأصلة الجذور فى مشاعر الناس، فإن قوة الحجة ضدها يزيدها رسوخا بدلا من أن يزعزعها. ذلك لأن الناس عندما يقبلون فكرة مابناء على حجج معينة، فإن دحض هذه الحجج يهز أسس الاعتقاد. أما عندما يقبلون الفكرة بناء على المشاعر وحدها، فإنه كلما قويت الحجة ضد هذه المشاعر، زاد اقتناع أنصارها بأن مشاعرهم لابد أن تكون أعمق غورا من أن تصل إليها هذه الحجج. وطالما ظلت المشاعر باقية، فإنها تقوم، باستمرار، بتعزيز دفاعاتها واصلاح ماانهار من حججها القديمة. وهناك أسباب كثيرة تجعل المشاعر المتعلقة بهذا الموضوع أشد كثافة، وأعمق جذوراً من كل المشاعر التى تتجمع حول الأنظمة والتقاليد القديمة وتقوم بحمايتها. حتى أنه ليس ثمة مايدعو إلى العجب عندما نجد إنها لم تتقوض بفضل التقدم أو التحول الاجتماعى والروحى الحديث، بل أنها أقل ضعفا من بقية المشاعر الأخرى. كما يجب ألا نفترض أن

البربرية(الهمجية) التى تمسك بها الناس طويلا لابد أن تكون أقل همجية من تلك التى تخلو عنها.

إن العبء الذى يحمله أولئك الذين يأخذون على عاتقهم مهاجمة رأى يكاد يجمع الناس عليه هو عبء ثقيل من كل وجه. فهم لابد أن يكونوا محظوظين جدا، وعلى درجة غير عادية من الكفاءة لو أصاخ لهم الناس السمع على الاطلاق. فهناك صعوبة كبيرة فى أن ننتزع من الناس اعترافا بأن هناك قضية (خاصة بالمرأة) وهى صعوبة تزيد على الصعوبة التى يواجهها الآخرون فى الحصول على قرار أو حكم. فإذا نجحنا فى انتزاع هذا الاعتراف وأصاخوا السمع، فرضوا علينا مطالب منطقية تختلف اختلافاً تاما عما يُطلب من غيرنا من الناس. فمن المفروض أن عبء البرهان، فى جميع القضايا الأخرى، يقع على من يريد أن يثبت شيئا، فإذا مااتهم شخص بجريمة قتل، مثلا، وقع عبء البرهان على من اتهموه، فإن عليهم وحدهم مسئولية اثبات ارتكابه للجريمة، وليس عليه هو أن يثبت براءته. وإذا وقع خلاف فى الرأى حول واقعة تاريخية مزعومة، لاتهم مشاعر الناس كثيرا، بصفة عامة، **كحصار طروادة، مثلا**، فإن أولئك الذين يؤكدون وقوع«حصار طروادة» عليهم أن يثبتوا ذلك وأن يقدموا براهينهم، قبل أن يطلب من المعارضين أن يقولوا شيئا، بل لايطلب منهم، فى أى وقت، أكثر من تفنيد البراهين التى يقدمها المؤيدون لواقعة الحصار، وبيان أنها لاقيمة لها، وقل مثل ذلك فى المسائل العلمية: فالمفروض أن يقع عبء البرهان على أولئك الذين يعارضون الحرية، ويدافعون عن كل قيد، وكل تحريم، إما بتقييد الحريات العامة للأفعال البشرية، واما بحرمان أى شخص أو مجموعة من الاشخاص من مزايا يتمتع بها غيرهم. فالافتراض السابق لأى افتراض آخر يؤيد الحرية وعدم التمييز بين الناس. إذ من المفروض ألا تكون هناك قيود إلا مايتطلبها الصالح العام، وألا يميز القانون بين الناس بل يعاملهم جميعا على قدم المساواة،اللهم إلا إذا كان التمييز فى المعاملة لأسباب موضوعية تتطلبها العدالة أو السياسة العامة للدولة. ولكن أولئك الذين يعتنقون الرأى الذى أذهب إليه(ويدافعون عن قضية المرأة) لايسمح لهم بالاستفادة من أية قاعدة من قواعد الاثبات هذه. فى رأيى، أنه من نافلة القول أن نشير إلى أن أولئك الذين يذهبون إلى أن للرجال حق الأمر، وأن على النساء واجب الطاعة– أو أن

الرجال يصلحون للحكم وادارة شئون الدولة فى حين أن النساء لايصلحن لذلك- يمثلون الجانب الايجابى فى هذه القضية، ومن ثم فعليهم مهمة الاثبات، وتقديم البراهين والأدلة الايجابية التى تثبت مايؤكدونه أو أن ترفض دعواهم. ومن نافلة القول أيضا أن نذكر أن أولئك الذين ينكرون على النساء أى حق فى الحرية أو ميزة يتمتع بها الرجال، يؤكدون افتراضا مسبقا مزدوجا ضد أنفسهم هو: معارضتهم للحرية، وتأييدهم للتحيز، وأنهم مطالبون بتقديم الدليل الحاسم على صدق دعواهم، ومالم ينجحوا فى ازالة أى شك فى قضيتهم،فإنه يتعين صدور الحكم ضدهم. وربما نذهب إلى أن هذه المواقف سليمة وصحيحة، وأنها عادلة فى أية قضية عامة، لكنها، مع ذلك كله، لن تكون كذلك فى قضية المرأة. ولذلك فإن القارىء يتوقع منى- حتى يكون لدّى أمل فى التأثير عليه- لا أن أرد فقط على كل مايمكن أن يقولوه وأبحث عن مبرراته وأرد عليها. وإلى جانب تفنيد حجج الاثبات كلها، سأكون مطالبا بتقديم حجج ايجابية حاسمة لاثبات السلب(أى سلب موقفهم وهو تأييد حقوق المرأة)، وحتى إذا استطعتُ ان أقوم بذلك كله وتركتُ حزب المعارضة(أى خصوم المرأة)أمام مجموعة كبيرة من الحجج لاتدحض، ولم أترك حجة واحدة بغير تفنيد، فإن ذلك كله سوف يعتبر عملا ضئيل الشأن، من المفترض أن قضيتهم(أى معارضة حقوق المرأة) يدعمها العرف العام من ناحية، والمشاعر القوية لدى الناس من ناحية أخرى، بطريقة تفوق أى اقتناع يعتمد على العقل، حتى أن العقل لن يكون له سلطان الا عند فئة قليلة من المثقفين.

وأنا لا أذكر هذه المصاعب والعقبات على سبيل الشكوى:

أولا: لأن الشكوى لاغناء فيها؛ فالمصاعب والعقبات لابد منها إذا ماأرد المرء التأثير على عقول الناس ضد مشاعرهم وعواطفهم وميولهم أو اتجاهاتهم العملية.

ثانياً: إن عقول الغالبية العظمى من البشر يجب أن تصل إلى مستوى أعلى مما وصلت إليه فى أى وقت، قبل أن يُطلب إليها الاعتماد على قدرتها الخاصة فى تقييم الحجج والإقلاع عن المبادىء العملية التى ولدوا فيها وعاشوا معها- والتى هى الأساس للجانب الأكبر من النظام الاجتماعى القائم فى العالم- عند أول هجوم بالحجج وإنما لثقتهم الشديدة فى هذه المبادىء العامة، وإيمانهم بالعادات،والتقاليد،والمشاعر العامة، أكثر مما ينبغى.

ثالثا: احدى الخصائص المبتسرة للعقل فى القرن التاسع عشر ضد عقلانية القرن الثامن عشر هى أنه وصف العناصر اللامعقولة فى الطبيعة البشرية بالعصمة من الخطأ، وهى الصفة التى كان يعزوها القرن الثامن عشر للعناصر العقلية وحدها[1]. فاستبدلنا بتأليه العقل تأليه الغريزة.

ونحن نطلق كلمة«الغريزة»على كل مانجده فى أنفسنا، ولانستطيع أن نعثر له على أساس عقلى. أن عبادة هذا الصنم«الغريزة» لهو أكثر انحطاطا بكثير من عبادة الأصنام الأخرى، وأشد ضررا من جميع العبادات الأخرى الزائفة التى تسود عصرنا الحاضر؛ بل أن «عبادة الغريزة» لتمثل الآن الدعامة الرئيسية لجميع العبادات الأخرى، وسوف تظل قائمة، فى الأعم الأغلب، إلى أن تتراجع أمام علم نفس سليم يكشف عن الجذور الحقيقية لكثير مما ننحنى أمامه بوصفه نية«الطبيعة» وقصدها، وخطة«الله» وأوامره. أما بخصوص المشكلة الراهنة(وهى حقوق المرأة)، فأنا أوافق عن طيب خاطر على الشروط والظروف غير المحبوبة التى تعينها لى الأحكام المبتسرة. فأنا أسلم أن العادات والمشاعر تنتمى فى كل عصر إلى أسباب أخرى غير كونها صحيحة، وأنها تستمد قوتها من أسوأ جوانب الطبيعة البشرية وليس من أفضل جوانبها.. وأنا أقبل، عن طيب خاطر، أن يصدر الحكم ضدى مالم أستطع أن أثبت أن هناك تلاعبا مع القاضى، وليس ذلك أمرا عسيرا كما قد يبدو، بل إن إثباته هو أسهل جوانب مهمتى.

أن عمومية ممارسة من الممارسات، أو عادة من العادات، هى فى بعض الحالات،

(١) ساد«العقل» القرن الثامن عشر على نحو ماتمثل، بوضوح، فى الأدب الكلاسيكى الذى كان عقليا تماما، كما عبّرت عنه فلسفة هذا القرن، حيث كانت فلسفة كانط(١٧٢٤-١٨٠٤)العقلية تتويجا لهذه الحقبة، وتحليلا للعقل كما تدل على ذلك كتبه الرئيسية:«نقد العقل الخالص»عام ١٧٨١ و«نقد العقل العملى» عام ١٧٨٨ ...الخ، وكما ظهر فى الثورة الفرنسية التى وصفت بأنها ثورة العقل. ثم جاء تيار الحركة الرومانسية فى القرن التاسع عشر كرد فعل قوى ضد عقلانية القرن الثامن عشر. فإذا كان الشاعر الفرنسى بوالوBoilcau (١٦٣٦-١٧١١) يضع المبدأ الكلاسيكى الهام حين يقول للأدباء والشعراء الكلاسيكيين «فلتلبوا دائما نداء العقل، ولتستمد منه مؤلفاتكم كل مالها من رونق وقيمة»-٠ فقد جاء الشاعر الفرنسى«الفرد دى موسيه Alfred de Musset(١٨١٠-١٨٥٧) ليعارض هذا المبدأ بوضوح فيقول:«أول مسألة هامة عندى هى ألا ألقى بالا إلى العقل». وينصح صديقا له«اقرع باب القلب ففيه وحده العبقرية، وفيه الرحمة والعذاب والحب.. الخ».. وهكذا ظهر تيار جديد يضاد العقل ويهتم«بالعناصر اللاعقلية»، كالقلب، والخيال، والعاطفة، والمشاعر، والغريزة.. الخ وهو مايشير إليه«جون ستيوارت مل» فى هذه الفقرة(المترجم).

دليل قوى على أنها تحقق، أو كانت تحقق، غايات محمودة. وتلك هى الحال عندما نأخذ بهذه العادة لأول مرة، أو عندما تستمر فى تواجدها بعد ذلك، كوسيلة لتحقيق مثل هذه الغايات، وتكون قد تأسست بعد تجربة الطريقة التى تؤدى أكثر من غيرها إلى بلوغ الغايات. فإذا كانت سلطة الرجال على النساء عندما بدأت أول الأمر، كانت نتيجة لمقارنة واعية بين الطرق المختلفة التى تنظم حكم الجماعة، أى أنه إذا كان قد تقرر بعد تجربة الطرق المختلفة التى تقوم بعملية التنظيم الاجتماعى: أعنى تجربة سيطرة النساء أو حكمهن على الرجال، ثم تجربة المساواة بين الجنسين، والطرق الأخرى من الحكم المختلطة والمنقسمة التى يمكن ابتكارها- واستقر الرأى على أن الوضع الاجتماعى الذى يكون فيه النساء تحت سيطرة الرجال وحكمهم تماما بحيث لايكون لهن نصيب على الإطلاق يشاركن به فى الشئون العامة. مما يترتب عليه أن تلزم كل امرأة- قانونا- بالطاعة للرجل الذى ارتبط مصيرها به- هذا الوضع هو أفضل طريقة تشهد بها التجربة، وهى تؤدى إلى سعادة الجنسين معا ورفاهيتهما، فإن القبول العام لهذا الوضع يمكن أن يعد دليلا على أنه كان أفضل الأوضاع فى الوقت الذى أخذ به فيه. وإن كان حتى فى هذه الحالة يمكن أن تكون الاعتبارات التى أدت إلى الأخذ به قد انتهت ولم يعد لها وجود شأنها شأن كثير من الوقائع الاجتماعية البدائية ذات الأهمية الكبرى.

لكن الوضع فى قضية المرأة هو عكس ذلك من جميع النواحى:-

أولا: أن الرأى الذى يؤيد النظام الحالى الذى يخضع فيه الجنس الضعيف خضوعا تاما للجنس الأقوى، يقوم على النظرية فحسب، بمعنى أنه لم يحدث قط تجربة أى نظام آخر، وهكذا لانستطيع أن نقول التجربة بمعناها البسيط الذى يجعلها تقابل النظرية، قد أصدرت حكمها فى هذا الموضوع.

ثانيا: لم يكن الأخذ بهذا النظام الحالى، نظام اللامساواة، الذى يجعل المرأة خاضعة للرجل، نتيجة للتفكير أو التروى أو بعد النظر، أو نتيجة لأية أفكار اجتماعية، أو أية أفكار عما هو صالح للمجتمع أو يعمل لخير البشرية. بل أنه انبثق، ببساطة، من واقعة أنه منذ الخيوط الأولى لفجر المجتمع البشرى، وكل امرأة تجد نفسها فى حالة عبودية لرجل ما(تبعا للقيمة التى يضفيها عليها الرجال مصحوبة بضعف قوتها

البدنية). وتبدأ القوانين السياسية باستمرار بالاعتراف بالعلاقات التى تجدها قائمة بالفعل بين الأفراد، فهى تحيل الواقع المادى إلى حق مشروع، وتُضفى عليه تصديقا من المجتمع، وهى تهدف أساسا- إلى احلال الوسائل العامة التى تؤكد هذه الحقوق وتحميها، محل صراع القوة المادية الذى لايخضع لتنظيم أو قانون. وهكذا يصبح أولئك الذين أرغموا على الطاعة(النساء أو العبيد) ملزمون بها عن طريق القانون. وبدلا من أن تكون العبودية مسألة قوة بين السيد والعبد، تصبح منظمة وموضع اتفاق بين السادة الذين يلتزمون الواحد قِبَل الآخر بتوفير الحماية المشتركة للممتلكات كل منهم الخاصة بما فيها عبيدهم، وهى حماية تضمنها قوتهم الجماعية. وفى العصور الأولى كانت الغالبية العظمى من الرجال عبيدا، كما كان الأمر كذلك بالنسبة لكل النساء. وانقضت عصور كثيرة، كان بعضها عصور ثقافة رفيعة، قبل أن تظهر لدى أى مفكر الجرأة الكافية ليطرح السؤال عن مدى مشروعية عبودية هذا الجنس أو ذاك، وعن الضرورة الاجتماعية المطلقة لهذه العبودية. وبالتدريج ظهر أمثال هؤلاء المفكرين وفى النهاية تم إلغاء عبودية جنس الرجال، على الأقل فى كل بلاد أوربا المسيحية(وإنْ كان هذا الالغاء لم يتم فى احدي هذه البلاد إلا فى السنوات القليلة الماضية) أما عبودية النساء فقد تغيرت بالتدريج إلى صورة معتدلة من التبعية. إلا أن هذه التبعية- على نحو ماتوجد فى الوقت الحاضر- ليست نظاما أصيلا بدأ بداية جديدة منطلقا من اعتبارات خاصة بالعدالة أو المصلحة الاجتماعية- بل استمرت الحالة البدائية للعبودية، بعد أن مرت بألوان متعاقبة من التخفيفات والتعديلات دفعت إليها الاسباب نفسها التى لطّفت الطرائق العامة للسلوك، واخضعت جميع العلاقات البشرية أكثر فأكثر ليسطرة العدالة ونفوذ الانسانية. وان كان هذا النظام لم يفقد حتى الآن، سمة أصله الوحشى. والشىء الوحيد الذى يمكن افتراضه لتأييده، لابد أن يقوم على أساس أن هذا النظام ظل قائماً حتى الآن فى الوقت الذى انتهت فيه كثير من الأشياء الأخرى التى انحدرت الينا من هذا المصدر الكريه نفسه. والواقع أن هذا هو السبب الذى يجعل غريباً على الأذن العادية أن تسمعنا نقول أن اللامساواة فى الحقوق بين الرجال والنساء تعود أساسا إلى قانون الأقوى وليس لها أصل سواه.

وقد يبدو فى هذه العبارة شىء من المفارقة، غير أن ذلك، من بعض الجوانب، ميزة لتقدم الحضارة، وترقية المشاعر الأخلاقية للجنس البشرى. فنحن نعيش الآن- أقصد

تعيش أمة أو أمتان من أكثر أمم العالم تقدما- فى حالة يبدو فيها أن قانون الأقوى قد انتهى أمره تماما، بوصفه المبدأ الذى ينظم شئون العالم. فليس هناك من يدعو إليه، كما أنه لايسمح بممارسته فيما يتعلق بالعلاقات بين الموجودات البشرية. وعندما ينجح شخص مافى هذه الممارسة، فإنه يدعى أن ذلك يتم بناء على مصلحة اجتماعية معينة، ولما كانت تلك هى الحالة الظاهرة للأمور، فإن الناس تخدع نفسها بالقول بأن قانون القوة المحض قد انتهى امره، ولايمكن أن يكون مبررا لوجود أى شيء ظل يعمل بكامل قوته حتى الوقت الحاضر. وقد يقال أنه أيا ماكانت البداية التى بدأت منها مؤسساتنا وأنظمتنا الحالية، فقد بقيت قائمة فى هذه الحقبة من الحضارة المتقدمة بسبب ملاءمتها للطبيعة البشرية، وماتؤدى إليه من خير عام. وأصحاب هذا الرأى لايفهمون مدى الحيوية العظيمة، والقدرة على البقاء التى تتسم بها الأنظمة التى تضع الحق إلى جانب القوة، ولامدى الشدة التى تتمسك بها، وكيف أن المشاعر والصفات الحسنة والسيئة على حد سواء عند من يملكون القوة والسلطة فى يدهم، تتحد بحيث تعمل على إبقائها، وكيف أن زوال الأنظمة، الواحد بعد الآخر، يحدث ببطء شديد، بحيث يزول فى البداية أضعف هذه النظم، ولاسيما أقلها التحاماً بعادات الحياة اليومية، وكيف أنه يندر جدا أن يفقد القوة القانونية أو الشرعية أولئك الذين حصلوا عليها، لأنه كانت لديهم منذ البداية القوة المادية إلى أن انتقلت هذه القوة المادية إلى الجانب الآخر. غير أن هذا الانتقال للقوة المادية لم يحدث فى حالة النساء بل إن هذه الحقيقة إلى جانب جميع الخصائص الأخرى التى اتسمت بها هذه الحالة الخاصة(حالة اللامساواة والغبن التى توجد فيها النساء) جعلت من المؤكد منذ البداية أن هذا الفرع من نظام الحق المبنى على القوة آخر مايختفى من فروعه، على الرغم من أن حدته خفت فى أشد جوانبه سوءا، فى مرحلة مبكرة من الأوضاع الاجتماعية المبنية على القوة، قائما وسط ألوان من الأنظمة والمؤسسات التى تقوم على العدالة والمساواة، وهو بذلك يظل استثناء فريدا لقوانين هذه الأنظمة وعاداتها. ومادام هذا الوضع لم يعلن عن أصله، كما أن المناقشات لم تكشف عن طابعه الحقيقى، فلن يشعر أحد بأنه يتضارب مع الحضارة الحديثة، إلا بالقدر الذى كان الأغريق يشعرون معه أن فكرة «رقيق المنزل»«كانت تتضارب مع فكرتهم عن أنفسهم كشعب حر.

والحق أن شعوب الجيل الحاضر، والجيلين- وربما الثلاثة- الماضيين، فقدوا كل حس

عملى بالوضع البدائى للبشرية. وليس هناك سوى قلة ضئيلة ممن درسوا التاريخ بدقة، أو ترددوا كثيرا على تلك الأجزاء من العالم التى يسكنها أناس يمثلون العصور السحيقة الماضية، تستطيع أن تكون صورة عقلية عما كان عليه المجتمع فى تلك العصور. ولاتدرك الناس على الاطلاق كيف كان قانون الأقوى هو القاعدة التى تحكم الحياة فى العصور الغابرة، وكيف كان الناس يسلمون به صراحة وبصورة عامة. ولا أقول أنهم كانوا يفعلون ذلك لارتيابهم فى نيات الناس ودوافعهم، ولايفعلونه بغير خجل، لأن كلمات مثل الارتياب فى النوايا أو الخجل من هذا الوضع تنطوى على شعور بأن هناك شيئا مشينا فى هذا الوضع، ومثل هذه الفكرة لم تجد لها مكانا فى الملكات العقلية عند أى شخص فى تلك العصور، اللهم إلا إذا كان فيلسوفا أو قديسا، ويقدم التاريخ تجربة قاسية للطبيعة البشرية، عندما يظهرنا على أن الاحترام الواجب نحو الحياة، والممتلكات، والسعادة الأرضية التامة لأية فئة من الأشخاص، إنما تقاس بما لدى هؤلاء الأشخاص من قوة لفرض هذه الأمور. وأن أولئك الذين قاوموا السلطات التى تملك السلاح فى يدها- مهما كانت بشاعة مايقاومونه- لم يواجهوا قانون القوة وحده، بل واجهوا أيضا جميع القوانين الأخرى، وجميع أفكار الالتزام الاجتماعى ضدهم، ولم يكونوا فى نظر أولئك الذين قاوموهم آثمين ارتكبوا جريمة فحسب، بل مجرمين ارتكبوا أبشع ألوان الجرائم، ويستحقون أن ينزل بهم أقسى صنوف العذاب التى يمكن للبشر أن يتخيلوها. ولقد ظهر أول أثر ضئيل من الشعور بالالتزام، من جانب الأقوياء، بالاعتراف بأى حق للضعفاء أو من هم أدنى منهم، عندما وجد القوى أن مصلحته تقتضى أن يبذل بعض الوعود لهؤلاء الضعفاء. وعلى الرغم من أن هذه الوعود، حتى عندما كان يصادق عليها أغلظ الايمان، كثيرا ماتعرضت طوال العصور للحنث والرجوع فيها لأتفه الأسباب ولأقل المغريات.ومن المرجح أن ذلك كان يحدث دون أدنى قدر من تأنيب الضمير اللهم إلا فى حالة الأشخاص على مستوى من الأخلاق يختلف عن المستوى المعتاد. ولما كانت الجمهوريات القديمة قد تأسست، فى الأعم الأغلب، على نوع ما من الاتفاق المتبادل. أو أنها على أقل تقدير قد تشكلت من اتحاد أشخاص ليس بينهم تفاوت كبير فى القوة. فإنها كانت، بالتالى، أول مثل لذلك الجانب من العلاقات البشرية يحوط به، ويسيطر عليه قانون آخر غير قانون القوة. وعلى الرغم من أن قانون القوة الأصلى ظل قائما يعمل بكل طاقته بين هذه

الجمهوريات وبين العبيد فيها، وكذلك(اللهم إلا إذا تم تقييده باتفاق صريح) بين هذه الجمهوريات ورعاياها، أو بينها وبين الدول الأخرى المستقلة. ومع ذلك فإن استبعاد هذا القانون البدائى، من مثل هذا النطاق الضيق، كان بداية لتجديد الطبيعة البشرية، عن طريق ميلاد مشاعر انسانية أثبتت التجربة قيمتها الهائلة، حتى بالنسبة للمصالح المادية، ثم أصبحت هذه المشاعر بعد ذلك لاتتطلب سوى التوسع والانتشار وليس خلق مشاعر جديدة. وعلى الرغم من أن العبيد لم يكونوا جزءا من الدولة. فإن الاحساس بأنهم بشر، لهم حقوق، لم يظهر إلا فى الدول الحرة وحدها. وكان الرواقيون، فيما أعتقد، أول من علّم الناس[1](وربما أمكن لنا استثناء ماجاء فى الناموس اليهودى[2]) .أن جانبا من الأخلاق يجبرهم أن تكون لهم التزامات أخلاقية نحو عبيدهم. وبعد ظهور المسيحية عرف الناس جميعا أن هناك التزامات أخلاقية نحو العبيد، كما دافع كثيرون من الناحية النظرية عن هذا الاعتقاد لاسيما بعد قيام الكنيسة الكاثوليكية[3]. ومع

---

(١) المذهب الرواقى Stoicism مدرسة فلسفية يونانية- رومانية أسسها زينون Zeno(٣٣٤-٢٦٢ق.م)الذى بدأ يعلم الناس فى أثينا فى سن الثلاثين- ويقال أنه عاش ثمانية وتسعين عاما- وكان يعلم تلاميذه فى رواق Stoa (وهو بهو ذو أعمدة) ومنه استمدت المدرسة اسمها، وتذهب الرواقية إلى أن المهمة الاساسية للفلسفة تتعلق بالأخلاق، ومن هنا اهتموا بالالتزام الأخلاقى نحو العبيد، كما اهتموا بالدعوة إلى المواطنة العالمية، فكسروا لأول مرة حاجز العنصرية العرقية عند اليونان والرومان(المترجم).

(٢) تذهب اليهودية إلى أن اليهود هم عبيد الله ومن ثم فلا يباعون بيع العبيد، وإذاماافتقر اليهودى وعجز عن وفاء دينه، واضطر إلى بيع نفسه لدائنه، فإن كان الدائن يهوديا فعليه أن يعامله معاملة الخدم وأن يرفق به، وأن يعتقه بعد ست سنوات من الخدمة ويزوده بشىء من المال ومن الغنم وغيره(سفر اللاويين: الاصحاح الخامس والعشرين:٣٩-٤٥). أما غير اليهودى فهو وحده الذى يجوز استرقاقه بالحرب أو الشراء ويعامل بعنف ولا يجوز تحريره أو افتداؤه ويبقى رقيقا أبد الدهر(سفر التثنية: الاصحاح الخامس عشر:١٢-١٤) فقد اختار الله اليهود ليكونوا سادة ويكون الناس عبيدا لهم(المترجم).

(٣) دعا السيد المسيح إلى المساواة بين الناس، وأوصى تابعيه أن يعاملوا الناس بمثل مايحبون أن يعاملوهم به، فكانت دعوته خروجا على اليهودية العنصرية التى تستأثر اليهود بالحسنى وتعامل غيرهم بالسوء(المترجم).

ذلك فقد كان فرضه من أشق الأمور التى واجهت المسيحية، فقد ظلت الكنيسة تخوض المعركة أكثر من ألف عام. دون أى نجاح ملموس تقريبا[1].

ولم يكن فشل الكنيسة راجعا إلى افتقار سيطرتها على عقول الناس فقد كانت قوتها وسيطرتها عليهم هائلة. فقد استطاعت فى بعض الأحيان أن تجعل الملوك والنبلاء يتنازلون عن ممتلكات بالغة القيمة لتعزيز الكنيسة. كما جعلت آلاف الشباب فى بداية حياتهم، يسجنون أنفسهم فى الأديرة، ليحققوا الخلاص لأنفسهم عن طريق الفقر، والصوم، والصلاة. واستطاعت أن تبعث بمئات الألوف عبر الأرض، وفيما وراء البحار، فى أوربا وآسيا، ليضحوا بحياتهم فى سبيل تخليص الأماكن المقدسة. وأرغمت ملوكا على ترك زوجاتهم رغم تعلقهم الشديد بهن، عندما أعلنت الكنيسة أنهن يدخلن فى نطاق الدرجة السابعة من القرابة. (وإن كن يدخلن فى تقديرنا نحن فى الدرجة الرابعة عشرة من القرابة). لقد قامت الكنيسة بذلك كله، لكنها لم تستطع أن تخفف من وطأة القتال بين الناس، أو تجعل طغياتهم على أقنانهم(من عبيد الأرض) أقل قسوة، أو على أتباعهم من سكان المدن. إذ لم تستطع الكنيسة أن تجعل الناس يقلعون عن استخدام القوة، لاسيما القوة العسكرية، أو قوة المنتصر. وهو أمر لم يكن فى نيتهم أبدا أن يفعلوه حتى اضطروا للقيام به تحت ضغط قوة أكبر، فنمو سلطة الملوك وقوتهم هى وحدها التى وضعت حدا للاقتتال، اللهم الا بين الملوك، أو المتنافسين على العرش. كما

(١) أعتقد أن هناك مبالغة فيما يقوله مل بشأن «مكافحة» الكنيسة الكاثوليكية، «والمعركة» التى خاضتها لأكثر من ألف عام، بشأن فرض الالتزام الأخلاقى نحو تحرير العبيد. فإذا كان السيد المسيح قد دعا إلى المساواة بين الناس، فقد ذهب القديس بولس إلى تفسيرها بأنها مساواة «الروح» فقط، ومن ثم تسامح فى خضوع«الجسد»، وأمر بأن«تخضع كل نفس للسلاطين الفائقة لأنه ليس سلطان الا من الله.. الخ»(رسالة بولس إلى أهل رومية الاصحاح الثالث عشر:١-٣). وهكذا دعا العبيد مباشرة إلى الخضوع والاستسلام«أيها العبيد، أطيعوا سادتكم فى كل شىء، حسب الجسد..الخ»(رسالة بولس الرسول إلى أهل كولوسى الاصحاح الثالث:٢٢). ودعا القديس بطرس العبيد إلى الطاعة بخوف ورعدة«أيها العبيد، أطيعوا سادتكم حسب الجسد بخوف ورعدة، فى بساطة قلوبكم كما للمسيح»(رسالة بطرس إلى أهل أفسس الاصحاح السادس:٥-٧). وأوصاهم ألا يقصروا الطاعة والاخلاص على السادة الرحماء فقط بل .. كونوا خاضعين بكل هيبة، ليس للصالحين، بل للعنفاء أيضا..»(رسالة بطرس الأولى الاصحاح الثانى:١٨)- ولا أظن أن فى ذلك كفاحا لتحرير العبيد!(المترجم).

أن نمو البرجوازية الحربية فى المدن المحصنة، ونمو الجيوش الشعبية التى أثبت أنها أقوى فى ميدان القتال من الفرسان الذين لايخضون لنظام، هما وحدهما اللذان وضعا حداً لوقاحة النبلاء وطغيانهم على البرجوازية والفلاحين، كما عمدت إلى تحجيمهم. وكان هذا الطغيان الوقح قد استمر حتى حصل المضطهدون على قوة تجعل فى وسعهم الانتقام الواضح، بل استمر حتى بعد حصولهم على هذه القوة بفترة طويلة، ففى القارة الأوربية استمر جزء كبير من هذا الطغيان حتى عصر الثورة الفرنسية، وأن كان أمره قد انتهى قبل ذلك فى انجلترا بسبب التنظيم المبكر والأفضل للفئات الديمقراطية، ولقوانين العدالة والمساواة، والمؤسسات الوطنية الحرة.

وإذا كان الناس لايدركون، فى الأعم الأغلب، سوى النزر اليسير عن مدى سيطرة قانون القوة سيطرة تامة، بوصفه القاعدة المسلَّم بها للسلوك العام بالنسبة للجزء الأعظم من النوع البشرى، وأن أى قانون آخر لم يكن سوى نتيجة استثنائية خاصة لروابط فريدة، كما أنهم لا يدركون حداثة التاريخ الذى بدأت فيه المجتمعات تدعى تنظيم شئونها وفق قوانين أخلاقية- فإن تفكير الناس بالغ الضآلة، وذاكرتهم ضعيفة، بشأن الأنظمة والمؤسسات والعادات التى لاتقوم إلا على أساس القوة وحدها، والتى استمرت فى عصور وحالات من الرأى لم تكن لتسمح أبدا بقيامها لأول مرة. فمنذ أقل من أربعين عاما كان القانون الانجليزى لايزال يسمح للانجليز بشراء العبيد وبيعهم، أعنى بوضع الموجودات البشرية فى العبودية بوصفهم ممتلكات خاصة يمكن بيعها. وفى اثناء القرن الحالى كان الانجليز يستطيعون اختطاف العبيد واجبارهم على العمل حتى الموت بالمعنى الحرفى للكلمة. أما هذه الحالة التى تصل بقانون القوة إلى حده الأقصى، فهى التى يدينها أولئك الذين كل نوع آخر تقريباً من السلطات التعسفية، لمن ينظر إليها نظرة منصفة، كما تمثل أكثر من جميع الحالات الأخرى، أبشع المشاعر تقززا للنفس. لقد كانت هذه الحالة تمثل قوانين انجلترا المسيحية المتحضرة، إلى عهد قريب جدا، لايزال بعض ممن هم على قيد الحياة يذكرونه. ومنذ ثلاث أو أربع سنوات، وفى أحد نصفى امريكا الأنجلو- ساكسونية لم يكن الرق موجودا فحسب. بل إن تجارة الرقيق وتربيتهم، بغرض الاتجار فيهم على وجه التحديد، كان بضاعة رائجة وشائعة بين الولايات الأمريكية التى تحتضن تجارة الرقيق. ومع ذلك فإن المشاعر المضادة لهذه

التجارة لم تتم بقوة فحسب، بل ضعفت المشاعر والمصالح التى تؤيدها فى انجلترا، على الأقل، أكثر مما ضعفت المشاعر التى تؤيد أية عادة أخرى من عادات سوء استخدام القوة. لأن الدافع اليها كان حب الكسب والربح، بوضوح وبلاخفاء. وكان أولئك الذين يكسبون من وراء هذه التجارة عددا ضئيلا جدا من مجموع سكان البلاد، فى حين أن المشاعر الطبيعية لأولئك الذين ليس لهم مصلحة شخصية فيها كانت كراهية ونفورا لا حّد لهما. ومثل هذه الحالة المتطرفة تجعل الاشارة إلى أية حالة أخرى نافلة لالزوم لها: لكن فلنتدبر أمر المدة الطويلة التى يستغرقها النظام الملكى المطلق. ففى انجلترا هناك اعتقاد شائع وشامل- تقريبا- يذهب إلى أن النظام الاستبدادى العسكرى هو مثَل من قانون القوة وحالة من حالاته، وليس له أصل آخر ولاتبرير مخالف. ومع ذلك ففى كل أمة من الأمم العظيمة فى أوربا- باستثناء انجلترا- حزب قوى محبب لديها من بين جميع فئات الشعب لاسيما بين أشخاص من أصحاب المراكز والحيثية: إما لايزال قائما، أو تخلصت منه لتوها. وتلك هى قوة النظام القائم حتى عندما لايكون عاما ومطبقا فى جميع الدول. وعندما لم يكن هناك فى كل فترة من فترات التاريخ، تقريبا، أمثلة عظيمة ومشهورة لنظام مضاد. بل أن هذه الأمثلة كلها وجدت، تقريبا، فى أعظم المجتمعات وأشدها رخاء. وفى هذه الحالة أيضا فإن من يستحوذ على قوة لايستحقها، والشخص المعنى بها على نحو مباشر، ليسا سوى شخص واحد،فى حين ان أولئك الذين يخضعون لها، ويعانون منها، هم على وجه الدقة بقية الناس.

ومن الطبيعى، بل ومن الضرورى،أن ينطوى النير(نير العبودية) على امتهان لجميع الأشخاص الآخرين، ربما باستثناء شخص واحد آخر هو ذلك الشخص الجالس على العرش، وكذلك الذى نتوقع أن يخلف الحاكم المستبد.

وإذن: ماهو الفرق بين هذه الحالات وحالة سيطرة الرجال على النساء! وأنا الآن لا أقول شيئا مبتسرا حول تبرير هذا الوضع، لكنى أبرز فقط إلى أى حد يمكن أن تظل هذه السيطرة قائمة - حتى بلا تبرير- لمدة أطول كثيرا من جميع ألوان السيطرة الأخرى التى استمرت قائمة حتى يومنا الراهن. فمهما أشبعت حيازة القوة الغرور

والكبرياء، ومهما يكن من أمر ممارسة المصلحة الشخصية، فإنها في هذه الحالة لاتقتصر على فئة محدودة. وانما هي تشمل جنس الذكور كله: وبدلا من أن تكون لمعظم مؤيديها أمراً مرغوبا على نحو مجرد بصفة أساسية، أو أن تكون أشبه بالغايات السياسية التي تتنازع حولها الأحزاب عادة، فتصبح بغير أهمية خاصة عند أحد- اللهم إلا القادة والزعماء- بدلا من ذلك، فإنه تصل إلى داخل الشخص، وإلى قلب كل ذكر يكون رب أسرة. ولكل فرد يتطلع إلى أن يكون رب أسرة، فالفلاح الفظ يمارس على أساسها نصيبه من القوة شأنه شأن أعظم النبلاء. وتكون الرغبة في التسلط أقوى ماتكون في هذه الحالة، لأن كل شخص يرغب في ممارسة القوة، فإنه يرغب في ممارستها على أقرب الناس من حوله ممن يقضي معهم حياته، ويشترك معهم، أكثر من غيرهم، في شئون الحياة. فإذا كانت السلطات في الحالات التي سبق أن أشرنا إليها، تقوم بوضوح على القوة وحدها ولاتحظى بقدر مماثل من التأييد، فإنها لاتزول ولايتخلص منها الناس إلا ببطء شديد وبصعوبة كبيرة. فإن الأمر لابد أن يكون أصعب بكثير في هذه الحالة، حتى وإنْ كانت لاتقوم على أسس أفضل من تلك الأسس. ولابد أن نضع في اعتبارنا أيضا أن أصحاب القوة لديهم في هذه الحالة تسهيلات أعظم مما لديهم في أية حالة أخرى، لمنع أي تمرد ضدها. فكل امرأة من الخاضعات تعيش تحت رقابة، أن لم نقل بين يدي، واحد من السادة، بل تكاد تكون في يده تماما، وفي علاقة وثيقة معه أكثر بكثير من علاقاتها مع أي من بنات جنسها، الخاضعات بنفس الطريقة، دون أن يكون لديهن وسيلة للاتحاد ضده. ولاقدرة للتغلب عليه حتى في أماكن معينة. في الوقت الذي يكون فيه لدى المرأة دوافع لارضائه وتجنب اثارته. وكل انسان يعرف كيف أنه كثيرا مايلجأ المكافحون من أجل التحرر السياسي إلى الرشوة، أو يعمدون إلى التراجع عن طريق الارهاب. أما في حالة النساء، فإن كل امرأة من الخاضعات تعيش في حالة مزمنة تجمع فيها بين الرشوة والارهاب معا. وعند الشروع في المقاومة، فلابد لعدد كبير من النساء المتزعمات لقيادة حركة المقاومة، ولعدد أكبر من النساء الأتباع، من التضحية بكل المتع تقريبا تضحية تامة، أو التخفيف من نصيب كل واحدة منهن.. ولو صّح وكان هناك نظام للامتيازات، ونظام لفرض الخضوع بالقوة استطاع أن يضع

أغلاله فى أعناق الخاضعين له، فإننى لم أكشف بعد، حتى الآن أنه نظام خاطىء، وإنْ كان فى استطاعة كل إنسان يفكر فى هذا الموضوع أن يتبين أنه حتى إذا كان نظاما خاطئا، فمن المؤكد أنه سوف يستمر قائما مدة أطول بكثير من أية صورة أخرى من صور السلطة الظالمة. وعندما تكون هناك صور أخرى فاضحة من السلطة الظالمة لاتزال قائمة فى كثير من البلدان المتحضرة، ولم تتخلص منها بلاد أخرى إلا منذ وقت قريب جدا، فسوف يكون من الغريب فعلا ألا تهتز، حتى الآن وفى أى مكان، أعمق هذه النظم وأغورها جذورا، بل هناك مايبرر لنا أن نعجب على نحو أشد من ذلك حين نعرف أن هناك عددا ضخما من الاحتجاجات والاستشهادات ضد هذه النظم.

وقد يعترض معترض فيقول أن المقارنة لن تكون منصفة بين حكم جنس الذكور وبين الصور الأخرى من السلطة الظالمة التى تحدثت عنها وضربت بها مثلا لتوضيح الموقف، مادامت هذه الصور تعسفية، وهى فى الواقع نتيجة لمجرد اغتصاب السلطة. أما الصورة الأخرى من السلطة الظالمة الخاص بوضع النساء فهى تمثل- على العكس- وضعا طبيعيا، لكن هل كانت هناك سيطرة فى أى وقت من الأوقات لاتبدو طبيعية فى نظر من يقوم بها.؟ لقد مرت عصور انقسم فيها الجنس البشرى إلى طبقتين: الأولى صغيرة العدد وتتألف من السادة، والثانية ضخمة العدد وتتألف من العبيد. وكان هذا التقسيم يبدو طبيعيا حتى بالنسبة لأصحاب العقول الممتازة والثقافة الرفعية، بل اعتبرت هذه القسمة الوضع الطبيعى الوحيد للجنس البشرى. ولا أستثنى من ذلك عقلا ممتازا هو أحد العقول التى أسهمت فى تقدم الفكر البشرى، وأعنى به أرسطو الذى كان يعتقد اعتقادا راسخا لا أثر فيه للشك أو الريبة، أن هناك طبائع مختلفة بين البشر: طبائع للأحرار، وطبائع للعبيد، وأن اليونانيين من ذوى الطبائع الحرة، وأن الآسيويين عموما من ذوى طبائع العبيد، وقد أقام هذه التفرقة على الأساس نفسه الذى يقام عليه عادة سيطرة الرجال على النساء[1].

---

(١) يشير مل إلى نظرية أرسطو الشهيرة عن الرق، ودفاعه عنها بحماس شديد بوصفها تعبيرا عن النظام الطبيعى للبشر، فهناك العبد بالطبيعة، والحر بالطبيعة أيضا أى مَنْ يولد عبدا ومَنْ يولد حرا، قارن كتابنا «أرسطو.. والمرأة» ص ٧٥ ومابعدها وهو العدد الثانى من «سلسلة الفيلسوف والمرأة». أصدرته مكتبة مدبولى بالقاهرة عام ١٩٩٦ وأنظر أيضا كتاب أرسطو «السياسة» ١٢٥٥-م (المترجم).

لكن لماذا نحتاج إلى الاستشهاد بأرسطو؟ ألم يذهب من يملكون العبيد فى الولايات الجنوبية- من الولايات المتحدة الأمريكية- إلى نفس المذهب، ويدافعون عنه بكل مايوصف به الناس من تعصب حين يتمسكون بالنظريات التى تبرر لهم انفعالاتهم الطاغية، وتجعل مصالحهم الشخصية مشروعة..؟ ألم يستشهدوا بالأرض والسماء على أن سيطرة الرجل الأبيض على الأسود مسألة طبيعية، وأن الجنس الأسود هو بطبيعته عاجز عن ممارسة الحرية، ولايصلح الا للعبودية؟ بل غالى بعض المدافعين عن هذه النظرية، فذهبوا إلى أن حرية العمال اليدويين هى قلب للنظام الطبيعى للاشياء فى كل مكان. وكذلك يذهب المنظِّرون من دعاة نظام الحكم الملكى المطلق، بصفة مستمرة، إلى أن هذا النظام هو الصورة الطبيعية الوحيدة للحكم: مبتدئين من المجتمع البطريركى(الأبوى) الذى كان الصورة التلقائية والبدائية للمجتمع، والذى تشكل على غرار فكرة العائلة- التى تشكل السلف الأول للمجتمع نفسه. ثم ذهبوا إلى أن هذه هى السلطة الطبيعية أكثر من أية سلطة أخرى. بل أن قانون القوة نفسه بدا دائما- عند أولئك الذين لايستطيعون الالتجاء إلى أى قانون آخر- الأساس الطبيعى أكثر من أى أساس آخر لممارسة السلطة. كما يذهب الغزاة إلي أن الطبيعة نفسها هى التى أمرت الشعوب المهزومة بطاعة الغزاة، أو كما يعبرون عن الفكرة بألفاظ رقيقة- أن الشعوب الضعيفة التى لاقدرة لها على الحرية، ينبغى أن تخضع للشعوب التى هى أكثر شجاعة ورجولة. وأدنى معرفة بالحياة البشرية خلال العصور الوسطى تبين إلى أى حد كانت سيطرة السادة الاقطاعيين من النبلاء على غيرهم من البشر الذين هم فى وضع أدنى، تبدو للنبلاء أنفسهم طبيعية إلى أقصى حد. وكيف بدا لهم من التصورات غير الطبيعية أن يطالب شخص من طبقة دنيا بالمساواة معهم. بل كان الأمر يبدو للطبقة الخاضعة نفسها أمرا طبيعيا. إذ لم يدع(رقيق الأرض) ولاسكان المدن أن لهم نصيبا فى السلطة حتى فى عنفوان صراعهم من النبلاء. بل كل ماكانوا يطالبون به هو الحد، قليلا أو كثيرا، من سلطة الطغيان عليهم. ومن ثم فقد كان تعبير«من غير الطبيعى» يعنى من غير المألوف أو المعتاد، أى أن كل ماهو مألوف أومعتاد هو أمر طبيعى. ولذلك بدا من الطبيعى تماما أن أى خروج على قاعدة خضوع النساء للرجال وهو العرف

التام المألوف والمعتاد- هذا الخروج بدا أمرا«غير طبيعي». غير أن التجربة تزخر بالأمثلة التي تدلنا على أن المشاعر، حتى في هذه الحالة- حالة خضوع النساء للرجال- تعتمد اعتمادا تاما على الإلف والعادة. فليس ثمة مايمكن أن تندهش له الشعوب التي تعيش في مناطق نائية من العالم عندما يعرفون شيئا عن انجلترا لأول مرة- أكثر من أنها تحت حكم ملكة. فالأمر يبدو لهم«غير طبيعي» حتى ليكاد يكون غير قابل للتصديق. في حين أنه بالنسبة للانجليز أنفسهم، فإن الأمر لايبدو«غير طبيعي» على الاطلاق ولو لحظة واحدة، لأنهم اعتادوا عليه؛ ولكنهم يشعرون أنه من غير الطبيعي أن تكون المرأة جندية أو عضوا في البرلمان. مع أن الحرب والسياسة في عصور الاقطاع، لم تكن على العكس، ميادين غير طبيعية بالنسبة للنساء، ولامسألة غير مألوفة لهن. فقد كان يبدو طبيعيا أن تتصف النساء من الطبقات الراقية بالصفات التي تتميز بها شخصية الرجل، بحيث لا يكن أقل من أزواجهن وآبائهن في شيء سوى القوة البدنية. أما عند اليونان فقد كان استقلال النساء يبدو أمرا غير طبيعي بصوورة أقل مما كان يبدو عليه في المجتمعات القديمة الأخرى، بسبب أساطير نساء الأمازون Amazons[1]، (وقد كانوا يعتقدون أنها وقائع تاريخية حقيقية)- وأيضا بسبب المثل الخاص الذى قدمته نساء اسبرطة اللائى كن في الواقع أكثر حرية من نساء المدن اليونانية الأخرى، رغم أن خضوعهن للرجال لم يكن أقل من خضوع نساء المدن الأخرى، كما كن يمارسن التدريبات البدنية مثل الرجال تماما، فأثبتن بذلك أن الطبيعة لم تجعلهن غير مؤهلات لهذه التدريبات. وليس ثمة شك في أن تجربة اسبرطة أثرت في التربية عند

(١) مصطلح الأمازونات Amazons يعني حرفيا«نساء بغير صدور» وهي قبيلة في الأساطير اليونانية من المقاتلات الاناث تعيش في آسيا الصغرى ولهن في الصدر ثدى واحد، أما الثاني فقد أزيل في الصغر حتى يستطعن اطلاق القوس بحرية أكثر. يتزاوجن مع رجال من جنس آخر، ثم يحتفظن بالمواليد(الفتيات فقط) ويقتلن البنين.أو يعودوا إلى آبائهم، وتظهر الأمازونات في الأساطير اليونانية مع كثير من الأبطال من أمثال: هرقل، وبرسيوس، وبلرفون، وثيوبس- مع أن هؤلاء جميعا قاتلوا ضدهن. راجع د.امام عبدالفتاح امام«معجم ديانات وأساطير العالم» المجلد الأول ص٧٥ اصدرته مكتبة مدبولي بالقاهرة عام ١٩٩٦ (المترجم).

أفلاطون[١]. كما أثرت فى كثير من أفكاره الأخرى، منها على سبيل المثال فكرة المساواة الاجتماعية والسياسية بين الجنسين[٢].

لكن ربما قيل: أن حكم الرجال على النساء يختلف من جميع هذه الأنواع من الحكم من حيث أنه ليس حكما يعتمد على القوة. وإنما هو حكم تقبله النساء طواعية، ويشتركن فيه بإرادتهن بغير شكوى أوتذمر وأن كان هناك عدد كبير من النساء لايقبلن به. ومنذ أن أصبح للنساء القدرة على تدوين مشاعرهن والتعبير عنها عن طريق الكتابة (وهي الطريقة الوحيدة من طرق الاعلان التى يسمح بها المجتمع لهن) سجل عدد متزايد منهن احتجاجهن ضد الوضع الاجتماعى القائم، ومنذ عهد قريب جدا تقدمت ألوف منهن، وعلى رأسهن أشهر من يعرف الجمهور من النساء- تقدمن بالتماس إلى البرلمان للسماح لهن بالاشتراك فى الانتخابات البرلمانية وأن يكون لهن حق الاقتراع والتصويت Suffrage[٣]. وكذلك المطالبة بتعليم النساء على قدم المساواة مع

(١) اهتم أفلاطون اهتماما كبيرا بالنظام السياسى فى مدينة اسبرطة لاسباب كثيرة منها طبقته الأرستقراطية، ومنها نظام التربية فى هذه المدينة الذى يشبه النظام الذى وضعه أفلاطون فى محاورة الجمهورية.. الخ- راجع فى ذلك كله د. امام عبدالفتاح امام «أفلاطون.. والمرأة» ص٤٢ ومابعدها- العدد الأول من سلسلة «الفيلسوف.. والمرأة»التى تصدرها مكتبة مدبولى بالقاهرة (المترجم).

(٢) من الأفكار الكثيرة التى تأثر بها أفلاطون بنظام مدينة اسبرطة تربية الحراس أوطبقة الجند التى ستدافع عن المدينة الفاضلة كما عرضها فى الجمهورية؛ ويظهر الأثر الاسبرطى واضحا عندما يتحدث أفلاطون عن«المعسكر المفتوح الأبواب» الذى ينبغى أن يعيش فيه هؤلاء الحراس، كما يظهر فى قوله أن عليهم أن يتناولوا وجباتهم سويا، وأن يعيشوا حياة جماعية كالجنود فى ساحة القتال..كما يحرم عليهم، كما هى الحال فى اسبرطة، اقتناء الذهب والفضة. وأخيرا هناك فكرة شيوعة النساء «حيث تصبح الزوجات مشاعا بين الحراس» وكان مشرع اسبرطة«ليكورجوس» قد عاب على الأزواج الاسبرطيين أن يستأثروا بزوجاتهم-راجع فى ذلك كله كتابنا السابق «أفلاطون.. والمرأة» مكتبة مدبولى بالقاهرة عام ١٩٩٦ (المترجم).

(٣) ربما كان«مل» يشير فى هذه العبارة إلى الالتماس الذى قدمه هو نفسه إلى مجلس العموم البريطانى فى يونيو ١٨٦٦ عندما كان نائبا عن حى «وستمنستر» فى لندن. وقد ظل طوال السنين الثلاث التى قضاها عضوا(١٨٦٥-١٨٦٨) فى مجلس العموم يناضل فى سبيل الاصلاح، ويجاهد فى ضوء مبادئه حتى انحل المجلس عام ١٨٦٨- وكان فى نضاله يجاهد فى سبيل توسيع الحق الدستورى للانتخابات بحيث يمتد ليشمل حق النساء فى الاقتراع والتصويت Suffrage (المترجم).

الرجال، وفى نفس فروع المعرفة التى يتعلمها الرجال، وقد ازدادت شدة المطالبة بهذه الحقوق، وأصبحت فرص نجاحها كبيرة. فى الوقت نفسه تشتد كل عام المطالبة بالسماح للنساء بالعمل فى المهن والحرف التى ظلت حتى الآن مغلقة فى وجوههن. وعلى الرغم من أن انجلترا لايوجد فيها على نحو مايوجد فى الولايات المتحدة حزب منظم، ولقاءات دورية تعمل على إثارة المشاعر العامة للموافقة على نيل النساء حقوقهن، فإن هناك جمعية منظمة نشطة وكثيرة الأعضاء ويديرها النساء، قامت لغرض أكثر تحديدا هو حصولهن على الحقوق السياسية. على أنه لم تبدأ النساء فى انجلترا والولايات المتحدة وحدها فى الاحتجاج بصورة جماعية– إنْ قليلا أو كثيرا– على القيود التى يعملن فى ظلها، فهناك أمثلة على حدوث الشىء نفسه الآن فى فرنسا، وايطاليا، وسويسرا، وروسيا. وليس فى استطاعة أحد أن يعرف عدد النساء الأخريات اللائى يتطلعن فى صمت لتعزيز وتأييد هذه المطالب ولتحقيق آمال مماثلة. ولكن هناك دلائل كثيرة تشير إلى أن هناك عددا كبيرا منهن كان يمكن أن تكون لديه التطلعات نفسها، لو لم يكن قد تعلمن بشدة أن يكتبن أمثال هذه التطلعات باعتبارها أمورا غير لائقة بجنس النساء، بل تتعارض مع جنس الأنثى. وعلينا أن نتذكر كذلك أنه لم يحدث قط أن طالبت طبقة مستعبدة بالحرية الكاملة مرة واحدة. فعندما دعا«سيمون دى مونتفورت Simon de Montfort» [(١)]، الفرسان من ممثلى الشعب إلى الجلوس لأول مرة فى البرلمان؛ فهل كان أى منهم يحلم بأنه سيكون عضوا فى جمعية منتخبة تعمل على تشكيل الوزارات واقالتها، وتملى إرادتها على الملك فى شئون الدولة؟! لم تطرأ هذه الفكرة على أكثر هؤلاء الأعضاء طموحا. فقد كان النبلاء

(١) سيمون دى مونتفورد Simon de Montfort(١٢٠٨–١٢٦٥)هو ايرل أف ليستر Leiceter. كان رجل دولة ومقاتلا. ترجع أصوله إلى عائلة فرنسية نبيلة فى نورماندى، لكن جدته انجليزية، ومن هنا ورث لقب «الايرل» وتزوج عام ١٢٣٨ من «اليانور» شقيقة هنرى الثالث. استدعى عام ١٢٥٨ الفرسان من كل صوب لمواجهة حكم الملك هنرى الثالث وتكوين مجلس بارونات قاتل الملك فيما سمى بعد ذلك«بحرب البارونات». ولقد كون ماسمى بعد ذلك باسم «مجلس الشعب» أو «مجلس العموم»،كما أطلق عليه أيضا اسم«البرلمان المجنون» الذى انعقد فى مدينة اكسفورد لأول مرة عام ١٢٥٨، ثم أصبح قوة مؤثرة فى السياسة الانجليزية، من حقه المحافظة على تشكيل الوزارة وعزلها والتصدى للملك إذا دعت الحاجة..(المترجم).

يزعمون لأنفسهم هذه الحقوق، أما فئات الشعب الأخرى، فلم تطالب بشيء سوى تخليصها من الضرائب التعسفية، ومن الاضطهاد الفردى الرهيب الذى يعانونه على يد موظفى الملك. ان قانون الطبيعة فى مجال السياسة يكشف لنا أن أولئك الذين يعيشون تحت سلطة لها جذور قديمة، لايبدأون أبدا بالشكوى من السلطة نفسها، وإنما يتذمرون فقط من ممارسة السلطة بطريقة قمعية اضطهادية. وتلك هى الحال مع عدد كبير من النساء اللائى يشكون من سوء معاملة أزواجهن، وكان عددهن سيتضاعف بما لانهاية له، لولا أن الشكوى ستكون مبررا أعظم لسوء المعاملة وزيادتها. وهذا هو السبب فى احباط جميع المحاولات الرامية للابقاء على السلطة ودعمها مع حماية النساء من سوء استخدامها ضدهن. وليس ثمة حالة أخرى(فيما عدا حالة الطفل) يوضع فيها الشخص الذى برهن قانونيا على أنه عانى من الأذى، تحت السلطة البدنية للشخص الآثم الذى ثبت أنه أذاه. وهكذا نجد أن الزوجات حتى فى أقصى حالات الايذاء البدنى الشديد، ومهما طالت مدته، لايجرؤن مطلقا على اللجوء أو الاستعانة بالقوانين التى وضعت لحمايتهن، وأن فعلت احداهن ذلك فى لحظة غضب لايقاوم أو تحت تأثير الجيران أو تدخلهم، فإن جهودها، بعد ذلك، تنصب على إلتماس العفو عن المذنب،وتخفيف مايستحقه الطاغية من عقاب، وعدم البوح بشيء مما يحدث بينهما، إلا بالنزر اليسير وبأقل قدر ممكن.

وهكذا تتجمع عوامل كثيرة، اجتماعية وطبيعية، لتجعل تمرد النساء، على نحو جماعى، على سلطة الرجال أمرا غير محتمل. "النساء حتى الآن فى وضع يختلف تماما عن وضع جميع الطبقات الأخرى التى تخضع لسلطة ما، من حيث أن سادتهن يطالبونهن بشيء أكثر من الخدمة الفعلية، فالرجال لا يريدون طاعة النساء فحسب، بل يريدون مشاعرهن أيضا. فجميع الرجال، باستثناء أكثرهم وحشية وفظاظة، لايريدون أن تكون المرأة المرتبطة بهم ارتبطا وثيقا، مجرد«عبد»أو«جارية»فحسب، بل يرغبون فى أن تكون عبدا أوجارية بارادتها ورغبتها لاعن طريق الجبر والاكراه، أو قل أنهم يريدونها محظية. ومن هنا فقد استخدموا جميع الوسائل لاستعباد عقولهن. وعلى حين أننا نجد سادة جميع الأنواع الأخرى من العبيد يعتمدون على الخوف فى تأكيد طاعة هؤلاء

العبيد لهم. إما الخوف من هؤلاء السادة أنفسهم، أو التخويف الديني[1]. فاننا نجد سادة النساء يريدون منهم أكثر من الطاعة البسيطة، ولهذا أحالوا قوة التربية بأسرها لتساعد في تحقيق أغراضهم. فجميع النساء ينشأن منذ نعومة أظافرهن على الايمان بأن شخصية المرأة المثالية هي الضد المباشر لشخصية الرجل؛ أعني الشخصية التي لاتكون لها إرداة ذاتية حرة، ولاقدرة على ضبط النفس، وانما الشخصية الخاضعة المستسلمة لارادة الآخرين وسيطرتهم؛ فجميع القواعد والمبادىء الأخلاقية التي تربى عليها الفتيات تؤكد لهن أن واجب النساء، وكذلك طبيعتهن بما تنطوي عليه من مشاعر وعواطف متدفقة، أن يعشن من أجل الآخرين؛ وأن يعتدن نكران الذات، فينكرن أنفسهن نكرانا تاما. وألا يعشن إلا من أجل عواطفهن ومشاعرهن فحسب؛ بل حتى هذه العواطف وتلك المشاعر لاتعني سوى مايسمح لهن به المجتمع فحسب– أعني عواطفهن ومشاعرهن لاتعني سوى مايسمح لهن به المجتمع فحسب– أعني عواطفهن ومشاعرهن نحو الرجال الذين يرتبطن بهم ، أو نحو الأطفال الذين يشكلون رابطة اضافية لا تنفصم عراها بينهن وبين الرجال، وعندما نضع هذه الأمور الثلاثة معا:

أولا: الجاذبية الطبيعية بين جنسين متعارضين.

ثانيا: اعتماد الزوجة على زوجها اعتمادا تاماً، بحيث تكون أي ميزة أو متعة تنعم بها اما آتية منه كمنحة أو معتمدة اعتمادا تاما على ارادته.

ثالثا: الهدف الأساسي من سعي الانسان ونشاطه، وهو تقدير الآخرين واحترامهم له، وكذلك جميع ألوان الطموح الاجتماعي، لايمكن، بصفة عامة، أن تتحقق بالنسبة للمرأة إلا عن طريق الرجل.

لو أننا وضعنا هذه الأمور نصب أعيننا فسوف تكون معجزة لو أن المرأة لم تجعل هدفها أن تصبح جذابة للرجال. وإذا لم يصبح هذا الهدف هو محور تربية الأنثى

(١) اعتمادا على ماينادي به القديس بولس عن ضرورة طاعة العبيد لسادتهم وإلا أغضبوا الرب«أيها العبيد أطيعوا سادتكم..(رسالته إلى أهل كولوسي الاصحاح الثالث:٢٢)– وعلى دعوة القديس بطرس العبيد إلى طاعة السادة في خوف ورعدة «أيها العبيد أطيعوا سادتكم حسب الجسد، بخوف ورعدة في بساطة قلوبكم كما للمسيح..(رسالة بطرس إلى أهل أفسس الاصحاح السادس:٥–٧).. الخ.(المترجم).

ومدار تكوين شخصيتها. ولقد سيطرت هذه الفكرة سيطرة تامة على عقول النساء، ثم استغلتها غريزة الأنانية عند الرجل إلى أقصى حد، بأن جعلت الخضوع، والضعف، والاستسلام التام لكل ارادة فردية يتم بين يدى الرجل ويمثل جانبا جوهريا من الجاذبية الجنسية عند المرأة. وهل يمكن أن يكون هناك شك فى أن أيا من ألوان الاستعباد الأخرى التى نجح الانسان فى تحطيمها، كان يمكن أن تظل قائمة حتى الآن لو وجدت الوسائل نفسها، واستخدمت بهذه المثابرة، لتطويع عقولهن لها؟ فلو أن هدف الحياة عند كل شاب من شباب العامة عند الرومان أن يجد حظوة شخصية فى عين أحد النبلاء، وهدف كل شاب من الأقنان،(عبيد الأرض) أن يجد الحظوة نفسها عند السيد مالك الأرض، ولو أن الحياة معه تحت سقف واحد، والحصول على نصيب من عواطفه ومشاعره الشخصية، كانت المكافأة التى ينبغى عليهم جميعا أن يتطلعوا إليها، بحيث يحصل أكثرهم طموحا وموهبة على هذه المكافأة-ولو أنهم بعد حصولهم على هذه المكافأة، احيطوا بسياج براق من نحاس يتمثل فى تركيز الاهتمام بهذا السيد، واستبعاد كل شعور أو رغبة سوى تلك التى يشترك فيها أو يغرسها- لو أن ذلك كله قد حدث اما كان النبلاء والعامة، والأقنان وسادة الأرض يظلون حتى يومنا الراهن طبقات يتميز بعضها عن بعض مثلما يتميز الرجال عن النساء؟! وأما كان جميع المفكرين، باستثناء مفكر هنا ومفكر هناك، يعتقدون أن هذا التمايز حقيقة أساسية فى الطبيعة البشرية لايمكن أن تتغير؟!

وفى إستطاعتنا أن نقول أن الاعتبارات السابقة فيها الكفاية لاظهارنا على أن العادات والتقاليد والعرف لعبت الدور الأساسى فى تشكيل الوضع الراهن للمرأة. ومن ثم فهى لاتصلح لأى زعم أو افتراض سابق، وينبغى أن لايكون لها أوضاع تجعل النساء فى حالة خضوع سياسى واجتماعى للرجال. بل ربما سرتُ أبعد من ذلك وقلتُ أن مسار التاريخ، والاتجاهات التقدمية للمجتمع البشرى، لاتؤيد هذا النظام القائم على اللامساواة فى الحقوق بين الرجل والمرأة، فضلا عن أنها تقدم حجة دامغة ضد هذا النظام، وإلى الحد الذى سار فيه التقدم البشرى حتى الآن، فإن مجرى التيارات الحديثة كلها، يبرهن على أن هذا الوضع البالى من أوضاع الماضى لن يتفق مع المستقبل، وأنه لابد بالضرورة أن يزول.

ماهى الخاصية التى يتميز بها العالم الحديث؟ وما الفرق الرئيسى بين الأنظمة والأفكار الاجتماعية الحديثة. بل الحياة الحديثة بأسرها- وبين أنظمة العصور الموغلة فى القدم ومالنطوت عليه من افكار؟ ربما كانت الخاصية الأساسية التى يتميز بها المجتمع الحديث هى القول بأن الموجودات البشرية لم تعد تولد فى أوضاع محددة سلفا، وانما هى تولد حرة فى استخدام ملكاتها، واستغلال مايتاح لها من فرص فى سبيل تحقيق المصير الذى تصبو إليه أكثر من غيره. وذلك على العكس مما كانت تأخذ به المجتمعات القديمة التى كانت تقوم على مبدأ يختلف على ذلك أتم الاختلاف، فترى أن المرء يولد فى مركز اجتماعى محدد وثابت ويظلون فى هذا المركز بحكم القانون، وتمنع عنهم أية وسيلة للخروج منه.فكما أن بعض الناس يولد أبيض، وبعضهم الآخر يولد أسود، فإن البعض، ايضا يولد عبيدا والبعض الآخر من العامة والدهماء. والبعض الثالث يولد من الاشراف الاقطاعيين، بينما يولد غيرهم من الرعاع أو أقنان الأرض. ولم يكن فى استطاعة العبد أو القن(رقيق الأرض) أن يحرر نفسه، ولا أن يصير حرا الا بارادة سيده. وفى معظم البلاد الأوربية، لم يكن من المستطاع جعل واحد من العامة نبيلا الا فى أواخر العصور الوسطى ونتيجة لنمو قوة الملكية Regal power وازدياد سلطة الملوك. وحتى بين النبلاء كان الابن الاكبر هو الوارث الوحيد لممتلكات الآباء، ومضى وقت طويل قبل أن يتأكد تماما أن الأب يستطيع أن يحرمه من الميراث.

بل حتى الأفراد من بين طبقات الصناع والحرفيين، لم يكن فى وسع أحد أن يشتغل بهذه المهنة أو تلك اللهم الا إذا كان قد ولد عضوا فيها(فابن الحداد يعمل حدادا، وابن النجار نجارا،..الخ) أو يسمح له أعضاؤها بالدخول فيها. ولم يكن فى وسع أحد على الاطلاق أن يمارس مهنة تعتبر هامة الا بالطرق القانونية- أعنى عن طريق سلسلة من الإجراءات المعقدة. ولهذا فقد تعرض بعض أصحاب المصانع للتعذيب(بالعقاب أو التشهير بهم) لأنهم حاولوا إدخال بعض الأساليب الجديدة لتحسين مستوى العمل فى مصانعهم. أما فى أوربا الحديثة، لاسيما فى تلك الأجزاء التى أسهمت أكثر من غيرها فى جميع التحسينات الحديثة الأخرى، فإن القواعد والنظريات السائدة فيها الآن هى على النقيض تماما من القواعد القديمة. فالقانون والحكومة لايأخذان على عاتقهما تحديد الأشخاص الذين يقومون بأى عمل إجتماعى أو صناعى أو مَنْ لايقومون به. أو

يفرضان الاساليب التى تتبع فى القيام بهذا العمل حتى يكون مشروعا. فهذه كلها أمور تترك لاختيار الأفراد بغير قيود. وحتى القوانين التى كانت تشترط أن يمر العامل بفترة تلمذة وتدريب قد تم إلغاؤها فى هذا البلد(أى انجلترا) وأصبحت قوانين باطلة، على اعتبار أنه أصبح من المؤكد تماما أن الحالات التى تكون فيها فترة التلمذة ضرورية. فإن هذه الضرورة نفسها ستكفى لفرض فترة التمرين والتلمذة. لقد كانت النظريات القديمة تقوم على ترك أقل قدر ممكن من الاختيار للفرد، بحيث يكون كل مايعمله محدداً سلفا، بقدر المستطاع، عن طريق حكمة أسمى وأعلى منه. لأن تركه يتصرف وحده، سوف يجعله يقع، قطعا، فى كثير من الأخطاء. أما الاقتناع الحديث، وهو ثمرة ألف عام من التجربة، فهو يقوم على أساس أن الامور التى يكون للمرء فيها مصلحة مباشرة، لاتستقيم أبدا إلا إذا تركت له مسألة البت فيها، وتوجيهها بنفسه، فأى تنظيم لها من جانب السلطة فيما عدا حماية حقوق الآخرين- سوف تكون له عواقب وخيمة. وهذه النتيجة التى وصل إليها الناس ببطء، ولم يطبقوها الا بعد أن جربوا تقريبا، جميع النظريات المضادة، وأدركوا ماأسفرت عنه من كوارث، هى التى تنشر الآن بصفة عامة فى قطاع الصناعة فى أكثر البلاد تقدما. غير أن ذلك لايعنى أننا نفترض أن جميع أساليب العمل صالحة بقدر متساو، أو أن جميع الاشخاص صالحون لعلم كل شىء بدرجة متساوية، بل لقد أصبح من المعروف الآن أن حرية الاختيار الفرد هى الشىء الوحيد الذى يؤدى إلى أفضل أساليب العمل، وأنها هى التى تضع كل عملية فى يد من يصلح للقيام بها. فليس هناك من يعتقد الآن أنه من الضرورى اصدار قانون يمنع من لايحمل سواعد قوية من العمل فى حرفة الحدادة، فالحرية والمنافسة كافيتان لأن تجعلا الحدادين رجالا ذوى سواعد قوية، لأن ذوى السواعد الضعيفة يستطيعون أن يكسبوا اكثر من العمل فى حرف أخرى أصلح لها. ولقد شعر الناس، بناء على هذه النظرية، أن القول المسبق بأن أشخاصا معينين لايصلحون، على أساس بعض المزاعم العامة، لعمل مافيه تجاوز للحدود الصحيحة للسلطة. فمن الأمور المعروفة الآن تماما، والتى اعترف بها الناس وسلّموا بصحتها، أنه إذا وجدت أمثال هذه المزاعم فلاشىء منها معصوم من الخطأ. وحتى إذا أقيم الزعم على أسس متنية، وهو أمر يغلب جدا ألا يحدث فستظل هناك حالات استثنائية قليلة لاينطبق عليها:وفى هذه الحالات

يكون من الظلم للأفراد، بل من الضرر البالغ للمجتمع، أن توضع العقبات فى طريق استخدامهم لملكاتهم مما يفيدهم ويفيد غيرهم من الناس. أما فى الحالات التى تكون فيها عدم الصلاحية أمرا حقيقياً (بحيث يكون الشخص غير مناسب للعمل فعلا) فإن البواعث المألوفة للسلوك البشرى سوف تتجه- وفيها الكفاية عموما - إلى منع الشخص غير الكفء من مباشرة العمل فى مجال غير مختص للقيـــام به، أو الاستمرار فيه.

وإذا لم يكن هذا المبدأ العام فى علم الاجتماع وعلم الاقتصاد صحيحا، وإذا لم يكن الأفراد، بما يجدونه من عون فى آراء من يعرفونهم، أفضل فى الحكم على قدراتهم وعملهم من القانون والحكومة، فإنه ينبغى على العالم أن ينبذ هذا المبدأ فى أسرع وقت ممكن، وأن يعود إلى النظام القديم الذى يقوم على الاعاقة والتقييد. ولكن إذا كان المبدأ صحيحا، فإنه ينبغى علينا أن نتصرف على أساس إيماننا به، وألا نفترض أن الموجود البشرى الذى يولد أنثى وليس ذكرا، فإن هذه الأنوثة سوف تحدد وضعه طوال حياته تماما مثلما الموجود الذى يولد أسود وليس أبيض، أو من يولد من عامة الشعب وليس من طبقة النبلاء. ومن ثم يمنع هؤلاء الناس من جميع المناصب الاجتماعية الرفيعة، ومن جميع الوظائف المحترمة فيما عدا قلة منها. وحتى لو أننا سلمنا إلى أقصى حد بما يزعمونه من تفوق الرجال، وصلاحيتهم لجميع الاعمال التى تقتصر حتى الآن عليهم، فإن الحجة نفسها التى تمنع التفرقة القانونية بين أعضاء البرلمان تنطبق هنا أيضا. فإذا كانت شروط الصلاحية تتسبب فى استبعاد شخص واحد صالح كل اثنتى عشرة سنة، فإن ذلك يعنى أن هناك خسارة حقيقية، فى حين أن إستبعاد آلاف من الاشخاص غير الصالحين لامغنم فيه. لأنه إذا كان إعداد أو تكوين الهيئة الانتخابية يجعل الناخبين يميلون إلى اختيار أشخاص غير صالحين، فإن كان هناك باستمرار أعداد وفيرة من هؤلاء الاشخاص يستطيعون الاختيار بينهم. أن أولئك الذين يستطيعون القيام بالامور الصعبة والمسائل الهامة وينفذونها على نحو جيد هم قلة بل أقل بكثير مما نحتاج إليه، حتى إذا تركنا مساحة واسعة للاختيار. لأن أى تقيد فى مجال الانتقاء سوف يحرم المجتمع من بعض الفرص فى أن يخدمه شخص كفء ودون أن نحمى المجتمع من الأشخاص غير الأكفاء.

ونحن نجد أن المعوقات أمام النساء فى الوقت الحالى، حتى فى أكثر البلاد تقدما، تعنى أن تحدد القوانين والمؤسسات لكل امرأة مصيرها منذ مولدها ممنوعة طوال حياتها من خوض غمار المنافسة فى مجالات معينة باستثناء حالة واحدة هى حالة النظام الملكى، فمازال هناك أشخاص مخصصون لتولى العرش بحكم مولدهم، وليس فى استطاعة أى شخص حتى إذا كان من أفراد العائلة المالكة، أن يجلس على العرش اللهم إلا من خلال تعاقب الوراثة. أما بقية المناصب الأخرى والامتيازات الاجتماعية فهى مفتوحة أمام جنس الذكور وحدهم. وصحيح أن كثيرا منهم لايستطيع الوصول إلى بعض هذه المناصب إلا عن طريق الثروة، ولكن أى شخص، من ناحية أخرى يستطيع أن يحاول الاثراء وأن يصل بالفعل إلى الثروة. ولقد حقق ذلك فعلا كثير من أفراد الطبقات الدنيا. ولاشك أن الصعوبات بالنسبة للغالبية العظمى من الناس، لايمكن التغلب عليها إلا بالحظ الطيب، ولكنك لاتجد أى عقبات ولاتحريم قانونى أمام الذكور، فلا القانون ولا الرأى العالم يضع أمامهم عقبات صناعية إلى جانب العقبات الطبيعية، وباستثناء الملوك أو النظام الملكى كما سبق أن ذكرت. لكن كل انسان فى هذه الحالة يشعر أننا امام حالة استثنائية– شيء غير عادى فى العالم الحديث– يتعارض مع عادات هذا العالم ومبادئه، ولايبرر وجوده سوى مبررات خاصة غير عادية قد يختلف فى تقدير قيمتها ووزنها الأفراد والأمم رغم أنه لاشك فى وجودها على أرض الواقع. لكن فى هذه الحالة الاستثنائية التى يكتسب فيها فرد ماوظيفة اجتماعية رفيعة بحق المولد– لأسباب هامة– بدلا من أن توضع هذ الوظيفة موضع المنافسة بين الأفراد، نجد أن الأمم الحرة كلها تحاول أن تدافع عن جوهر المبدأ الذى حطت من قدره من الناحية الإسمية، وذلك بأن تحيط هذه الوظيفة مجموعة من الشروط التى يقصد بها صراحة منع الشخص الذى يشغل هذه الوظيفة من القيام بها بالفعل. فى حين يقوم الوزير المسئول بمهام هذه الوظيفة فعلا، وهو يحصل على مركزه هذا، عن طريق المنافسة المفتوحة والمتاحة لكل مواطن ذكر بالغ بلا استثناء. ومن ثم فإن المعوقات التى توضع أمام المرأة والتى تخضع لها النساء بحكم المولد، هى الأمثلة الوحيدة من نوعها فى التشريعات الحديثة. فليست هناك أية حالة أخرى غير هذه الحالة التى تشمل نصف الجنس البشرى، تغلق فيها الوظائف الاجتماعية العليا فى وجه أى انسان بسبب مولده

التى لا تستطيع أية جهود أو أى تغيير للظروف أن تتغلب عليه[١]. لأنه حتى المعوقات الدينية (وفضلا عن ذلك فقد اختفت تقريبا من انجلترا أو أوربا) لم تغلق باب أى وظيفة فى وجه الشخص غير المؤهل فى حالة هدايته وارتداده عن مسلكه السابق.

وهكذا فإن خضوع النساء من الناحية الاجتماعية يمثل واقعة معزولة بين الأنظمة الاجتماعية الحديثة. كما يعتبر حالة فريدة تُعَد خرقا للقانون الأساسى، وهى الأثر الوحيد الباقى من عالم قديم بال فى الفكر والعمل تفجرت جوانبه من كل ناحية إلا ناحية واحدة ذات أهمية قصوى وشاملة(هى حقوق المرأة). لقد انفجر العالم القديم كما لو كان هيكلاً ضخماً Gigantic Dolmen[٢]أو معبداً هائلا من معابد الاله جوبتر Jupiter[٣] فى جبال الأولمب. يقوم مقام كنيسة القديس بولس ويشغل مكانها، فيتلقى العبادات اليومية، فى حين أن الكنائس المسيحية المحيطة به لايزورها أحد الا فى الأعياد والمواسم. وهذا التباين التام بين واقع اجتماعى معين وجميع الوقائع المحيطة به، وهذا التناقض الجذرى بين طبيعة هذا الواقع الاجتماعى وبين الحركة التقدمية التى يفخر بها العالم الحديث ويعتز، والتى اكتسحت أمامها تباعا كل شىء آخر من هذا القبيل، لاشك فى أنها موضوع خطير جدير بالتأمل والنظر بالنسبة لأى مراقب جاد يتفحص الاتجاهات البشرية. فهما يثيران فرضا أوليا يؤيد الجانب غير المرغوب فيه، إلى حد يفوق بكثير ماقد يستطيع العرف والعادة فى مثل هذه الظروف أن يخلفاه فى تأييد الجانب المرغوب فيه، ويجب أن يكونا على الأقل كافيين فى إحداث توازن فى الموضوع، مثل الاختيار بين النظام الملكى والنظام الجمهورى.

وأقل مايمكن أن نطالب به هو أنه لاينبغى النظر إلى هذه القضية(قضية المرأة) على أن الحكم فيها قد صدر مقدما عن طريق الواقع القائم والرأى العام السائد، بل لابد من

---

(١) ولهذا كان«المولد» فى الفلسفة الوجودية المعاصرة من المواقف الحدّية التى لاتستطيع ارادة الانسان أن تتغلب عليه، شأنه شأن النهاية أعنى:«الموت» فكما أن الأنسان لايستطيع أن يمنع الموت مهما تقدم علم الإنسان، فكذلك ليس فى استطاعته أن يحدد متى يولد وفى أى مجتمع، وما هو نوع الجنس الذى يتخذه حين يولد.(المترجم).

(٢) مبنى حجرى ضخم من عصور ماقبل التاريخ(المترجم).

(٣) كبير الالهة فى الأساطير الرومانية، وهو يرادف زيوس Zeus كبير الآلهة فى أساطير اليونان، أما جبال الأولمب فهى مقر آلهة اليونان(المترجم).

فتحها للنقاش على أساس أنها مسألة عدالة ومنفعة: ومن ثم فينبغى أن يكون الحكم فيها، كما هى الحال فى أية أوضاع اجتماعية وبشرية أخرى، معتمدا على تقدير مستنير للاتجاهات والنتائج التى قد يثبت أنها أكثر فائدة للبشر- بصفة عامة- دون التمييز بين الجنسين. ولابد أن تكون المناقشة مناقشة حقيقية مثلا أن نؤكد بألفاظ عامة أن تجربة الجنس البشرى تؤيد النظام القائم. فالتجربة لم يكن أمامها طريقان لتحكم بينهما، إذ لم يكن هناك سوى تجربة واحدة. وإذا قيل أن مبدأ المساواة بين الجنسين لايقوم إلا على النظرية فحسب، فلابد لنا أن نتذكر أن المبدأ المضاد لايقوم أيضا إلا على النظرة وحدها. فكل ماأثبتته التجربة المباشرة هو أن الجنس البشرى استطاع أن يوجد فى ظله، وأن يصل إلى درجة التقدم والرخاء التى نراها الآن. ولكن التجربة لاتقول لنا شيئا عما إذا كان فى الامكان بلوغ هذه الدرجة من التقدم أسرع مما حدث، أو ماإذا كنا سنصل إلى درجة أعلى من التقدم فى ظل النظام الآخر أم لا. ومن الناحية الأخرى فإن التجربة تقول لنا بالفعل أن كل خطوة فى التحسن كانت مصحوبة باستمرار بخطوة فى رفع الوضع الاجتماعى للنساء، وأن المؤرخين والفلاسفة ذهبوا إلى أن ارتفاع النساء أو انحطاطهن، فى مجمله، هو المعيار المؤكد والمقياس الصحيح، للحكم على شعب ما أو عصر بالتحضر أو التمدن. إن وضع النساء فى فترات التقدم من التاريخ البشرى كان يقترب من المساواة مع الرجال، وإنْ كان ذلك لايثبت فى حد ذاته أن المساواة يجب أن تستمر حتى تكتمل تماما، ولكنه بغير شك يقدم هاجسا بأن الأمر سيكون كذلك.

كما أنه لايجدى شيئا أن نقول أن طبيعة الجنسين تؤهلهما لوظائفهما ووضعهما الراهن. وتجعل هذه الوظائف صالحة لهما، وأنا أنكر- معتمدا على أساس من الحس المشترك، وعلى تكوين العقل البشرى- أن يكون فى استطاعة أى شخص أن يعرف طبيعة الجنسين طالما أنه لم يرهما إلا فى علاقتهما الراهنة فحسب. فلو أن الرجال وجدوا فى مجتمع مابغير نساء، أو كان هناك مجتمع بلا رجال، أو مجتمع من الرجال والنساء، لم تكن النساء فيه خاضعات لسيطرة الرجال- فربما كنا قد عرفنا شيئا مؤكدا عن الاختلافات العقلية والمعنوية التى قد تكون متأصلة فى طبيعة كل جنس منهما. ومن هنا فإن مايسمى الآن«طبيعة النساء» هو شيء مصطنع، وهو ثمرة الكبت فى بعض الاتجاهات،وإثارة غير طبيعية فى اتجاهات أخرى. وربما تأكدنا بلا أدنى

شك أنه لم تكن هناك طبقة أخرى من الاتباع تعرضت شخصيتها للتشويه التام عن طريق علاقتها بسادتها(مثلما تعرضت شخصية النساء) لأنه إذا كانت الأجناس المقهورة وأجناس العبيد، قد تعرضوا للكبت بعنف أشد من بعض النواحى، فإن مالم يسحقه يثير الاستعباد فيهم قد ترك وشأنه بصفة عامة، وعندما توافرت له حرية النمو فقد نما من تلقاء ذاته وطبقا لقوانينه الخاصة. أما فى حالة النساء فقد كان كل شىء فيهن طوع مصلحة سادتهن ومتعتهم. ولما كانت بعض القوى الحيوية العامة، تتدفق وتنمو إلى حد كبير فى هذا الجو وفى ظل الاتصال المستمر، وترك بعضها الآخر فى العراء ليتوقف غده، وتعرض بعضها الثالث للنيران حتى اختفى تماما- فإن الرجال لم يعد فى وسعهم أن يدركوا مافعلت أيديهم، واعتقدوا، فى غير مبالاة أن الشجرة تنمو من تلقاء ذاتها بالطريقة التى جعلوها تنمو بها، وأنها ستموت إذا لم يبق نصفها فى حمام بخار، ونصفها الآخر فى الثلج.

يمكن أن نقول: أن عدم اهتمام البشر وجهلهم الفاحش فيما يتعلق بالمؤثرات التى تشكل الشخصية الإنسانية هما من أكبر العقبات التى تعوق تقدم الفكر، وتكوين الآراء السليمة المؤسسة تأسيسا جيدا من الحياة والتنظيمات الاجتماعية. فالناس يفترضون أن أى قسم من النوع البشرى، أيا ماكانت حالته الآن، انما هو كذلك لأن لديه نزوعا طبيعيا لأن يكون كما هو:حتى عندما تشير أكثر ألوان المعرفة بدائية بالظروف التى وجد فيها هذا القسم- عندما تشير بوضوح وصراحة إلى الأسباب التى جعلته كما هو، فلما كان أحد الفلاحين الايرلنديين الذين عليهم متأخرات لصاحب الأرض كسولاً لا يعمل فقد ظن الناس أن الأيرلنديين بطبيعتهم كسالى لايعملون[1]. ولما كانت الدساتير يمكن أن تنقلب رأسا على عقب عندما تتحول السلطات المنوطة بتطبيق هذه الدساتير ضدها بالسلاح، فإن هناك من يقول أن الفرنسيين عاجزون عن ممارسة الحكم الحر. ولما كان اليونانيون قد خدعوا الأتراك، واكتفى الأتراك بنهب اليونان، فقد ظن البعض أن الأتراك بطبيعتهم أكثر اخلاصا. ولما كانت المرأة، كما يقال كثيرا، لاتهتم كثيرا بالسياسة

(١) هذه خاصية التفكير عند رجل الشارع وتسمى«التعميم الخاطىء» فترى رجل الشارع- أو الانسان العادى- يسرع فى تعميم الحكم، فيعمم لك القول تعميما واسعا جدا دورن أن يستند إلا إلى أمثلة قليلة جدا. ونحن كثيرا مانستمع إلى أحاديث تتحدث عن«الرجل» بصفة عامة أو عن«المرأة» عموما أو صفات أبناء الصعيد أو أبناء الشرقية.. الخ وهى كلها- فى الأعم الأغلب- تعميمات خاطئة.(المترجم).

باستثناء شخصيتها، فقد افترض الناس أن المصلحة العامة بطبيعتها، تثير اهتمام الرجل أكثر من اهتمام المرأة. أن التاريخ الذى أصبح الآن واضحا ومفهوما أكثر بكثير مما كان فى العصور الماضية، يعلمنا درسا مختلفا هو أن الطبيعة البشرية تتأثر بالعوامل الخارجية بصورة غير عادية. وكذلك الاختلافات القصوى فى مظاهر التعبير التى يفترض أنها عامة ومطردة. غير أن الناس، فى العادة لاترى فى التاريخ، والأسفار سوى مايوجد فى أذهانهم بالفعل، وقلة منهم هى التى تتعلم الشيء الكثير من التـاريخ. وهذه القلة هى التى لاتجلب معها الكثير من الأفكار المسبقة أثناء دراسـتها لهذا التاريخ.

ومن هنا فإنه بصدد ذلك السؤال البالغ الصعوبة الذى يتعلق بالفروق الطبيعية بين الجنسين: وهو سؤال يستحيل الوصول إلى اجابة صحية وتامة عنه فى الوضع الراهن للمجتمع- فى الوقت الذى يجزم فيه كل فرد بشيء ما عنه. دون أن يلتفت أحد، تقريبا، بل يجهل تماما الوسيلة الوحيدة التى يمكن بواسطتها بلوغ استبصار جزئى به. وهذه الوسيلة هى دراسة تحليلة فى أهم فرع من فروع علم النفس، وهى القوانين التى تكشف عن مدى تأثير الظروف المحيطة بالشخصية[1]. لأنه مهما تكن الفروق العقلية والأخلاقية بين الرجال والنساء كبيرة وواضحة ولايمكن إزالتها، فإن القول بأن هناك دليلا على أن هذه الفروق طبيعية لايمكن أن يكون سوى قول سلبى. ذلك لأن الفروق التى يمكن أن نستدل أنها فروق طبيعية هى تلك التى لايمكن أن تكون صناعية وهى مايتبقى بعد أن نسقط كل سمة لأى من الجنسين يمكن تفسيرها على أنها ناتجة من تأثير البيئةأو التربية أو الظروف الخارجية. فلا مندوحة لنا عن معرفة أعمق بالقوانين التى تتكون على أساسها الشخصية البشرية، فهذه المعرفة هى التى تخول لشخص ماأن يؤكد أن هناك فارقا أيا كان نوعه، بين الجنسين عندما تنظر إليهما بوصفهما موجودات عاقلة وأخلاقية. وطالما أننا لانجد أحدا لديه حتى الآن مثل هذه المعرفة(لأنه لانكاد نجد موضوعا لم يدرس بالأهمية التى يستحقها مثل هذا الموضوع)- فليس ثمة شخص له

---

(١) يشير «مل» هنا إلى علم دراسة سلوك الحيوانات Science of Ethology وعلاقة هذا السلوك بالموطن الذى تعيش فيه، وهو علم اقترحه فيلسوفنا كمشروع فى كتابه عن «المنطق» لكنه مشروع لم يوضع أبدا موضع التنفيذ.(المترجم).

حق الادلاء بآراء ايجابية فى هذا الموضوع، وكل مايمكن أن يقال فيه حتى الآن هو من باب الحدس والتخمين. وهى تخمينات مرجحة، أن قليلا أو كثيرا، طبقا لما نعرفه حتى الآن من قوانين علم النفس عند تطبيقها على تكوين الشخصية البشرية.

وحتى المعرفة الأولية بالفروق والاختلافات بين الجنسين هى الآن، بغض النظر عن جميع الأسئلة التى تدور حول ماهى هذه الفروق وكيف تكونت، لاتزال فى حالة مبدئية، وناقصة تماما. لقد أكد علماء النفس والأطباء المعالجون، إلى حد ما، الفروق والإختلافات فى التكوين البدنى؛ وهذا عنصر هام بالنسبة لعالم النفس، لكن يصعب أن تجد رجل طب هو نفسه عالم نفس أيضا. أما فيما يتعلق بالخصائص العقلية للنساء، فلن تجد لملاحظاتهم أية قيمة تزيد على ملاحظة رجل الشارع أو الانسان العادى: فهو موضوع لايمكن أن يعرف أحد عنه شيئا نهائيا بعد. طالما أن من يعرفونه عنه شيئا حقيقا، وهن النساء أنفسهن، لايصرحن بشهادتهن عنه، اللهم إلا النزر اليسير، وهذا النزر اليسير متأثر باغراءات أخرى. أنه لمن السهل أن نعرف المرأة الغبية. ذلك لأن الغباء واحد بين جميع البشر، وفى جميع أنحاء العالم. كما يمكن أن نعرف أفكار ومشاعر الشخص الغبى من الأفكار والمشاعر السائدة فى البيئة المحيطة به. غير أن ذلك لاينطبق على أولئك الأشخاص الذين تفيض أفكارهم ومشاعرهم من طبيعتهم وملكاتهم الخاصة. والحق أنه ينـدر أن تجد رجلا- باستثناء رجل هنا أو هناك- لديه أدنى معرفة بشخصية المرأة بما فى ذلك نساء أسرهم هم؛ ولا أعنى معرفة قدراتهن.، فهذه القدرات لايعرفها أحد حتى ولا النساء أنفسهن، لأن معظم هذه القدرات لم تختبر. لكنى أقصد أفكار النساء ومشاعرهن الموجودة بالفعل. فكثير من الرجال يتصورون أنهم يفهمون النساء فهما جيدا لأن لديهم علاقات غرامية ببعضهن، وربما بعدد كبير منهن.فإذا ماكانت ملاحظات الرجل جيدة، وإذا ماامتدت إلى الكيف إلى جانب الكم، فقد يتعلم شيئا ماعن جزء ضيق من طبيعتهن؛ وهو جزء هام بغير شك. أما فيما يتعلق ببقية الأجزاء، فليس هناك أجهل من الرجال به عموما، فلا يوجد سوى قلة منهم لاتخفى عليهم هذه الأجزاء خفاء تاما. وأفضل حالة يستطيع فيها الرجل، عادة، أن يدرس شخصية المرأة هى حالة زوجته هو: إذ تكون الفرص أمامه عظيمة كما أن

حالات التعاطف الوجدانى التام لا تكون نادرة. والواقع أن هذا هو المصدر- فيما أعتقد- الذى تأتى منه عادة أية معرفة ذات قيمة فى هذا الموضوع. غير أن معظم الرجال لم تتح لهم فرصة الدراسة بهذه الطريقة فى أكثر من حالة واحدة فقط. ومن ثم فإن المرء يستطيع أن يستنتج- إلى حد مثير للسخرية- نوع زوجة الشخص من آرائه فى النساء بصفة عامة. وحتى يمكن بلوغ أية نتائج من هذه الحالة الوحيدة، فإن المرأة التى نتحدث عنها ينبغى أن تكون جديرة بأن تعرف، كما أن الرجل ينبغى أن يكون لافقط قاض كفء وصاحب شخصية عاطفية تتفق تماما مع شخصيتها بحيث يستطيع أما أن يقرأ أفكارها بالحدس المتعاطف، وإما ألا يكون لديه شىء يجعلها تخجل من كشفه له. وليس ثمة شىء، فيما أعتقد، أندر من مثل هذا الحدس. وكثيرا مايحدث أن تكون هناك وحدة كاملة تماما(بين الزوجين) للشعور وللمصالح المشتركة فى كل مايتعلق بالأمور الخارجية. ومع ذلك فإن مايصل إليه الواحد منهما(الزوج أو الزوجة) فى الحياة الداخلية للآخر لايزيد عن التعارف الشائع بين شخصين. وحتى مع الحب الحقيقى، فإن السلطة التى تكون فى جانب والخضوع والتبعية فى جانب آخر، يحولان دون الثقة التامة بينهما. وقد لايخفى أحدهما عن الآخر شيئا عن قصد وتعمد، ومع ذلك فإن الكثير مما يوجد بينهما لايظهر بوضوح. ولابد أن كل انسان قد لاحظ مثل هذه الظاهرة، فى العلاقة المماثلة بين الأب وابنه. فما أكثر الحالات- فيما يتعلق بالعلاقة بين الأب والابن- التى لايدرى فيها الأب أشياء عن خلق أبنه وطبعه بل ولايشك فى وجودها، رغم الحب الحقيقى بينهما، فى حين يعرفها جيدا أصحابه ورفاقه. والحقيقة أن موقف التطلع إلى شخص أعلى لايتفق مطلقا مع الأخلاص التام والصراحة الكاملة معه. فالمرء فى هذه الحالة يخشى ألا يكون عند حسن ظنه أو أن يفقد شيئا من مكانه أو مشاعره عنده، وهو خوف قوى حتى أنه يولد فى الشخص العادى ميلا غير واع لاظهار الجانب الأفضل، أو الجانب الذى يحبه أكثر من غيره ولو لم يكن الجانب الأفضل. وربما أمكن أن نقول فى ثقة أن المعرفة الحقيقية بين شخص وآخر، يصعب أن توجد إلا بين شخصين متساويين، فضلا عن صلتهما الحميمة. فكيف نصدق ذلك، بصفة خاصة، عندما يكون أحد الطرفين (الزوجة) تحت سيطرة الآخر،

(الزوج) وقد ترسخ فى ذهنها كواجب أن تهتم بكل مايتصل براحته ومتعته أكثر من أى شيء آخر، وألا يبدر منها مايجعله يرى أو يشعر إلا بما يرضيه. وكل هذه العقبات تقف فى سبيل حصول الرجل على معرفة كاملة حتى بالمرأة الوحيدة التى تكون لديه، وفى العادة، الفرصة الكافية لدراستها (وهى زوجته). على أننا ينبغى أن نضع فى ذهننا، بعد ذلك كله، أن فهم الرجل لامرأة واحدة لايعنى بالضرورة أنه فهم غيرها. وحتى لو إنه استطاع دراسة عدد من النساء من طبقة واحدة أو من بلد واحد، فإن ذلك لايعنى أنه فهم نساء الطبقات الأخرى، والبلدان الأخرى. وحتى لو افترضنا، جدلا، أنه فعل ذلك فإن مادرسه، مع هذا، يشكل نساء فترة واحدة من فترات التاريخ. وهكذا نستطيع أن نؤكد، فى اطمئنان وثقة، أن المعرفة التى يستطيع الرجال تحصيلها عن النساء- حتى فيما يتصل بالماضى والحاضر ودون أن نتعرض لما يكون عليه الحال فى المستقبل، هى معرفة سطحية وناقصة تماما، وأنها ستكون على هذا النحو باستمرار إلى أن تقول النساء مالديهن وماينبغى عليهن قوله.

ولم يحن هذا الوقت بعد، ولن يأتى إلا بالتدريج. بل إن النساء لم يصلن إلى مرحلة أدبية تؤهلهن أن يقلن شيئا للجمهور، ولم يسمح لهن المجتمع بشيء من هذا القبيل إلا بالأمس القريب. ومع ذلك فلا تجرؤ سوى قلة منهن أن تقول شيئا لايريد الرجال- الذين يتوقف نجاحهن الأدبى عليهم- الاستماع اليه. ولنتذكر كيف كان التعبير، إلى عهد قريب جدا، عن الآراء غير المألوفة، حيث ولو كان المؤلف رجلا، وكذلك التعبير عن المشاعر الشاذة، يقابل عادة، ومازال يقابل إلى حد ما، بكثير من الاستهجان. وربما استطعنا فى هذه الحالة أن نكون فكرة ولو ضيئلة عن العقبات التى تصادفها المرأة التى تربت ونشأت على اعتبار العادات والرأى العام القاعدة والقانون المسيطر عليها، عندما تحاول أن تعبر فى كتاب عن أى شيء تستمده من أعماق طبيعتها الخاصة. وأعظم امرأة خلفت وراءها كتابات تكفى لأن تعطيها مكانة مرموقة، وتضعها فى مصاف كبار الأدباء فى بلدها، وجدت أنه من الضرورى أن تصدّر أجزاء كتبها بشعار يقول: «يستطيع الرجل أن يتحدى الرأى العام، أما المرأة فلابد لها أن تطيعه..»[1]. والجزء الأكبر مما تكتبه النساء عن النساء ليس سوى تزلف ومداهنة فى

---

(١) المقصود الأديبة الفرنسية مدام دى ستيل Mme De Stael (١٧٦٦-١٨١٧)-وهى ابنة وزير =

نظر الرجال. والكثير مما تكتبه النساء غير المتزوجات لايستهدف، فيما يبدو، سوى اتاحة فرص أكبر للحصول على الزواج. وربما عبرت كثرة من النساء- متزوجات وغير متزوجات- عن عبودية أكثر مما يرغب فيه الرجال أو يرضون عنه، اللهم الا أكثرهم سوقية. وأن كان الوضع قد تغير منذ وقت قريب. فالنساء الأديبات صرن أكثر حرية فيما يعلن، وأكثر استعدادا للتعبير عن مشاعرهن الحقيقة. ولسوء الطالع، فإن النساء فى هذا البلد(انجلترا) بصفة خاصة، نتاج مصطنع، بمعنى أن مشاعرهن مركبة من عنصر صغير من الملاحظات الفردية والشعور الفردى، وعنصر كبير جدا من التداعيات والخواطر المكتسبة. غير أن هذا الوضع سوف يقل شيئا فشيئا، لكن سيظل صحيحا، مع ذلك، إلى حد كبير، طالما أن المؤسسات الإجتماعية لا تسمح للاصالة عند النساء بنفس النمو والتطور الحر الذى تسمح به للرجال. وإلى أن يأتى ذلك اليوم- وليس قبله- سوف نرى ولانسمع فقط، القدر الضرورى لمعرفة طبيعة النساء، وتكيف المسائل الأخرى مع هذه الطبيعة.

لقد تحدثت باسهاب عن العقبات التى تحول فى الوقت الحاضر دون معرفة الرجال لطبيعة النساء الحقيقة، وتجعلها غامضة؛ لأنه فى هذه الحالة، كما فى حالات أخرى كثيرة،«الظن بأن المرء غنّى هو أحد الأسباب الرئيسية للفقر»[1]. وليست هناك سوى فرص ضيئلة للتفكير العقلى فى هذا الموضوع، فى حين أن الناس يخدعون أنفسهم عندما يقولون أنهم يفهمون فهما تاما موضوعا لايعرف عنه معظم الرجال شيئا على الاطلاق، كما أنه موضوع يستحيل فى الوقت الحاضر على أى رجل، أو على جميع الرجال مجتمعين، أن تكون لديهم معرفة تؤهلهم أن يضعوا للنساء قانونا عن رسالتهن فى هذه الدنيا ومايقمن ومالايقمن به. ومن حسن الحظ أنه لاضرورة لمثل هذه المعرفة بالنسبة للأغراض العملية المرتبطة بوضع النساء فى علاقاتهن بالمجتمع وبالحياة. لأن

=المالية فى عهد لويس السادس عشر والتى اشتهرت بصالونها الأدبى فى باريس الذى كان يختلف اليه نخبة من رجال الفكر والسياسة- وقد صدّرت كتابها«الدولفين Delephine بهذا الشعار(المترجم).

(١) ذكر مل هذه العابرة باللاتينية وهى نص مقتبس من كتاب فرانسيس بيكون F.Bacon.(١٥٦١-١٦٢٦) الأورجانون الجديد «Novum Orgaanum» الذى أصدره عام ١٦٢٠(المترجم).

المسألة- طبقا لجميع المبادىء التى ينطوى عليها المجتمع الحديث، تتوقف على النساء أنفسهن يحسمنها بخبرتهن الخاصة، وباستخدام ملكاتهن الخاصة. وليست هناك وسيلة لمعرفة ما الذى يمكن لشخص واحد، أو عدة أشخاص، أن يقوم به إلا عن طريق المحاولة والتجربة. وليس ثمة وسيلة يستطيع بها أى شخص آخر أن يكتشف ما الذى يجلب لهن السعادة عندما يتم فعله أو عند الامتناع عن فعله.

هناك شيء واحد نستطيع أن نكون على يقين منه- هو أن النساء لن يفعلن أبدا ما هو مضاد لطبيعتهن، عندما تترك هذه الطبيعة تعمل بحرية. ومن ثم فليس من الضرورى على الإطلاق أن يشعر الناس بالقلق ويتدخلوا لصالح الطبيعة وباسمها خشية ألا تنجح الطبيعة فى تحقيق أغراضها. أنه لامبرر على الاطلاق لمنع النساء من فعل مالايستطعن فعله بالطبيعة. أما مايستطعن فعله، ولكن ليس كما يستطيع الرجال- وهم منافسوهن-أن يفعلون، فإن المنافسة تكفى لابعادهن عنه. طالما أنه لايوجد من يطالب بفرض تشريعات أو واجبات تحمى النساء، بل كل من يطالب بشيء، فإنه يطالب بإعادة النظر فى التشريعات الحالية التى تحمى الرجال. وإذا كانت لدى النساء ميول طبيعية قوية نحو بعض الأشياء دون بعضها الآخر، فليس ثمة مايدعو لسن قوانين وتشريعات أو وجود ضغوط اجتماعية لدفع الغالبية العظمى من النساء إلى القيام بتحقيق هذه الميول الطبيعية وتفضيلها على الميول الثانية. وكلما اشتدت الحاجة إلى خدمات النساء، كانت المنافسة الحرة أقوى دافع لهن للقيام بهذه الخدمات. ومن الواضح أن الحاجة تشتد اليهن أكثر فى الأمور التى يصلحن لها أكثر. وعندما نحدد لهن هذه الأمور، فإنه يمكن فى هذه الحالة استخدام قدرات الجنسين مجتمعة بما يعود على المجموع بأكثر قدر من النتائج ذات القيمة العالية.

ونحن نفترض أن الرأى العام للرجال هو أن الرسالة الطبيعية للمرأة هى أن تكون زوجة وأم.وأنا أقول:«نحن نفترض» لأن المرء يستطيع إذا حكمنا من الأفعال، وبالتكوين الحالى للمجتمع بأسره، أن يستنج أن رأى النساء على النقيض المباشر لذلك تماما. ويمكن أن نفترض أنهن يعتقدن أن الرسالة الطبيعية المزعومة للنساء هى أكثر شيئ تنفر منه طبيعتهن. بمعنى أنه لو تركت لهن الحرية لأية وظيفة أخرى، وإذا وجدت

أية وسيلة للعيش أو أية رغبة تناسب قدراتهن ووقتهن، فلن تكون هناك أعداد متبقية منهن يقبلن الوضع الذى يقال عنه إنه رسالتهن الطبيعية. وإذا كان ذلك هو رأى الرجال فمن الأفضل إعلانه.

وأنى لأود أن أسمع شخصياًهذا الرأى صراحة(وهو رأى يتضمنه بالفعل كثير مما كتب فى هذا الموضوع)فيقول:«من الضرورى للمجتمع أن تتزوج النساء، وينجبن أطفالا، ولن يفعلن ذلك إلا إذا أرغمن عليه، ومن ثم فمن الضرورى إرغامهن على الزواج».

وبذلك تتحدد مزايا هذا الوضع بوضوح، وهى تشبه كثيراً مزايا وضع ملاك العبيد فى الولايات الأمريكية «كارولينا الجنوبية»، و«لويزيانا Louisiana»«فمن الضرورى زراعة القطن وقصب السكر، والرجل الأبيض لايستطيع زراعته. ولايريد الزنوج زراعة هذه المحاصيل طواعية، مهما تكن الأجور التى نريد أن ندفعها لهم، **ومن ثم** فمن الضرورى ارغامهم على زراعة هذه المحاصيل». وهناك مثال توضيحى أقرب إلى هذا الموضوع: وهو موضوع السخرة للمصلحة العامة. فلابد، فى السلاح البحرى، من وجود بحارة يدافعون عن البلاد، وكثيرا مايحدث أن البحارة لايحبذون ذلك طواعية وبرغبتهم، ومن ثم فلابد أن تكون هناك سلطة ترغمهم على ذلك. وكثيرا ما استخدم هذا المنطق! ولاشك أنه كان سيستمر العمل به حتى يومنا الراهن لولا نقص واحد فيه، فهو عرضة لأن نرد عليه بقولنا: إدفع أولا للبحارة أفضل أجر ثمنا لعملهم، وعندما يجدون أنهم سيحصلون فى خدمتك على مايحصلون عليه فى خدمة غيرك، فإنك لن تجد صعوبة أكثر من غيرك فى الحصول على خدماتهم. ولن تكون هناك إجابة منطقية على ذلك سوى عبارة«لن أفعل». ولما كان الناس الآن يخجلون من سرقة أجر العامل، بل ولم تعد لديهم الرغبة فى ذلك، فإنه لم يعد هناك من يدعو إلى السخرة البحرية.

ومن هنا فإننا نجد أن مَنْ يحاول إرغام النساء على الزواج فإنه يغلق جميع الأبواب الأخرى فى وجوهن، ويكون عرضة لأن يُرَّد عليه بنفس الرد السابق. فإذا كان يعنى مايقول حقا كان من الواضح أن يكون رأيه على النحو التالى: أن الرجال لايجعلون ظروف الزواج أمرا مرغوبا فيه عند النساء بحيث يدفعهن إلى قبوله لما فيه من مغريات خاصة. وهكذا لايسمح الرجل للمرأة بالاختيار ويطبق عليها مبدأ اختيار هوبسن:«هذا

أو لاشيء»[1]. وهو مبدأ لايعد علامة من علامات امتياز الشيء الذى يقدمه الشخص. وذلك فى اعتقادى هو مفتاح مشاعر أولئك الرجال الذين ينفرون نفورا تاما من المساواة فى الحقوق (بين الرجل والمرأة) ومن اعطاء الحرية للنساء. إذ أنى أعتقد أن مايخشاه الرجال ليس هو إمتناع النساء عن الزواج، فلا أظن أن هناك من يخشى ذلك حقيقة، ولكن الرجال يخشون إصرار النساء على أن يتم الزواج بشروط متساوية. كما يخشى الرجال أن يفضل جميع النساء من أصحاب القدرة والكفاءة أى شيء آخر لايهبط بمكانتهن كما يفعل الزواج، عندما لايعنى الزواج سوى الخضوع لسيد هو الرجل، تخضع له الزوجة بكل مالديها من متاع وأملاك مادية. أعتقد أن للمرأة الحق فيما يعتمل فى داخلها من هواجس. كما أننى أوافق على أنه من المرجح ألا يقبل سوى عدد ضئيل جداً من النساء على مثل هذا المصير، عندما يجدن أمامهن طريقا آخر متاحا للحصول على وضع مشرف فى المجتمع، إذا ماكان فى استطاعتهن عمل أى شيء آخر، فهن لن يقبلن هذا المصير المجحف اللهم إلا إذا كان هناك إغراء لايمكن مقاومته يجعلهن يفقدن الشعور مؤقتا بأى شيء آخر سواه. وإذا أصرّ الرجال على أن يكون قانون الزواج، قانوناً استبدادياً، فسوف يكونون على حق تماما أنهم لم يسمحوا للنساء إلا بمبدأ اختيار هوبسن«إما هذا أو لاشيء». ولكن فى هذه الحالة فسوف يكون كل مايحدث فى العالم الحديث من تخفيف للقيود المفروضة على عقول النساء، أخطاء ماكان لها أن تقع، فما كان ينبغى أن يُسمح لهن قط أن ينلن قسطا من التربية الأدبية، فالمرأة التى تقرأ، وأكثر منها بكثير المرأة التى تكتب، تعتبر فى الأوضاع الراهنة عنصراً مزعجاً ومتناقضاً مع هذه الأوضاع: ومن ثمّ كان من الخطأ تنشئة النساء على أى شيء سوى اكتساب صفات السرايا، والمحظيات، وخدم المنازل.

---

(١) توماس هوبسن Thomas Hobson(١٥٤٤-١٦٣١). رجل انجليزى عجوز كان يعمل سائسا فى أحد اصطبلات الخيول فى مدينة كيمردج، وكان المبدأ الذى يسير عليه، واشتهر به فيما بعد- هو أن يطلب من كل زبون يريد حصانا أن يأخذ أول حصان يصادفه بجوار الباب أثناء دخوله، أو لايأخذ شيئا على الاطلاق!. ومن هنا ظهر التعبير«خيار هوبسن» للدلالة على انعدام حرية الاختيار، كما ظهر ايضا مبدأ اختيار هوبسن الذى يعبر عن الفكرة نفسها والذى تلخصه عبارة«هذا أو لاشيء» أما أن تأخذ هذا الحصان أو لاتأخذ شيئا على الاطلاق وهذه هى الفكرة التى طبقت على النساء (الزواج والأمومة) وقيل انها رسالتها الطبيعية فى الحياة حتى صدقت المرأة نفسها أن هذا هو الخيار الوحيد المتاح أمامها(المترجم).

الفصل الثاني

« أوضاع الزواج »

«لقد كانت هناك فى الماضى أخلاق الخضوع ، ثم جاءت بعدها أخلاق الفروسية والكرم ، وقد آن الأوان أن تتحقق أخلاق العدالة كلما تقدم المجتمع نحو المساواة» . .

«مل»

الفصل الثاني

«أوضاع الزواج»

لعل من الأفضل أن نبدأ المناقشة التفصيلية لهذا الموضوع(استعباد النساء) من النقطة التى قادتنا اليها ملاحظاتنا السابقة: فما هى الشروط التى تضعها قوانين هذا البلد(انجلترا) وقوانين البلدان الأخرى لتحدد بها عقود الزواج...؟. وإذا كان الزواج هو المصير الطبيعى الذى حدّده المجتمع للنساء، وهو المستقبل الذى تنشأ المرأة وهى تتطلع إليه، ولما كان هو القصد الذى تسعى إليه النساء جميعا- باستثناء الدميمات اللائى يرفض أى رجل الزواج منهن، لما كان الأمر كذلك: فالمفروض أن تُبذل الجهود لجعل هذه الحالة(أى الزواج) مقبولة لدى النساء، بحيث لا يكون لديهن سبب للأسف على أنهن حُرمن من أى اختيار آخر. غير أن المجتمع سوآء فى هذه الحالة، أو فى بداية الأمر، فى كل حالة أخرى- فضلّ أن يحقق غرضه بوسائل أخرى غير منصفة بدلا من الوسائل المنصفة: وإن كانت حالة النساء هى الحالة الوحيدة فى الواقع التى استمر فيها استخدام هذه الوسائل حتى يومنا الراهن. لقد كانت النساء فى المجتمعات البدائية يؤخذن بالقوة، أو يبيعهن أباؤهن لزوج ما[1]. بل كان للوالد-حتى عهد قريب فى تاريخ أوربا - السلطة فى التصرف فى ابنته، حسبما يتراءى له ودون أى اعتبار لرأيها.[2] صحيح أن الكنيسة كانت من هذه الزاوية أشد إخلاصاً لأخلاق أفضل حيث كانت تطلب منها أن توافق على الزواج وأن تقول«نعم» بصفة رسمية فى حفل الزواج، ولكن ليس هناك مايدل على أن هذه الموافقة لم تكن إجبارية أرغمت عليها الفتاة. وكان من المستحيل على الفتاة، عمليا، أن ترفض الاذعان إذا أصرّ والدها، اللهم إلا إذا نالت حماية الدين ونذرت نفسها لدخول الدير. وكانت للرجل قديما(قبل

---

(١) انتشرت عادة خطف النساء بين قبائل الهنود، لاسيما فى السهول بل إنّ التقاليد بين هذه القبائل كثيراً ماكانت تحض على السطو على المرأة المتزوجة، وتقبل الزوجة المخطوفة ذلك انتقاما لنفسها، لأنها غالبا ماتساق إلى زوج لم تختره. ويلتزم خاطف الزوجة بأن يدفع تعويضاً إلى الزوج. وكثيراً مايتفق مجموعة من الشباب على خطف فتاة وممارسة الجنس معها ثم تكون فى النهاية من نصيب صاحب الفكرة الذى قد يتخذها زوجة له وبالتالى تصبح محرّمة على الآخرين (المترجم).

(٢) ولايزال ذلك قائما فى المجتمعات الشرقية حتى يومنا الراهن.(المتراجم).

المسيحية) سلطة الحياة والموت على زوجته. ولم يكن فى وسعها أن تلجأ إلى القانون ليحميها منه، فقد كان هو قاضيها وقانونها[1]. وظل فى وسعه- لعهود طويلة- أن ينبذها، أما هى فلم يكن لها أية حقوق تجاهه. وكانت القوانين القديمة فى انجلترا تطلق على الزوج لقب«سيد» زوجته. وكان يُنظر إليه على أنه سيدها بالمعنى الحرفى للكلمــة، فإذا قتلت زوجة زوجها اعتبرت تلك الجريمة خيانة(وكان يقال لها خيانة **صغرى** تمييزا لها عن الخيانة العظمى) وكانت، فى هذه الحالة، تعاقب بقسوة أشد مماكانت تعاقب به، عادة، إذا ما ارتكبت خيانة عظمى(أى خيانة الوطن)- لأن العقاب فى هذه الحالة كان أن تحرق حتى الموت. ولما كانت هذه الفظائع المختلفة قد هجرها الناس الآن (وان كان معظمها لم يلغ قط من الناحية الرسمية، أو يتوقف الناس عن ممارستها منذ فترة طويلة). فقد افترض الرجل أن كل شيء الآن قد أصبح على نحو ماينبغى أن يكون فيما يتعلق بمسألة عقد الزواج، كما يقــال لنا بصفة مستمرة أن الحضارة والديانة المسيحية أعادتا للنساء حقوقهن العادلة. وفى الوقت نفسه ظلت الزوجة بالفعل خادمة أقرب إلى الأمة أو الجارية لزوجها، ولايقل وضعها هنا، فيما يتعلق بالالتزام القانونى، عن وضع مَنْ تطلق عليهم عادة اسم الرقيق، فهى تتعهد أمام المذبح بطاعة زوجها طوال حياتها، ويلزمها القانون بتنفيذ تعهدها مادامت حية ترزق. وربما ذهب أصحاب الفتوى إلى أن هذا الالتزام بالطاعة لايمتد إلى حد الاشتراك فى ارتكاب الجريمة، ولكنه، بالقطع، يشمل كل ماعدا ذلك، فهى لاتستطيع أن تفعل أى شيء إلا بأذنه، أو أنه لابد أن تحصل على الأقل على موافقته الضمنية. وليس فى استطاعتها أن تحصل على ملكية أى شيء إلا من أجله. وفى اللحظة التى يصبح فيها شيء ماملكا لها، ولو حتى بالميراث، فإنه يصير ملكه هو فى الحال. ويُعدّ وضع الزوجة، من هذه الزاوية، فى ظل القانون العام فى انجلترا أسوأ من وضع الرقيق والجوارى فى ظل كثير من قوانين البلدان المختلفة. فقد كان من حق العبد فى القانون الرومانى على سبيل المثال، الاحتفاظ بما يحصل عليه من هبات، ويضمن له القانون، إلى حد ما، حقه فى أن ينفقها على نفسه. وقد منحت الطبقات العليا فى هذا البلد مميزات مماثلة لنسائهم.،

(١) راجع :د.امام عبدالفتاح امام«الفيلسوف المسيحى..والمرأة»العدد٣ من سلسلة الفيلسوف والمرأة. مكتبة مدبولى عام ١٩٩٦.

عن طريق عقود خاصة تتخلص من القانون وتنحيه جانبا، فتسمح لهن أن يملكن نفقات خاصة(مصروف جيب) ..الخ. ولما كانت المشاعر الأبوية أقوى، عادة، من مشاعر الرجال لجنسهم، فإن الأب يفضل ابنته على زوج ابنته الغريب عنه ويحاول الأغنياء فى وصاياهم، عادة، أن يبعدوا كل ماترثه الزوجة أو بعضه عن السيطرة الكاملة. ولكنهم لم ينجحوا فى جعل ميراث المرأة يخضع لسيطرتها هى. وأقصى ما استطاعوا فعله هو منح الزوج من تبديد هذا الميراث، كما استطاعوا، فى الوقت ذاته، حرمان صاحب المال من استخدام ميراثها، فالأملاك نفسها تخرج من متناولهما معاً. أما فيما يتعلق بالدخل الذى يأتى من هذه الأملاك، فإن أفضل وضع بالنسبة للزوجة(وهو مايسمى عادة باستخدامها المنفصل)فإنه لايؤدى إلا إلى منع الزوج من استلام هذا الدخل نيابة عنها: إذ لابد أن يصل إلى يدها أولا. لكن إذا إستولى الزوج على هذا الدخل من الزوجة عنوة وبعنف شخصى، بمجرد استلامها له فلا عقاب عليه، ولاسبيل إلى ارغامه على ردّه. وهذا هو أقصى قدر من الحماية التى يستطيع أقوى النبلاء، فى ظل قوانين هذا البلد، أن يوفره لابنته قبل زواجها. أما الأغلبية الساحقة من الحالات فلا يوجد فيها مثل هذه الترتيبات: ومن ثمّ فإن الزوج يستولى على حقوق الزوجة بكاملها، وكذلك ممتلكاتها وحريتها، ويكون استيلاؤه عليها تاما، ولهذا يُطلق على الاثنين(الزوج والزوجة) مصطلح«شخص واحد فى القانون» بمعنى أن كل ماتملكه الزوجة يصبح ماله، لكن الوضع الموازى أو المقابل لذلك،وهو أن كل مايملكه هو يصبح مالها،فذلك أمر لايثار أبداً. ذلك لأن القاعدة لاتطبق ضد الرجل اللهم إلا عند مانحمله مسؤلية تصرفاتها تجاه طرف ثالث، على نحو ما يُسأل«السيد» عن تصرفات عبيده أو مواشيه. وأنا أبعد ماأكون عن القول بأن الزوجات لايعاملن، بصفة عامة، أفضل من معاملة العبيد، ولكن ليس هناك عبد تصل درجة عبوديته إلى الحد الذى تصل إليه عبودية الزوجة بكل مافى الكلمة من معنى. فمن الصعب أن تجد عبداً يظل عبداً كل ساعة وكل دقيقة اللهم إلا إذا إرتبط ارتباطاً مباشراً بسيده، بل هو عليه واجبات محددة بصفة عامة، مثله مثل الجندى، وعندما يؤديها، أوعندما لايكون فى ساعات عمله- فمن حقه، فى حدود معينة، أن يتصرف فى وقته كما يشاء. وفضلا عن ذلك فإن له أسرة وحياة عائلية نادراً مايتدخل فيها السيد. لقد كان للعم«توم» ، مع

سيده الأول حياته الخاصة التي كان يقضيها في «كوخه»[1]، بقدر مايستطيع أى رجل يعمل بعيداً عن منزله أن يقضى بعضاً من وقته بين أهله. ولكن الأمر لا يمكن أن يكون على هذا النحو مع الزوجة، فالجارية فى البلدان المسيحية لها حق معترف به، هو أن ترفض أن يعاشرها سيدها معاشرة جنسية، واعتبر ذلك التزاما أخلاقيا، وليست كذلك الزوجة، فمهما كان الزوج الذى شاء حظها العاثر أن ترتبط به، طاغية وفظاً، ورغم أنها قد تعلم أنه يكرهها، ورغم أنه قد يجعل من تعذيبها متعته اليومية، ورغم انها لا تشعر أنه يستحيل عليها ألا تعافه وتشمئز منه ـ فمن حقه أن يطالبها وأن يرغمها على أحط وضع للوجود البشرى، أعنى أن تكون اداة لعملية حيوانية تمارسها ضد رغبتها وميولها. واذا كانت تلك العبودية البشعة هى نصيبها فيما يتعلق بشخصيتها هى، فما هو وضعها فيما يتعلق بالأطفال الذين يعتبرون مصلحة مشتركة بينها وبين سيدها..؟ إنهم بنص القانون أولاده هو، فهو وحده صاحب أى حق قانونى عليهم، وليس من حقها ان تقوم بأى تصرف نحوهم، أو فيما يتعلق بهم، الا بتفويض منه. وحتى بعد موته لا تكون الزوجة الوصية القانونية عليهم، الا إذا جعلها الزوج كذلك فى وصيته بل إنه يستطيع إبعادهم عنها وحرمانها منهم، بل ومن أية وسيلة لرؤيتهم أو الاتصال بهم[2]. وقد ظلّت سلطة الزوج على هذا النحو الى أن حدٍّ منها بعض الشيء قانون «سيرجنت تالفورد Serjant Talfourd[3]». فقد كان ذلك هو وضعها

---

(١) إشارة إلى رواية الروائية الأمريكية هاريت ستو H. Stowe(١٨١١-١٨٩٦)، التى جعلت عنوانها «كوخ العم توم أو الحياة بين المعذبين فى الأرض». وهى تصور مأساة الزنوج فى ولايات الجنوب الامريكية، على نحو آثار المشاعر الشعبية ضد الرق، حتى اعتبرت الرواية من العوامل التى مهدت لنشوب الحرب الأهلية الأمريكية. ومن الطريف أن «ستو» كانت نحيلة الجسم ضئيلة الحجم حتى ان ابراهام لنكولن (١٨٠٩ - ١٨٦٥) عندما رآها لأول مرة قال عبارته الشهيرة «أهذه هى المرأة الصغيرة، التى أوقدت نيران الحرب الكبيرة؟». مشيراً الى الحرب الاهلية الامريكية لتحرير العبيد التى قادها بنفسه. (المترجم).

(٢) كانت أوضاع النساء سيئة للغاية فى انجلترا ابان القرن التاسع عشر، حتى الفترة التى عاشها «مل» حيث عمل هذا الفيلسوف بشتى الوسائل على تحريرها من هذا السجن على نحو ما ذكرنا فى مقدمة الكتاب (المترجم).

(٣) سير توماس نون تالفورد Sir Thomas Noon Talford(١٧٩٥-١٨٥٤) قاضى انجليزى وشاعر، أصبح نقيبا للمحامين عام ١٨٣٣، كتب مأساته بعنوان «ايون» عام ١٨٣٨ (المترجم).

القانونى. وليس لديها أى وسيلة لتخليص نفسها من هذا الوضع. والزوجة اذا تركت زوجها لا تستطيع أن تأخذ شيئاً معها، لا أطفالها، ولا أى شىء مما تملكه بطريقة قانونية مشروعة. وفى استطاعة زوجها، إذا أراد، أن يجبرها على العودة اليه بقوة القانون، أو بالقوة المادية، أوقد يكتفى بأن يستولى لنفسه على كل شىء تكسبه أو يمنحه لها أقاربها، فهو انفصال قانونى فحسب، بقرار تصدره المحكمة، يعطيها الحق أن تعيش بمفردها دون إرغامها على العودة الى وصاية سجان ساخط غاضب - أويجعلها قادرة على انفاق ما تكسبه على نفسها دون أن تخشى أن يظهر لها فجأة، ذات يوم، رجل، ربما لم تره منذ عشرين عاما، فيستولى على كل ما تملك. وكانت المحاكم الانجليزية الى عهد قريب لاتقدر حكمها، بالانفصال القانونى الا بناء على نفقات باهظة حتى أنها جعلت مثل هذا الحكم بعيداً عن متناول أى إنسان إلا من الطبقات العليا. وإلى الآن فإن هذا الحكم لايصدر إلا إذا هجر الزوج زوجته، أو بسبب القسوة الزائدة على الحد، أو الوحشية المفرطة. ومع ذلك فإن الرجال يشكون شكوى مستمرة من أن هذا الحكم يصدر بسهولة أكثر مما ينبغى. ولاشك أنه إذا كان المجتمع قد أنكر على المرأة أى مصير آخر فى الحياة سوى أن تكون خادماً خاصاً لرجل مستبد، بحيث يكون كل أملها أن تتاح لها فرصة العثور على مستبد يعاملها معاملة طيبة بدلا من أن يعاملها كخادمة مسخرة، فسوف يكون من الاجحاف الفادح بمصيرها ألا يسمح لها بالقيام بهذه التجربة(تجربة الزواج) إلا مرة واحدة. ولابد أن تكون النتيجة الطبيعية التى تصاحب هذه الأوضاع هى أنه مادامت حياتها بكل مافيها متوقفة على العثور على سيد طيب، فينبغى أن يسمح لها بأن تغير الزوج المرة تلو المرة حتى تعثر على السيد المناسب(أى الطلاق ثم الزواج مرة أخرى أكثر من مرة)-وأنا لاأقول إنه ينبغى أن يسمح لها بهذه الميزة، فهذا موضوع مختلف أتم الاختلاف، فموضوع الطلاق، بمعنى أنه ينطوى على حرية الزواج من جديد، موضوع لا علاقة له بما أريد أن أقوله. وكل ماأقوله الآن هو أنه بالنسبة لمن لا يكون أمامه شىء سوى العبودية، فلابد من السماح له بحرية اختيار العبودية فهذا الاختيار هو العامل الوحيد المخفف أو الملطف لهذا الوضع، وأن لم يكن كافياً على الاطلاق. ورفض هذا الاختيار يجعل المماثلة أو التشابه بين الزوجة والجارية تامة وكاملة، حيث تصبح الزوجة جارية لاتخضع لصورة معتدلة من الرق- لأن بعض

القوانين الخاصة بالرق تجعل فى استطاعة العبد، إذا تعرض لظروف معينة من سوء الاستخدام، أن يجبر سيده قانونا على بيعه. ولكن مهما بلغت إساءة إستخدام الزوج لزوجته مضيفا إليها الخيانة الزوجية، فإن الزوجة فى إنجلترا لاتستطيع أن تتخلص ممن يعذبها.

ليس لدّى الرغبة فى المبالغة، كما أن الحالة لاتحتاج إلى مبالغة. لقد وصفت- فيما سبق- الوضع القانونى للمرأة لاما تلقاه من معاملة فعلية. فقوانين معظم البلدان أسوأ كثيراً من الناس الذين ينفذونها. وتظل كثير منها قوانين بسبب أنها نادراً ماتنفذ أو ربما لاتنفذ على الاطلاق. وإذا ماكانت الحياة الزوجية كلها هى ماتتوقع منها أن تكونه بحسب القوانين وحدها لكان المجتمع البشرى هو جهنم على الأرض. ولحسن الطالع هناك المشاعر والمصالح فى آن معاً التى تصد كثيراً من الاندفاعات والميول الطبيعية التى تؤدى إلى الطغيان عند كثير من الرجال، وتخفف من حدتها عند معظمهم. وتعد الرابطة التى تربط الرجل بزوجته، من بين هذه المشاعر، فى الحالة العادية لأوضاع الزواج، أقوى رابطة ولامثيل لها. والرابطة الوحيدة التى تقترب منها هى تلك التى تربط بينه وبين أطفاله، وهى لاتتعارض مع الرابطة الزوجية اللهم إلا فى حالات استثنائية، أما فى الأوضاع العادية فهى تعمل على تقويتها. ولما كان الأمر كذلك، ولما كان الرجال لايعذبون النساء، عادة، ولما كانت المرأة لاتعانى من الوطأة الضاغطة لسلطة الطغيان التى يستطيع الرجل أن يمارسها من الناحية القانونية- فقد اعتقد المدافعون عن الصورة القائمة من الأنظمة، أن أى ظلم أو جور له مايبرره، وأن أى شكوى ليست سوى مشاجرة مع الشر،وهى الثمن الذى لابد أن يُدفع مقابل كل خير عميم. غير أن العوامل الملطفة فى الحياة العملية التى تتفق مع تدعيم هذا النوع من الطغيان- أو أى نوع آخر- وتُضفى عليه الشرعية القانونية- لايمكن أن تكون مبرراً ولا دفاعاً عن الاستبداد. وإنما تبرهن فحسب على مالدى الطبيعة البشرية من رد فعل ضد أبشع النظم، ومدى الحيوية التى تنتشر بها بذور الخير والشر على حد سواء فى شخصية البشر. وليست هناك كلمة واحدة يمكن أن تقال دفاعاً عن الاستبداد فى الأسرة دون أن يكون من الممكن أن نقولها دفاعاً عن الاستبداد السياسى فى الدولة. فكل ملك مطلق السلطة لايجلس فى نافذته ليستمتع بأنّات رعاياه المعذبين. ولاهو يجردهم من

كل مايسترهم، ويلقى بهم فى قارعة الطريق ليرتجفوا من البرد، فلم يكن استبداد لويس السادس عشر[١] هو نفسه استبداد فيلب الرابع[٢]، أو نادر شاه.[٣] أو كاليجولا[٤]- ولكنه كان استبداداً سيئاً يكفى لتبرير قيام الثورة الفرنسية، ويخفف حتى من وقع فظائعها. وإذا مادافع مدافع عن الوضع الحالى للحياة الزوجية معتمداً على الارتباط الوثيق بين الزوجات وأزواجهن، فإنه يمكن أن يقال الشيء نفسه بالضبط عن عبيد الخدمة المنزلية، فقد كان من الوقائع المألوفة تماماً بين اليونان والرومان، أن يتعرض العبيد للتعذيب حتى الموت أهون من أن يخونوا ساداتهم. وقد لوحظ فى الحروب الأهلية الرومانية أن الزوجات والعبيد أبدوا إخلاصاً بطولياً، فى حين أن الأبناء كثيراً جداً مايرتكبون الخيانة ضد آبائهم. ومع ذلك فنحن نعلم إلى أى مدى كان كثير من الرومان يعاملون هذا المدى البعيد إلا فى ظل أبشع الأنظمة. فمن سخريات القدر أن نجد أقوى مشاعر العرفان التى تقدر عليها الطبيعة البشرية تتجه، فيما يبدو، إلى أولئك الذين يمتلكون القدرة على سحق الموجودات البشرية تماماً، لكنهم يحجمون طواعية عن إستخدام هذه القدرة، وسوف يكون من الصعب أن نسأل عن مكانة هذا الشعور لدى معظم الناس، حتى بالنسبة لمن لديهم الخشوع الدينى. فنحن نرى، يوميا، مدى

---

(١) لويس السادس عشر Louis Xvi(١٧٥٤-١٧٩٣)حفيد الملك لويس الخامس عرش وخليفته. تزوج مارى انطوانيت عام ١٧٧٠ . عانى الفرنسيون فى عهده من الفقر والبؤس.، كان ضعيفا غير قادر على القيام بعمل حاسم، فانتشر السخط، ونشبت الثورة الفرنسية فى عهده عام ١٧٨٩، وخلعته عن العرش عام ١٧٩٢ واعدمته بالمفصلة عام ١٧٩٣ (المترجم).

(٢) فيلب الرابع Philiop Iv(١٢٦٨-١٣١٤)ملك فرنسا(١٢٨٥-١٣١٤). يعتبر أحد أعظم ملوك أسرة كابيه Capet الفرنسية.عزز السلطة الملكية على حساب سلطة رجال الاقطاع. نشب بينه وبين البابا صراع عنيف. اشتهر باسم فيلب The Bel! الوسيم(المترجم).

(٣) نادر شاه Nadir Shah(١٦٨٨-١٧١٧)ملك فارس(١٧٣٦-١٧٤٧)عمل فى خدمة الصفويين، ثم اغتصب السلطة منهم عام ١٧٣٦ وأسس امبراطورية فارسية امتدت من نهر السند إلى جبال القوقاز. استولى على دلهى عام ١٧٣٩ ،ثم شن حملات ناجحة على الروس والعثمانيين. اغتاله بعض جنده(المترجم).

(٤) كاليجولا Caligula(١٢-٤١م) امبراطور رومانى، استهل عهده بانتهاج سياسة سمحة. لكنه سرعان ماأصيب باضطراب عقلى، فاستحال إلى طاغية من طراز وحشى. وقد روى أنه سأل الناس أن يعبدوه وكأنه إله تآمر عليه بعض النبلاء والشيوخ واغتالوه(المترجم).

مايبديه الناس من إمتنان نحو السماء عندما يرون موجودات بشرية مثلهم لم يكن الله رحيما تجاههم، على نحو ماكان رحيما بهم هم أنفسهم.

وسواء أكان النظام الذى يدافع عنه الناس هو الرق، أو الحكم السياسى المطلق، أو استبداد رب الأسرة، فإننا نتوقع باستمرار أن نحكم عليه من أفضل جوانبه. ونسوق، بحب، صوراً من استعمال السلطة من ناحية، والاستسلام المحبب لنا من ناحية أخرى- ثم نقول أن هناك حكمة عليا تنظم جميع الأشياء على أفضل وجه يحقق أعظم خير للتابعين أو الرعايا، الذين يحيطون هذه السلطة بابتساماتهم وامتنانهم نحوها. وقد يكون لذلك كله مايبرره إذا كان هناك مَنْ يدعي أنه لايوجد أناس طيبون. ومن ذا الذى يشك فى أنه ربما يوجد خير عظيم ، وسعادة كبرى، ومحبة غامرة فى ظل حكم مطلق لرجل طيب؟! ولكن القوانين والأنظمة أنما توضع للسيئين، لاللطيبين، من البشر. وليس الزواج نظاما موضوعا للقلة المختارة، ولايطلب من الرجال- قبل إتمام حفل الزواج- أن يثبتوا بشهادة الشهود أنهم أهل ثقة وجديرون بممارسة السلطة المطلقة. ورابطة المحبة والالتزام نحو الزوجة والأطفال تكون بالغة القوة عند أولئك الذين مشاعرهم الاجتماعية العامة قوية. غير أن كثيرين منهم لايشعرون إلا قليلا بالروابط الاجتماعية الأخرى. ولكن هناك جميع الدرجات التى تتدرج من الشعور بهذه الروابط إلى انعدام الشعور بها، على نحو ماتوجد جميع درجات الخير والشر عند البشر بطريقة متدرجة إلى أن تصل إلى أولئك الذين لاتلزمهم أية رابطة، ولايستطيع المجتمع أن يؤثر فيهم، إلا عن طريق آخر ملجأ يلجأ إليه Ultima Ratio- ألا وهو استعمال العقوبات القانونية. وفى كل درجة من هذه الدرجات نجد أن هناك رجالاً فى يدهم جميع السلطات القانونية التى يتمتع بها الزوج. فأشد المجرمين وضاعة لديه امرأة مسكينة ترتبط به، يستطيع أن يقتلها دون خطر كبير من الوقوع تحت طائلة العقاب القانونى لو أنه كان حذراً وحريصاً بعض الحرص. وهناك آلاف من الرجال من أحط الطبقات فى كل بلد- ممْن لايعتبرون مجرمين بأى معنى آخر، لأن عدوانهم قويل بالمقاومة- ينزلون أقسى أنواع العنف الجسدى على الزوجة الشقية، على هذا المخلوق الوحيد التعس- على الأقل من بين الأشخاص البالغين- الذى لايستطيع التمرد ولا الافلات من قسوته، بل

يجعلها تفرط فى الاعتماد الكامل على طبيعته الوحشية الوضيعة،وبدلا من أن تثير فيه اللين والرقة ودرجة من الاحترام تدفعه إلى معاملة المرأة التى اعتمدت عليه فى مصيرها معاملة حسنة كريمة. وليس العكس أعنى معاملة تقوم على القول بأن القانون سلّمها له يفعل فيها مايشاء، ولايتوقع منه أن يرعى نحوها الاعتبار الذى ينبغى عليه مراعاته تجاه أى شخص آخر. ولقد قام القانون الذى أهمل حتى عهد قريب جداً هذه الفظائع البشعة فى الاضطهاد المنزلى، فتركها، تقريباً، بلا عقاب،- قام هذا القانون، فى السنوات القليلة الماضية، ببعض المحاولات الضعيفة لوقف هذه الاضطهادات. غير أن محاولاته لم تثمر عن شىء كثير، ولا يتوقع منها الشىء الكثير، لأنه مما يعرض العقل والتجربة أن نفترض إمكان وجود أى كابح حقيقى للقسوة، يتفق مع ترك الضحية تحت سلطة الجلاد. وسوف تفشل كل محاولة للقضاء على هذه«الاهانات الخطيرة» بواسطة العقاب القانونى، بسبب عدم وجود ممثل للادعاء أو عدم وجود شاهد، حتى يكون من حق الزوجة، من جراء ذلك، الحصول على الطلاق، أو على الأقل على الانفصال القضائى أو القانونى، بعد الاقتناع باستعمال العنف الشخصى، أو على الأقل، بتكرار ذلك العنف بعد ارتكابه لأول مرة.

وعندما نتأمل العدد الهائل من الرجال، فى أى بلد عظيم، الذين لايرتفعون إلا بقدر ضئيل عن مستوى المتوحشين والهمج، وكيف أن ذلك المستوى لايمنعهم من الحصول على ضحية، عن طريق قانون الزواج، فسوف يظهر لنا بوضوح مدى عمق واتساع الشقاء البشرى الذى ينجم عن سوء استعمال نظام الزواج. ومع ذلك فإن هذه هى فقط الحالات المتطرفة، وهى تمثل أدنى هاوية، ولكن هناك درجات ودرجات من الانحطاط قبل أن نبلغ قاع هذه الهاوية. فحالة الوحش المطلق- سواء فى الطغيان السياسى أو الطغيان المنزلى- توضح هذا النظام، بصفة أساسية، بأن تبيّن أنه لاتكاد تكون هناك فظائع مرعبة لايمكن أن تحدث فى ظله لو شاء هذا المستبد. وهى بذلك تلقى الضوء القوى على مقدار مايمكن أن يقع بالفعل من أمور، فى تكرار مرعب، لاتقل عن ذلك بشاعة إلا باقل القليل. أنّ الشياطين على نحو مطلق نادرون ندرة الملائكة، بل ربما أندر منهم: لكن المتوحشين القساة، الذين تخفف من قسوتهم بين الحين والحين بعض اللمسات الانسانية، كثيرون للغاية: وفى المسافة الواسعة التى تفصل

بينهم، وبين ممثلي الجنس البشرى الجديرين بهذا الاسم، توجد كثرة من الصور الحيوانية والانانية، ودرجاتهما التى تغلفها قشرة خارجية من الحضارة، أو حتى من التهذيب، وتعيش فى سلام مع القانون، وتحتفظ بمظهر محترم لكل من لايخضع لسيطرتها. ومع ذلك فإن هذه الصور كثيراً ماتكفى لجعل حياة من يخضعون لسيطرتها عبئا وعذابا لايحتمل! وليس ثمة مايدعونا هنا إلى تكرار الأمثلة الشائعة التى تقول أن الرجال بصفة عامة لايصلحون لتولى السلطة، فهو قول يحفظه كل إنسان عن ظهر قلب، بعد المناقشات السياسة طوال عدة قرون، لولا أنه يكاد لايوجد من يفكر فى تطبيق هذه القواعد على الحالة التى ينبغى أن تنطبق عليها فعلا أكثر من أية حالة أخرى، حالة السلطة لا فى يد رجل هنا أوهناك، بل السلطة الموجودة فى يد كل رجل بالغ حتى اكثرهم انحطاطاً وشراسة. فلا يكفى أن نعرف عن الرجل أنه لم يخرق أية وصية من الوصايا العشر، أو أنه يحافظ على طابع الاحترام فى تعامله مع اولئك الذين لايستطيع أن يرغمهم على معاشرته، أو أنه لاينفجر فى نوبات من الغضب ضد أولئك الذين لايلتزمون بتحمله- حتى نستطيع من ذلك أن نكون فكرة عن سلوكه فى منزله حيث لاضوابط على هذا السلوك. بل حتى أقل الرجال شأناً يحتفظون بذلك الجانب العنيف الأنانى المتذمر من شخصيتهم لأولئك الذين لايستطيعون مقاومته وليست لديهم القدرة على مواجهته. إن العلاقة بين السادة والتابعين هى موطن هذه الرذائل فى الشخصية التى تفيض من هذا المنبع حيثما وجدت. فإذا رأينا شخصاً عنيفاً نكدى المزاج مع أقرانه، فلابد أن نكون على يقين من أنه يعيش بين شخصيات دنيا يستطيع أن يخيفها ويرعبها حتى تستسلم له وتخضع لمشيئته وإذا كانت الأسرة فى أحسن صورها، كما يقال كثيرا مدرسة للتعاطف والمشاركة الوجدانية، والحنان، وانكار الذات، فهى بالنسبة لرب الأسرة شيئاً مختلفاً إنها مدرسة السلطة المتعجرفة والأنانية المستترة، التى تُعدّ التضحية ذاتها صورة جزئية خاصة منها: فالعناية بالأطفال والزوجة. إنما هى عناية بهم من حيث أنهم ممتلكات الرجل ومصالحه، وتتشكل سعادتهم الفردية، من كل جانب، طبقا لأهوائه. وماذا يمكننا أن نتوقع أفضل من ذلك فى ظل النظام القائم؟. فنحن نعرف أن النزعات السيئة فى الطبيعة البشرية لاتخضع لحدود معينة اللهم إلا إذا لم تجد

مجالا تنغمس فيه. كما أننا نعرف أن كل شخص تقريباً يخضع له الآخرون، يتمادى في الاجحاف بهم، بحكم العادة والاندفاع، ان لم يمكن عن قصد وتعمد، حتى يصل الأمر إلى نقطة يضطرون معها إلى مقاومته. ذلك هو الميل العام للطبيعة البشرية، ولذلك فإن السلطة التى تكاد تكون غير محدودة والتى تمنحها الأنظمة الاجتماعية الحالية للرجل على موجود بشرى آخر- أو على الأقل على الشخص الذى يقيم معه ويوجد أمامه بصفة مستمرة- تسعى إلى بذر بذور الأنانية المستترة، فى الأغوال البعيدة من طبيعته، وتشعل جذوتها مهما كانت ضعيفة، وتتيح له فرصة الانغماس فى تلك الجوانب من شخصيته الأصلية التى سيجد أنه من الضرورى- من بين جميع العلامات الأخرى- أن، يكبتها ويخفيها، وسوف يصير كبتها مع مرور الزمن طبيعة ثانية، وأنا أعلم أن هناك جانباً آخر للموضوع. فإنى أعترف أن الزوجة- إذا كانت لاتستطيع المقاومة بصورة فعالة، فإنها تستطيع، على الأقل، وفى استطاعتها، عن طريق هذه القدرة، أن تنفذ رأيها فى نقاط كثيرة من حقها، وفى نقاط أخرى ليس لها حق فيها. غير أن هذه الأداة لحماية الذات التى يمكن أن نسميها القدرة على التوبيخ والزجر، أو العقاب على الطبع السيىء، فيها عيب قاتل، هو أنها أشد ماتكون فعالية مع السادة الا قل طغياناً، ولمصلحة التابعين الأقل جدارة، فهى سلاح النساء المشاكسات المزعجات اللائى إذا اتيح لهن فرصة استخدام السلطة استخدمنها أسوأ استخدام، واللائى يستعملن قدراتهن هذه، بصفة عامة، استعمالاً سيئا، أما النساء الرقيقات فلا يستطعن إستعمال هذه الأداة. وذوات العقول السامية يترفعن عنها، أما فاعليتها- من ناحية أخرى- فإنها تكون فى أقوى حالاتها مع الأزواج الذين هم أكثر تهذيباً واقل عدواناً، أولئك الذين لايمكن دفعهم حتى ولو بالاثارة، إلى استخدام السلطة بطريقة قاسية جداً. فقدرة الزوجة على الازعاج لاتؤدى عادة إلا إلى طغيان مضاد، حتى أنها لتجعل الضحايا بدورها، فى الأعم الأغلب من أولئك الازواج الذين لديهم أدنى ميل لأن يصبحوا طغاة.

فما هو، إذن، ذلك الشيء الذى يخفف من الآثار السيئة للسلطة، ويجعلها تتفق مع ذلك القدر من الخير الذى نراه بالفعل؟ أنّ الرقة الأنثوية المحض، رغم تأثيرها الهائل

في الحالات الفردية- ليس لها سوى تأثير ضئيل للغاية فى تعديل الميول العامة للعرف، لأن أثرها لايستمر إلا إذا كانت المرأة شابة وجذابة، وكثيراً مايقتصر هذا الأثر على الفترة التى تكون فيها جاذبيها جديدة لم يطمسها طوال الألفة أو العشرة، فضلا عن أن كثيراً من الرجال لايتأثرون بها على الاطلاق فى أى وقت. أما العوامل التى تلطف الجو حقاً فهى المحبة الشخصية التى تنمو مع مرور الزمن، بمقدار ما تتقبلها طبيعة الرجل، وبمقدار ما تتطابق شخصية المرأة مع شخصية الرجل بحيث تستطيع أن تثير فيه هذه المحبة، وكذلك المصالح المشتركة فيما يتعلق بالأطفال، واتفاقهما على المصلحة العامة تجاه الأشخاص الآخرين(رغم أنه توجد عليها قيود كثيرة جداً) والأهمية الحقيقية للزوجة فى توفير الراحة اليومية للزوج واستمتاعه، ومن ثم القيمة التى يضفيها عليها نتيجة لشخصيته هو، وهى القيمة التى تجعل الرجل يشعر بالآخرين، وتضع الأساس للاهتمام بالزوجة لشخصها هى ذاتها، واخيرا النفوذ الذى تكتسبه، تقريبا، جميع الموجودات البشرية القريبة من الشخص (مالم تكن مزعجة له) أولئك البشر الذين، عن طريق تدخلاتهم المباشرة، أو بسبب العدوى المؤذية المتبلدة لمشاعرهم وميولهم، كثيراً مايكون فى مكنتهم- مالم تكن هناك تصرفات مضادة من أشخاص يضاهونهم فى قوة التأثير الشخصى- بلوغ قدر من السيطرة على السلوك الشخصى الأعلى- وهو قدر غير مقبول ومبالغ فيه. وعن طريق هذه الوسائل المختلفة كثيراً ماتمارس الزوجة سلطة على زوجها، وأحياناً أكثر مما ينبغى، فتستطيع، مثلا، أن تؤثر فى سلوكه فى أمور قد لاتكون مؤهلة للتأثير فيها تأثيرا حسناً- أمور قد لايكون تأثيرها فيها مستنيراً، بل قد يوظف هذا التأثير لجانب قد يكون السير فيه خطأ أخلاقياً، ولربما لو ترك الزوج لرأيه الخاص لتصرف فيها على نحو أفضل. غير أن السلطة لاتعوض ضياع الحرية لافى أمور الأسرة ولا فى شئون الدولة. أنّ السلطة التى تكتسبها المرأة كثيراً ما تمنحها مالا حق لها فيه، ولكنها لاتمكنها من تأكيد حقوقها الخاصة. أنّ الجارية المفضلة عند السلطان- على الرغم من أنها جارية- فإنها يكون تحت إمرتها جوارى تمارس فيهن سلطة الطاغية. غير أن الوضع المطلوب والمرغوب هو أن لاتكون هى جارية وألا يكون لديها جوارى. وفى استطاعة الزوجة عندما تذيب وجودها تماما

فى زوجها، وعندما لاتكون لها إرادة (أو عندما ماتقنعه بأنها بغير إرادة) وأنه لاتوجد إرادة إلا إرادته هو فى كل شىء يتصل بعلاقتهما المشتركة، وأن تجعل شغلها الشاغل طوال حياتها أن تؤثر فى مشاعره- مثل هذه الزوجة ربما ترضى نفسها بالتأثير فى سلوكه، ومن المرجح جداً أن تجعل سلوكه ينحرف، فيما يتصل بعلاقاته الخارجية مع الناس، وهى العلاقات التى لم تؤهل نفسها قط للحكم عليها، أ،و تكون هى نفسها متاثرة تماما بأحكام شخصية أومبتسرة أو متحيزة. وبالتالى فإننا نجد، فى ظل الأوضا ع الحالية، أن الأزواج الذين يعاملون زوجاتهم معاملة طيبة، كثيراً جداً ماتكون حالتهم أسوأ وليس أفضل، بتأثير زوجاتهم فيما يتصل بجميع اهتماماتهم خارج محيط الأسرة. فقد تعلمت الزوجة ألا دخل لها بالأمور خارج هذا النطاق، ومن هنا فيندر جداً أن تكون لنفسها، فى هذه المسائل، رأيا مخلصا نابعا من ضميرها، ومن ثم فهى كثيراً ماتتطفل وتتدخل فى أمور لا تعنيها، فهى لاتتدخل فيها قط بأى هدف مشروع، بل عادة بسبب مصلحة شخصية معينة، فهى مثلا لاتعرف- ولايهمها أن تعرف- الجانب الصحيح فى السياسة، ولكنها تعرف ما الذى يجلب المال أو الدعوات المغرية. ومايجلب لزوجها الألقاب، ولابنها المناصب، أولابنتها زيجة طيبة.

والآن: ربما سأل سائل: أيمكن لأى مجتمع أن يوجد بغير حكومة؟ أنّ الأسرة- مثل الدولة- لابد فيها من وجود شخص يعتبر مرجع الحكم النهائى. فمن الذى سيكون له الحكم ويحسم الأمر عندما يختلف الزوجان فى الرأى؟ فلايمكن لكل منهما أن يسير فى طريقه الخاص أو فى حال سبيله، بل لابد من حسم الأمر واتخاذ القرار فى هذا الاتجاه أو ذاك.

وليس صحيحاً أنه فى كل إرتباط إدارى بين شخصين لابد أن يكون أحدهما سيداً مطلقا، ويقل عن ذلك صحة أن نقول أنّ القانون لابد أن يحدد أيهما يكون السيد. لأن أكثر حالات الارتباط الارادى- فيما بعد الزواج- هى المشاركة فى العمل: ولم يجد أحد أنه من الضرورى إصدار قانون بأن يكون لواحد من الشركاء فى كل شركة سيطرة مطلقة على جميع الأمور، وأن يلتزم الآخرون بطاعة أوامره، فليس هناك من يوافق على الدخول فى شركة لايتحمل فيها أية مسئولة رئيسية، ولا تكون لهذا

الشريك سلطات أو امتيازات سوى سلطات كاتب أو موظف عادى. فلو أن القانون تناول العقود الأخرى بنفس الطريقة التى يتناول بها عقود الزواج، لوجب أن ينص على أن يقوم شريك واحد بادارة العمل المشترك كما لو كان مشروعه هو الخاص، وألا يكون للآخرين سوى سلطات التفويض أو الوكالة، وأن يعين القانون هذا الشريك(الذى يقوم بالادارة) على أساس أمر عام مفروض على الجميع كأن يكون، مثلا، أكبر الشركاء سناً. إن القانون لايفعل ذلك أبداً: كما أن التجربة لا تظهرنا على أنه من الضرورى أن تكون هناك لا مساواة نظرية فى السلطة بين الشركاء، أو أن الشركة يجب أن تفرض فيها أية شروط غير تلك التى يحددها الشركاء أنفسهم فى بنود الاتفاق. ومع ذلك فقد يبدو أن الخطر على حقوق الشريك الأدنى أو الأصغر ومصالحه- فى حالة منح السلطة كلها لواحد فقط من الشركاء- أقل فى حالة الشركة من الخطر الذى يحيط بحالة الزواج، حيث أن الشريك الأدنى أو الأصغر يستطيع فى حالة الشركة أن يلغى، بارادته الحرة، هذه السلطة بالانسحاب من الاتفاق. أما الزوجة فليست لديها هذه القدرة، وحتى إذا كانت لديها هذه القدرة، فإن من المرغوب فيه باستمرار، تقريباً، ألا تلجأ إلى استعمالها إلا بعد أن تكون استنفدت جميع الطرق الأخرى.

ومن الصواب تماما أن نقول أن المسائل اليومية التى تحتاج، فى الأسرة، إلى اتخاذ قرار بشأنها، ولاتستطيع أن تكيف نفسها بالتدريج، ولايمكن أن تنتظر الوصول إلى حل وسط، بل ينبغى لادارة شخص واحد أن تتخذ فيها قراراً، وإن كان ذلك لايعنى أن يكون دائماً نفس الشخص، فالوضع الطبيعى أن تقسم السلطات بين الاثنين، بحيث يصبح كل منهما حاكماً مطلقاً فى القطاع الخاص به. بحيث يحتاج أى تغيير فى النظام أو المبدأ إلى موافقة الطرفين، ولا يمكن للقانون أن يضع هذا التقسيم مقدماً، ولا ينبغى له، أن يفعل ذلك، ولا أن تتحدد القطاعات فى عقود الزواج إلا بموافقة الطرفين حيث أنه ينبغى أن يعتمد على القدرات والكفاءات الفردية.وإذا أراد الزوجان تحديدها قبل الزواج، فلايكون ذلك إلا فى عقد الزواج، على نحو ماتتحدد الترتيبات المالية الآن فى كثير من الأحيان. ولن تكون هناك أية صعوبة فى تحديد هذه المسائل بالرضا

المتبادل، مالم تكن الزيجة فى واحدة من تلك الزيجات التعسة التى تكون فيها جميع المسائل- كهذه المسالة ايضا- موضع تشاحن وشجار وخصام. وسوف يلى تقسيم الحقوق على نحو طبيعى تحديد الواجبات والوظائف ويتم ذلك فعلا بالتراضى، أو أن ذلك سوف يتم- على أية حال- دون تدخل من القانون، وإنما بما جرت عليه العادة بصفة عامة، وهو يتعدل، ويقبل التعديل بناء على ضغط من أصحاب المصلحة.

وسوف يعتمد القرار العملى الحقيقى فى هذه المسائل، إلى حد كبير، على نحو مايحدث الآن- على الكفاءة النسبية، بغض النظر عن الطرف الذى تكون فى يده السلطة النسبية، أو الواقعة المحض التى تقول إنّ الزوج يكون فى العادة أكبر سناً من الزوجة تمنح الرجل التفوق فى معظم الحالات، على الأقل إلى أن يبلغا ذلك العمر الذى لايكون فيه لفارق السن أية أهمية. ومن الطبيعى أنه سيكون هناك صوت أقوى لذلك الطرف- أيا ماكان- الذى يجلب وسائل العيش ولاتتوقف اللامساواة فى هذا المصدر على قانون الزواج، وإنما على الظروف العامة للمجتمع البشرى على نحو مايتكون الآن. وسيكون لتأثير التفوق الذهنى- العام أو الخاص- ولتأثير قوة الشخصية، والقدرة على إتخاذ القرار، أهمية كبيرة بالضرورة. وهذا هو مايحدث الآن بصفة مستمرة. وتظهرنا هذه الحقيقة على تهافت القول بأنه لايمكن توزيع السلطات والمسؤليات بين شركاء الحياة(كما هى الحال فى توزيعها. بين شركاء العمل) بالاتفاق فيما بينهم، فهو قول بغير أساس. فهل يمكن باستمرار توزيعها اللهم إلا فى الحالات التى يكون فيها الزواج فاشلاً. ولايحدث قط أن تكون السلطة الكاملة فى جانب، والطاعة التامة فى جانب آخر، اللهم إلا إذا كانت الرابطة بينهما تقوم على خطأ تام، ومن مصلحة الطرفين التخلص من هذه الرابطة. وقد يقول البعض أنّ العامل ذاته الذى يجعل التسوية الودية للخلافات بينهما ممكنة هو أنه من المعروف أن سلطة الاجبار الشرعى موجودة فى حالة إحتياطية. ومن هنافإن الناس تقبل التحكيم(أو وجود حكم بفض النزاع)- بسبب أن هناك محكمة- فى خلفية اذهانهم- يمكن الالتجاء إليها. ويعلمون أنها تستطيع إرغامهم على طاعتها وقبول حكمها بالقوة. ولكن حتى يكون هناك تواز بين الحالتين لابد أن نفترض أن القاعدة التى تسير عليها المحكمة ليست

فحص القضية بل إصدار حكم لصالح جانب واحد باستمرار مفترضة أنه المدعى عليه. ولو صحَّ ذلك فإن الاذعان لها لابد أن يكون دافعا للمدعى لقبول أى تحكيم، ولكن الأمر يكون على العكس تماما مع المدعى عليه. فالسلطة الاستبدادية التى يمنحها القانون للزوج قد تكون سبباً فى قبول الزوجة لأى حل وسط لتقسيم السلطة عمليا بين الاثنين، ولكنها لايمكن أن تكون الدافع للزوج إلى ذلك. وقيام حل وسط عملى بين أصحاب السلوك المهذب- رغم أن واحداً منهم على الأقل لايخضع له بالضرورة لا اخلاقياً ولا مادياً، يظهرنا على أن الدوافع الطبيعية التى تدفع الناس إلى التكيف الارادى فى الحياة المتحدة بين شخصين بصورة يقبلها الطرفان- تسود بصفة عامة إلا فى حالات غير مرضية. ولاشك أن الوضع لايكون أفضل إذا ماصدر قانون يقول أنَّ البنية الفوقية للحكومة الحرة سوف تقوم على أساس قانونى من الاستبداد فى جانب والخضوع والاذعان فى جانب آخر. وأن أى تنازل يقوم به الحاكم المستبد- بمحض إرادته- وبلا أى تحذير يمكن إلغاؤه. وفضلا عن ذلك فإن الحرية لايكون لها أدنى قيمة إذا ماقامت على أساس غير وطيد، فمن غير المحتمل أن تكون أوضاعها منصفة عندما يلقى القانون بكل هذا الثقل فى كفة واحدة أو فى جانب واحد، وعندما يبنى التكيف بين شخصين على أساس أن أحدهما صاحب حق فى كل شىء، وأن الطرف الآخر ليس له الحق فى أى شخص اللهم إلا بمشيئة الطرف الأول. ويكون ملزما التزاما قويا- دينيا وأخلاقيا- بعدم التمرد على هذا الطرف الأول مهما يكن حجم الاضطهاد الذى يقع عليه.

وربما يدفع خصم عنيد بالحلول إلى حد الأقصى فيقول: الواقع أن الأزواج على استعداد أن يكونوا معقولين فى معاملتهم لزوجاتهم، وهم على استعداد للقيام بتنازلات معقولة لهن دون أن يرغموا على ذلك، فى حين أن زوجاتهم لسن كذلك. فإذا سمح لهن بأية حقوق خاصة، فإنهن لن يعترفن على الإطلاق، بأية حقوق لأى شخص آخر، كما أنهن لن يتنازلن عن أى شىء قط مالم يرغمن على ذلك عن طريق السلطة المحض للرجل التى تجبرهن على التنازل عن كل شىء. ولقد قال بهذا الرأى كثيرون منذ عدة أجيال خلت عندما كانت السخرية من النساء هى العرف السائد، وعندما

كان الرجال يعتقدون أنه من الذكاء والحذق أن يهينوا النساء لأنهن تشكلن كما يريد الرجل. لكن لاأحد ممن يستحقون الذكر يقول الآن بهذا الرأى. كما أن الفكرة السائدة اليوم ليست هى أن النساء أقل قابلية للمشاعر الطيبة من الرجال، وهن يقدرن مشاعر منْ يرتبط بهن بروابط قوية- أكثر مما يفعل الرجال. بل على العكس يقول لنا استمرار أولئك الذين يعترضون تماما على معاملة النساء كما لو كن مثل الرجال: أن النساء أفضل من الرجال، بحيث أصبح هذا القول مجرد عبارة جوفاء تلوكها الالسن، ولا يراد بها سوى تغطية الظلم الواقع. وهو يشبه احتفالات الرحمة الملكية التى يصدر فيها ملك الليليبوت Lilliput، على حد قول جليفر Gulliver أقسى قراراته الدموية[١].

وإذا كانت النساء أفضل من الرجال فى شيء فهو بغير شك أنهن ينكرون ذاتهن الفردية ويضحين بها لصالح أسرهن، ولكنى لا أعول كثيراً على ذلك لانهن يولدن وينشأن فى كل مكان من أجل التضحية بأنفسهن. أعتقد أن المساواة فى الحقوق سوف تخفف من المبالغة فى انكار الذات الذى يُعدّ بمثابة المثل الأعلى المصطنع، فى الوقت الحاضر لشخصية الأنثى، بحيث لاتكون المرأة الفاضلة أكثر تضحية بنفسها من الرجل الفاضل. غير أن الرجال، من ناحية أخرى، سوف يكونون أقل أنانية بكثير وأكثر تضحية، مما هم عليه الآن، لأنهم بعد ذلك لن يعتادوا عبادة إرادتهم بوصفها شيئاً عظيماً. أو أنها القانون الذى يعمل على تفضيل موجود بشرى على موجود أخر. وليس هناك شيء يتعلمه الرجال أسهل من عبادة الذات هذه: فجميع الشخصيات المتميزة والطبقات المتميزة تسير عليها. وكلما هبطنا فى سُلّم المجتمع البشرى،وجدنا أن أثرها أكثر شدة، لاسيما عند أولئك الذين لايمكن- ولا يتوقع منهم أبداً- أن يرفعوا فوق أى شخص سوى زوجة تعيسة وأطفال أشقياء مساكين. والاستثناءات المشّرفة هنا هى أقل-

(١) الاشارة إلى رحلات جليفر Gullivers Travels التى صدرت عام١٧٢٦-وهى رواية ساخرة للأديب الأنجليزى جوناتان سويفت J.Swift (١٦٦٧-١٧٤٥) تتحدث عن اربع رحلات خيالية قام بها بطل الرواية الطبيب الجراح «ليمويل جليفر». اما الرحلة الأولى فكانت إلى أرض ليليبوتLilliput وهم قوم من الاقزام لايزيد طول أحدهم عن خمسة عشر سنتيمترا. وكانت الثانية إلى بلاد العمالقة والثالثة إلى جزيرة لابوتا Laputa. أما الرحلة الرابعة والأخيرة فقد كانت إلى بلد بلغت فيه الخيل مرتبة عقلانية رفيعة، وفقد فيه البشر كل قدرة لهم على التفكير.(المترجم).

نسبياً – مما هو موجود فى أية حالة تحتوى على نقص بشرى أو دونية أخرى. وبدلا من أن يعمل الدين والفلسفة على كبح جماح هذه الميزة فإنهما، بصفة عامة، يعملان على خدمتها والدفاع عنها، ولايسيطر عليها سوى ذلك الشعور العملى بالمساواة بين الناس الذى تقوم نظرية الديانة المسيحية، وانْ كانت المسيحية لن تبلغه أبداً من الناحية العملية، مادامت تصادق وتوافق على أنظمة تقوم على التفضيل التعسفى لموجود بشرى على موجود آخر.

ولاشك أن هناك نساء، كما أن هناك رجالاً، لاتكفيهن المساواة فى التقدير والاعتبار ومراعاة شعورهن. ولايشعرن بالراحة إلا إذا روعيت ارادتهن أورغبتهن دون سواها. وأمثال هذه الشخصيات هم الموضوع المناسب لقانون الطلاق، لأنهم لايصلحون إلا للعيش وحدهم أو بمفردهم، ولاينبغى إرغام أى موجود بشرى على العيش معهم، أو على ربط حياته بهم. غير أن التبعية القانونية يمثل إلى جعل عدد هذه الشخصيات بين النساء أكثر من عددها بين الرجال وليس أقل فإذا مارس الرجل كل سلطته فإنه، بالطبع، يسحق المرأة: لكنه إذا عاملها بشىء من التسامح، وسمح لها بتولى السلطة، فليس هناك قاعدة تضع حدوداً لتجاوزاتها وانتهاكاتها(لحقوق الآخرين). وعلى ذلك فإن القانون لم يحدد لها حقوقاً، لكنه نظرياً لم يُسمح لها بشىء على الاطلاق، وكأنه يعلن أن القدر الذى لها الحق فيه هو كل مانستطيع الحصول عليه.

انّ المساواة أمام القانون بالنسبة للأشخاص المتزوجين، ليست هى الخط الوحيد الذى يمكن أن تكون عليه هذه العلاقة الخاصة بحيث تكون متسقة وعادلة لكلا الطرفين، وتؤدى إلى سعادة الطرفين معاً، وإنما هى الوسيلة الوحيدة التى تجعل الحياة اليومية للجنس البشرى مدرسة للتهذيب الأخلاقى بالمعنى السامى لهذه الكلمة. فعلى الرغم من أن الحقيقة قد لاتحظى باعتراف عام إلا بعد أجيال قادمة. فإن المدرسة الوحيدة للشعور الأخلاقى الأصيل هى المجتمع الذى يتألف من نظراء أو أنداد. لقد ظلت التربية الأخلاقية للجنس البشرى حتى الآن تنبثق اساسا من قانون القوة، وتقوم على أساس العلاقات التى تحققها القوة وحدها. ففى أوضاع المجتمع الأقل تقدما لايكاد الناس يعرفون بأية علاقة مع أندادهم، فأنت عندما تصبح نداً فإن ذلك يعنى أنك

عدو، فالمجتمع من أعلى درجاته إلى أدناها عبارة عن سلسلة طويلة أو هو بالأحرى سُلّم كل فرد فيه إما أعلى من جيرانه الأقربين أو أدنى منهم، وحيثما لايأمر أحداً فإن عليه أن يطيع غيره. ومن ثمّ فإن الأخلاقيات القائمة تتناسب أساساً مع علاقة الأمر والطاعة. ذلك الأمر والطاعة ليسا سوى ضروريتين من ضرورات الحياة البشرية، أما أساسها الطبيعي فهو المساواة. ويتحول الأمر والطاعة فى الحياة الحديثة بالفعل شيئاً فشيئاً وبالتدريج مع التقدم- إلى حالات استثنائية فى الحياة، بحيث تصبح القاعدة العامة هى التعامل على قدم المساواة. لقد قامت أخلاق العصور الأولى على أساس الالتزام بالخضوع للسلطة، أما أخلاق العصور التالية فقد قامت على أساس حق الضعيف فى حماية القوى وصبره. فإلى أى حد تقنع صورة من صور الحياة والمجتمع وترضى بأخلاقيات صنعت لعصور أخرى؟ لقد كانت هناك ، فى الماضى، أخلاق الخضوع، ثم جاءت بعدها أخلاق الفروسية والكرم. وقد أن الآوان أن تتحقق أخلاق العدالة. وحيثما حققت المجتمعات فى العصور السالفة تقدما نحو المساواة، أكدت العدالة حقها كأساس للفضيلة. لقد كان الأمر على هذا النحو فى الجمهوريات الحرة فى العالم القديم غير أن الأنداد كانوا- حتى فى أفضل هذه الجمهوريات- هم المواطنون الذكورفحسب. أما العبيد والنساء والمقيمون الذين ليس لديهم حق الانتخاب، فقد وقعوا تحت قانون القوة، ولقد محا تأثير الحضارة الرومانية والديانة المسيحية معا هذه الفروق والتمييزات من الناحية النظرية(لأنها لم تلغ إلا جزئياً فحسب من الناحية العملية) وأعلن أن حقوق الموجود البشرى بما هو كذلك تعلو على فروق الجنس والطبقة والمركز الاجتماعى، ثم ظهرت مرة أخرى الحواجز التى كانت قد بدأت تزول بسبب الغزو الشمالى، ويعتمد التاريخ الحديث بأسره على المسار البطىء الذى بدأ يعمل منذ ذلك الوقت على إزالة هذه الحواجز. ونحن الآن ندخل فى أوضاع جديدة، ستكون فيها العدالة مرة أخرى هى الفضيلة الأولى. كما أنها تتأسس، على نحوما كانت الأمور فى الماضى، على المساواة فى التعامل، ويضاف اليها الآن إرتباطات التعاطف أيضا، ولم تعد تضرب بجذورها فى غريزة الأنداد لحماية النفس، بل فى تعاطف وجدانى مهذب بينهم. ولم يعد هناك أحد يُستثنى أو يُستبعد، فالعدالة تمتد لتشمل الجميع على قدم المساواة. وليس جديداً أن الجنس البشرى لايرى- بوضوح- التغيرات التى تطرأ عليه وأنّ مشاعر الناس تتناسب مع العصور الماضية لا العصور

المقبلة. انّ رؤية مستقبل النوع البشرى كانت دائما ميزة تتمتع بها النخبة المثقفة Élito، أو لأولئك الذين يتعلمون منها. وأما إكتساب مشاعر المستقبل فقد كان امتيازاً لنخبة أقل، فضلا عن أنه كان فى العادة استشهاداً لهذه النخبة. إنّ النظم، والكتب، والتربية، والمجتمع تستمر كلها فى تدريب البشر على كل ماهو قديم، وتظل كذلك حتى بعد أن يظهر الجديد بفترة طويلة. غير أن الفضيلة الحقيقية للبشر هى أن يعيشوا معاً فى سلام، ولايطالبون لأنفسهم بشيء إلا مايسمحون به للآخرين، ويعتبرون الأمر من أى نوع ضرورة استثنائية، وهى فى جميع الأحوال حالة مؤقتة. ويفضلون، كلما كان ذلك ممكنا، صحبة أولئك الذين يمكن أن تكون القيادة والتبعية بالتبادل والتناوب فيما بينهم. وليس فى الحياة– على نحو مايحدث فى الوقت الحاضر– مايتيح اكتساب هذه الفضائل بالممارسة. فالأسرة هى مدرسة الاستبداد تنمو فيها فضائل الاستبداد، إلى حد كبير، إلى جانب رذائله. أما المواطنة فهى فى البلدان الحرة، إلى حد ما، مدرسة المجتمع فى المساواة، غير أن المواطنة لاتشغل سوى حيّز ضئيل فى الحياة الحديثة، كما أنها لاتقترب من العادات اليومية أو المشاعر الباطنية العميقة. لكن الأسرة إذا ماتكونت تكويناً حقيقاً فلابد أن تكون المدرسة الحقيقية لفضيلة الحرية. وهو بالقطع مدرسة تكفى لكل شيء آخر. فستكون باستمرار مدرسة طاعة للاطفال، ومدرسة أمر للآباء. غير أن المطلوب أن تكون مدرسة تعاطف وجدانى ومساواة. وعيش مشترك فى حب، دون أن تكون هناك سلطة فى جانب وطاعة فى جانب آخر. وينبغى أن يكون الأمر على هذا النحو بين الوالدين،وعندئذ تكون الأسرة ممارسة لتلك الفضائل التى يحتاج إليها كل انسان ليكون صالحا للعيش مع الآخرين، ونموذجا يحتذى أمام الأطفال فى المشاعر وألوان السلوك التى يُراد منهم أن يعتادوا عليها بالتدريب المؤقت،ومن ثمّ تتحول عن طريق هذا الاعتياد المستمر إلى طاعة، وبالتالى إلى طبيعة. ولن يصبح التدريب الأخلاقى للبشر ملائماً لظروف الحياة التى يُعدّ كل تقدم إنسانى اعداد لها، حتى يمارسوا فى الأسرة نفس القاعدة الأخلاقية التى تتلاءم مع التكوين الطبيعى للمجتمع البشرى. إنّ أى شعور بالحرية يمكن أن يوجد لدى أى إنسان تكون ارتباطاته العزيزة جداً والحميمة جداً مع أولئك الذين له عليهم سيادة مطلقة، غير أن ذلك ليس هو الحب الحقيقى أو الحب المسيحى للحرية، وإنما هو ذلك اللون من حب الحرية الذى وجد، بصفة عامة، فى العصور القديمة وابان العصور الوسطى– أعنى الشعور العميق

بكرامة الإنسان وأهمية شخصيته هو، وهو شعور يجعله يأنف من أن يوضع نير على رقبته، وان كان لايزدريه قط على نحو مجرد، فهو على استعداد كامل لفرضه على الآخرين لمصلحته أو لمجده الشخصى.

وأنا أسلم تسلمياً تاما(وذلك هو الأساس لكل آمالى) أن هناك اعدادا من الناس المتزوجين يعيشون، حتى فى ظل القوانين القائمة، بروح قوانين المساواة العادلة،(ومن المحتمل أن تكون الغالبية العظمى من الطبقات العليا فى انجلترا من هذا النوع. غير أن القوانين ماكان لها أن تتحسن قط مالم، يكن هناك جمع غفير من الناس من ذوى المشاعر الأخلاقية أفضل من القوانين القائمة. وينبغى على هؤلاء الاشخاص أن يدعموا المبادىء التى أدعو اليها هنا بتأييدهم لها، وهى المبادىء التى تستهدف جعل كل من الأزواج يشبهان مانتحدث عنه الآن من زيجات. غيرأن الأشخاص حتى من أصحاب القيمة الأخلاقية البارزة، مالم يكونوا أيضا من المفكرين، على استعداد تام لأن يصدقوا أنَّ القوانين أو العادات التى لم يتعرضوا هم شخصيا لشرورها، لاضرر منها على الاطلاق(لاسيما إذا كان يبدو أنها تحظى بتأييد عام)- بل ربما كانت مفيدة. ومن ثم سيكون من الخطأ معارضتها. غير أنه سيكون من الخطأ الفادح بين أمثال هؤلاء المتزوجين أن يفترضوا أن جميع الأزواج الآخرين على شاكلتهم مادام لم يعرف عن الزوج أنه وغد أووحش كاسر. وربما كان سبب هذا الافتراض هو أن الشروط القانونية للرابطة التى تربطهم لاتخطر لهم على بال ولو مرة واحدة كل عام، وبسبب أنهم يعيشون ويشعرون أنهم متساوون قانونياً من كل وجه. والواقع أن مثل هذا الافتراض يدل على جهل بالطبيعة البشرية، كما يدل على جهل بالأمر الواقع على حد سواء. فكلما كان إنسان ماأقل صلاحية امتعنت عليه حيازة السلطة، ومن المحتمل أن يقل السماح له بممارستها على أى إنسان آخر حتى ولو برضا ذلك الشخص، وإذا ماحدث ذلك زاد تعلقه بالسلطة التى يخولها له القانون، وأخذ يدفع بالحقوق الشرعية لهذه السلطة الى أقصى حد يسمح به العرف(عرف الناس الذين على شاكلته) وزاد إحساسه بالمتعة فى استخدام هذه السلطة لانعاش الاحساس اللطيف بحيازتها. بل أكثر من ذلك فإننا نجد فى أقل الطبقات الدنيا تعليماً من الناحية الأخلاقية، وأكثرها قسوة،

ووحشيــة، أن العبـودية القانونية للنساء، ومجرد خضوعهن المادى كأدوات، يدفع الرجال إلى الشعور بنوع من الاحتقار وعدم الاحترام لزوجاتهم وان كانوا لايشعرون بهذا الشعور نفسه تجاه أية إمرأة أخرى يتصلون بها، وهو شعور يجعلها جديرة بأية معاملة سيئة. ويمكن لأى شخص دقيق الملاحظة فى رصد علامات الشعور، تكون لديه الفرصة الكافية للملاحظة، ليحكم بنفسه هل الوضع كما ذكرْت أم لا فإذا ماوجد الأمر على هذا النحو، فعليه ألا يتعجب من مقدار النفور والكراهية التى يمكن أن توجد ضد الأنظمة التى أدت على نحو طبيعى إلى هذا الوضع المهين للعقل البشرى.

وربما قيل لنا أنّ الدين يفرض واجب الطاعة(على المرأة)، وككل واقعة قائمة بلغت من السوء حداً لايسمح بالدفاع عنها، فإنه يقدمها على أنها حكم من أحكام الدين. صحيح أن الكنيسة تُدرجها ضمن أقوالها الرسمية، ولكن من الصعب استخراج أى حكم من هذا القبيل من المسيحية. فإذا قيل لنا أنّ القديس بولس قال:«أيتها الزوجات أطعن أزواجكن..»[(١)]. فسوف نرد على ذلك بإنه قال أيضا:«أيها العبيد أطيعوا سادتكم..»[(٢)]. فلم تكن مهمة القديس بولس، ولا هو مما يتفق مع غرضه الذى هو نشر المسيحية- أن يحرض أحدا على التمرد ضد القوانين القائمة. ومن هنا كان قبوله لجميع الأنظمة الاجتماعية التى وجدها، وأن كان ذلك لايعنى عدم الحض على تحسين هذه الأنظمة فى الوقت المناسب، أكثر مما تعنى عبارة«أنّ السلطة القائمة من الله». وأنها تبرر نظام الحكم العسكرى الاستبدادى، وأن هذا النظام هو وحده الصورة المسيحية للحكم السياسى. أو أن هذه العبارة تعنى الأمر بالطاعة العمياء. والزعم بأن

(١) العبارة التى ذكرها «مل» غير دقيقة وهى بنصها ما يلى:«أيتها النساء اخضعن لرجالكن كما للرب، لأن الرجل هو رأس المرأة، كما أن المسيح هو رأس الكنيسة» الرسالة الأولى إلى أهل افسس، الاصحاح الخامس(٢٢-٢٤)- ولقد سبق أن عرضنا فى هذه السلسلة رأى القديس بولس الذى يعبر فيه عن عادات وتقاليد مجتمعه أكثر مما يعبر عن رأى المسيح. قارن كتابنا«الفيلسوف المسيحى.. والمرأة» ص٥٤ومابعدها مكتبة مدبولى بالقاهرة عام ١٩٩٦ (المترجم).

(٢) عبارة القديس بولس هى«أيها العبيد أطيعوا فى كل شىء ساداتكم.. والظالم سينال ماظلم به، وليس ثمة محاباة». رسالة القديس بولس إلى أهل كولوسى الاصحاح الثالث(٣٣-٣٥). وقارن كتابنا«الطاغية.. دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسى»ص١٦٢ومابعدها الطبعة الثالثة- مكتبة مدبولى- القاهرة عام ١٩٩٧(المترجم).

المسيحية تستهدف المحافظة على الاشكال القائمة للحكم والمجتمع وحمايتها من أى تغيير، هو زعم يهبط بها إلى مستوى الاسلام أو البرهمية[1]. فالمسيحية لم تستهدف ذلك، ومن هنا كانت الديانة التى يدين بها القسم التقدمى من البشر، فى حين أن البرهمية[2] والاسلام وغيرهما ديانات الشعوب الجامدة. أو بالأحرى ديانات الشعوب المنحطة.(حيث انه لاتوجد فى الواقع مجتمعات جامدة أو ثابتة تماما). لقد كان هناك العديد من البشر- فى جميع العصور التى مرّت بها الديانة المسيحية- أرادوا تحويل المسيحية إلي شيء من هذا القبيل، وتحويلنا إلى نوع من المسيحيين المسلمين، واضطر الكثيرون إلى التضحية بحياتهم، فى مقاومتهم، ولكنهم لم ينجحوا فى تحقيق هدفهم بسبب هذه المقاومة، وقد جعلتنا هذه المقاومة على مانحن عليه الآن، وسوف تجعلنا كذلك ماسنكون عليه فى المستقبل[3].

يكاد يكون مما لاداعى له- بعد كل ماقلناه من الالتزام بالطاعة- أن نقول شيئا عن النقطة الخاصة التى ينطوى عليها الموضوع بصفة عامة- ألا وهى: حق المرأة فى ممتلكاتها الخاصة، إذ لا أمل لدىّ مطلقاً فى أن يؤثر هذا البحث فى أولئك الذين

(١) من الواضح أن مل كان يجهل الاسلام جهلا تماما- كمعظم المفكرين الأوربيين فى ذلك الوقت- فليس فى الإسلام مايدعو إلى الجمود أو يمنع التقدم بل على العكس نحن نجد القرآن يسخر من التقليد الأعمى عند الناس، ومن الذين يقولون«إنا وجدنا آباءنا على أمة وأنا على آثارهم مقتدون»(الزخرف٢٣)- كما أن الاسلام دعوة إلى التدبر والتفكر وأعمال العقل وليس الالتجاء إلى الخرافة أو التمسك باللامعقول، فالعين مسئولة عن تفسير ظاهرة المطر تفسيراً علمياً سليماً، والأذن مسئولة- عن تفسير الأصوات.. الخ»كل أولئك كان عنه مسؤلا..»(الاسراء٣٦)- فهو إذن خطوة على طريق التقدم بعد اليهودية والمسيحية (المترجم).

(٢) البرهمية هى الديانة الهندوسية التى يدين بها معظم الشعب الهندى (المترجم).

(٣) الواقع أن هذه الفقرة تنطوى على الكثير من الاجحاف بالاسلام، حيث يرد«مل» تخلف المسلمين إلي الدين الإسلامي، وهو أمر بالغ الخطأ، ففي تصورى أن هذا التخلف يعود بالدرجة الأولى إلى النظم السياسية التى حكمت المسلمين طوال التاريخ، كما أنه يرتد فى العصور الوسطى إلى الدمج بين الدين والدولة، والحكم لصالح الطبقة الحاكمة باسم الدين.
وفى رأيى أن المجتمع الاسلامى بصفة عامة، والمجتمع العربى بصفة خاصة لن ينهض ألا بأمرين لا ثالث لهما: الأول فصل السياسية عن الدين وتحديد مجال كل منهما بوضوح، والثانى تطبيق الديمقراطية تطبيقا عمليا- ان لم نقل حرفيا- بحيث تتحول إلى سلوك وأسلوب حياة بين الناس. أما ردّ التخلف إلى الدين فهو قصور فى التحليل(المترجم).

يحتاجون لأى شيء لاقناعهم بأن ميراث المرأة أو ما تكسبه، يجب أن يكون ملكاً خاصاً لها بعد الزواج، كما كان ملكاً خاصاً لها قبل الزواج، والقاعدة بسيطة هى: كل ما كان ملكاً للمرأة أو للرجل إذا كانا غير متزوجين، يجب أن يكون تحت سيطرة كل واحد منهما أثناء الزواج، وليس ثمة مايمنح من التدخل لوقف بعض الممتلكات للمحافظة عليها لصالح الأطفال. ويصاب بعض الناس بما يشبه الصدمة لفكرة انفصال المصالح فى المسائل المالية، على إعتبار أنها لاتتفق مع الدمج المثالى للزوجين فى شخصية واحدة. أما أنا فإنى من جانبى من أشد المؤيدين للمشاركة فى الأشياء، عندماتنبع هذه المشاركة من وحدة كاملة فى المشاعر لدى أصحابها وتجعل جميع الأشياء مشتركة بينهم. لكنى لاأستسيغ المشاركة فى الأشياء بناء على قاعدة: ماهو لك فهو لى، لكنك ماهو لى فليس لك. وأفضل أن أرفض الدخول فى مثل هذا الاتفاق مع أى شخص، حتى إذا كنتُ الطرف الذى سيكسب أو يظفر بالفائدة من جراء هذا الاتفاق.

انّ هذا الظلم والاضطهاد للنساء بصفة خاصة الذى يراه رجل الشارع بصورة أوضح من بقية أنواع الظلم الأخرى، يُمكن علاجه دون التدخل فى أى من الأضرار الأخرى. ولاشك فى أنه سيكون أول مايعالج، ففى كثير من ولايات الاتحاد الكونفدرالى الأمريكى الجديدة والقديمة، دخلت بالفعل مواد فى الدساتير المكتوبة تضمن للنساء المساواة فى الحقوق من هذه الزاوية: وهى بذلك تحقق تحسناً ملحوظاً، فى العلاقة الزوجية، لكثير من أوضاع النساء اللائى لديهن مال وممتلكات خاصة، بأن تترك لهن أداة واحدة من أدوات القوة لم يتنازلن عنها. كما إنها تمنع كذلك الاستخدام البالغ السوء لنظام الزواج على نحو مايحدث عندما يوقع رجل فتاة فى حبائله بهدف واحد هو الاستيلاء على مالها. أما عندما لايعتمد معاش الأسرة على الممتلكات الخاصة، بل على مايكسبه الزوج من عمله، فإنه يبدو لى أن التنظيم الشائع الذى يجعل من مهمة الرجل الحصول على الدخل، ومن مهمة الزوجة الاشراف على شئون المنزل هو أفضل تقسيم للعمل بين الزوجين[1].

(١) الغريب أن يوافق«مل» على التقسيم التقليدى للعمل بين الزوج والزوجةَ بحيث يكون الخارج هو واجب الزوج، والداخل هو مهمة الزوجة فى الداخل والخارج معاً!(المترجم).

فإذا تولت الزوجة، إلى جانب المعاناة البدنية فى حمل الأطفال، والمسؤلية الكاملة فى رعايتهم والعناية بهم وتربيتهم فى سنواتهم الأولى- القيام بعملية تنظيم صرف وانفاق مايكسبه الزوج على الراحة العامة للأسرة، فإنها لاتكون قد أخذت نصيبها العادل فحسب- من المجهود الجسدى والذهنى الذى تحتاجه الحياة المشتركة بينهما- بل تكون قد نالت، عادة، ماهوأكثر منه. وإذا مأأخذت على عاتقها القيام بشيء إضافى، فإنه نادراً ما يعفيها من واجباتها المنزلية. بل يمنعها فقط من القيام بها على الوجه الصحيح. فالعناية بالأطفال ورعايتهم والاهتمام بالواجبات المنزلية، لن تجد مَنْ يقوم بها إذا حيل بين الزوجة وبين أدائها. فالاطفال الذين لايموتون لاينمون نموا سليما بقدر استطاعتهم، ويغلب أن تصير إدارة المنزل سيئة إلى حدّ أنها تكون خسارة مالية عندما تقارن بقيمة مايمكن أن تكسبه الزوجة. ومن ثمّ فلا أعتقد أنه من المرغوب فيه أن تُسهم المرأة بعملها فى دخل الأسرة. عندما تكون الظروف الأخرى مواتية ومنصفة. أما إذا لم تكن الأوضاع عادلة فإن اسهامها قد يكون مفيداً لها. بأن يجعلها أكثر قيمة فى نظر الرجل الذى يعتبر سيدها فى نظر القانون. غير أن إسهام المرأة فى دخل الأسرة قد يجعل فى وسع الرجل من ناحية أخرى أن يستخدم سلطته أكثر بأن يترك الانفاق على الأسرة لجهودها هى، فى حين ينفق هو معظم وقته فى الشراب والأكل. أنّ«القدرة» على الكسب أمرجوهرى لكرامة المرأة إذا لم يكن لها ممتلكات خاصة مستقلة. ولكن إذا كان الزواج عقداً بين أنداد متساويين ولاينطوى على التزام بالطاعة. وإذا لم يفرض إستمرار العلاقة التى يلاقى فيها أحد الطرفين عنتا، ولا يلحقه منها سوى الأذى والضرر، بل جعل إمكان الانفصال بشروط عادلة(وأنا لاأتحدث الآن عن الطلاق) فى قدرة أية أمرأة تستحقه من الناحية الأخلاقية. وإذا وجدت المرأة جميع الأعمال المحترمة، والوظائف المشرفة متاحة لها على قدم المساواة مع الرجل، فإنه لن يكون من الضرورى أن تستخدم هذه«القدرة» على الكسب فى أثناء الزواج، وعندئذ سيكون من المفهوم بصفة عامة أن المرأة عندما تتزوج- مثل الرجل عندما يختار مهمة- إنما تختار إدارة منزل، وتكوين أسرة باعتبارها المهمة الأولى التى تكرس لها جهودها إبان عدد من سنوات حياتها حسب مايتطلبه تحقيق هذا الغرض، وهى لاتتخلى عن جميع

الموضوعات والوظائف الأخرى بل تلك التى لاتتفق مع متطلبات هذه المهمة. ومن ثمّ فسوف يصبح القيام بأعمال فعلية خارج المنزل بصورة منتظمة ومعتادة، أو ممارسة أعمال لايمكن القيام بها داخل المنزل- سوف تصبح هذه الأعمال طبقاً لهذا المبدأ محرّمة على العدد الأكبر من النساء المتزوجات. غير أنه ينبغى ألا يكون هناك شيء يمنع الملكات من أن تتكيف بطريقة إستثنائية مع أى عمل آخر أو السير فيه، أو تأدية رسالتها بغض النظر عن الزواج: على أن يتخذ من الاجراءات مايسد أى نقص يصبح لازما ولاغنى عنه فى الأداء الكامل للوظائف العادية المألوفة لربة الأسرة. وإذا ماتم توجيه الرأى العام توجيهاً سليماً فإنه يمكن ترك هذه الأمور، بأمان كامل، لينظمها تنظيما كاملا دون أى تدخل من القانون.

* * *

الفصل الثالث

« عمل المرأة »

«أن تحريم العمل على النساء لايقتصر ضرره عليهن فحسب ،

بل يلحق أيضا بمنْ يستفيد من خدماتهن . .»

«مــل»

الفصل الثالث

«عمل المرأة»

هناك موضوع آخر تحتمه المساواة العادلة بين الرجال والنساء، وهو السماح للمرأة بالعمل فى جميع الوظائف والمهن التى ظلّت حتى الآن حكراً على الرجال ولا أتوقع أدنى صعوبة فى إقناع أى شخص إتفق معى فى موضوع مساواة النساء فى الأسرة. إذ لاشك أن تحريم عمل المرأة يعود إلى رغبة الرجل فى الابقاء عليها رهينة الحياة المنزلية لأنه لم يعتد بعد فكرة الحياة مع شخص كفء يكون نداً أو نظيراً له. ومالم يكن الأمر كذلك فسوف يوافق الرجل على أن من الحيف أن نستبعد نصف الجنس البشرى من كثير من المهن،ومن الوظائف الاجتماعية العليا التى يمكن أن يكون لهن فيها دور بارز إذ يفرض عليهن منذ المولد أنهن غير صالحات، ولايمكن أن يصبحن صالحات، لأعمال متاحة، من الناحية القانونية، أمام أغبى وأحط فرد فى جنس الذكور. أو أن يقال لهن أنّ هذه الأعمال ستظل محرمة عليهن، مهما يكن صالحات لها، وذلك بسبب الاحتفاظ بها لصالح الذكور وحدهم. ونادرا ماكان الناس فى القرنين الماضيين– عندما كان الأمر يقتضى البحث عن سبب آخر غير مجرد الواقعة نفسها لتبرير حرمان النساء من العمل(وهى حالة نادرة جداً)– فإن الناس نادرا ماكانوا ينسبون ذلك الحرمان إلى ضعف قدرات النساء الذهنية، فلم يكن هناك مَنْ يصدق ذلك حقاً!، لاسيما فى الأوقات التى كان يوجد فيها امتحان حقيقى لقدراتهن الشخصية فى صراعات الحياة العامة(أو فى المجالات التى لم تكن كل النساء مستبعدات منها). ولم يكن السبب أو المبرر الذى يساق فى تلك الأيام هو عدم صلاحية النساء، بل«مصلحة المجتمع»، وهى عبارةُ يقصد بها فى الواقع«مصلحة الرجال»! مثلما كان المبرر يعنى أيضاً«مقتضيات النظام» أو دواعى الحكم، وتدعيم وجود السلطة القائمة. فقد كان ذلك تفسيراً كافياً لأبشع الجرائم وتبريراً لها فى الوقت ذاته. أما فى يومنا الراهن فإن«القوة» تستخدم لغة ناعمة ورقيقة أكثر من ذلك، فهى تدعى دائما لمن تضطدهم أنها تفعل ذلك لخيرهم وصالحهم، وبالتالى فعندما يحرم شيء ماعلى النساء فيبدو أنه من الضرورى أن يقال،(ومن المرغوب فيه تصديق ذلك)، أنهن لا يقدرن على القيام به، وأنهن ينحرفن

عن طريقهن الحقيقى- طريق النجاح والسعادة الحقيقة للمرأة- عندما يتطلعن إليه.
ولكن لكى يكون هذا السبب مقبولا(ولا أقول صحيحا) فلابد أن يكون أولئك الذين يقولونه على استعداد لتطبيقه على مدى أوسع كثيراً مما يجرؤ أى شخص على القيام به فى ظروف التجربة الراهنة. ولايكفى مجرد القول بأن النساء- فى المتوسط- أقل موهبة من الرجال- فى المتوسط أيضاً- فيما يتعلق ببعض القدرات الذهنية العليا، أو أن عدد النساء اللائى يصلحن للأعمال والوظائف التى تتطلب أعلى قدر من الموهبة الذهنية- أقل من عدد الرجال الذين يصلحون لأمثال هذه الوظائف. فمن الضرورى القول بأنه لاتوجد امرأة على الإطلاق تصلح لها، وأن معظم النساء المرموقات، أدنى فى قدراتهن الذهنية من معظم الرجال محدودى القدرة العقلية الذين يقومون الآن بهذه الأعمال وتلك الوظائف. لأنه إذا كان أداء الوظيفة سوف تقرره المنافسة أو أى أسلوب آخر للاختيار يحقق المصلحة العامة، فليس ثمة مايدعو للاعتقاد بأن أية وظيفة هامة يمكن أن تقع فى أيدى نساءهن أدنى فى مقدرتهن من متوسط الرجال. أو من متوسط منافسيهن من الرجال. وستكون النتيجة الوحيدة. فى مثل هذه الحالة أن يصبح عدد النساء فى هذه الوظائف أقل من عدد الرجال. وهى نتيجة مؤكدة على أية حال، ولو بسبب تفضيل معظم النساء للمهنة الوحيدة التى لاينافسهن فيها أحد (وهى أعمال المنزل). والآن فإن أكثر الناس كراهية للنساء لن يجرؤ على انكار أنه عندما نضيف تجربة العهود الحديثة إلى تجربة العصور الماضية، فسوف نجد أن النساء، وليس مجرد عدد قليل منهن بل كثيرات، أثبتن قدرتهن على القيام بكل شيء يقوم به الرجال، وربما بغير إستثناء واحد، وهن يقمن به بنجاح وبطريقة مشرفة. وأقصى مايمكن قوله هو أنّ هناك أشياء كثيرة لم تنجح امرأة فى القيام. مثلما قام بها بعض الرجال، ولم تصل فيها إلى المرتبة العليا. وهناك أشياء قليلة جدا لاتعتمد إلا على القدرات الذهنية لم يصلن فيها إلى الدرجة التى تتلو المرتبة العليا. ألا يكفى ذلك بل أكثر مما يكفى بكثير، لجعل عدم السماح لهن بالمنافسة مع الرجال فى القيام بهذه الوظائف طغيانا عليهن وضررا على المجتمع؟! أليس من البديهى أن نقول أن أمثال هذه الوظائف كثيراً مايشغلها رجال أقل صلاحية لها من العديد من النساء؟! ولو أن هؤلاء

الرجال دخلوا معهن فى أية منافسة عادلة لهزموا..؟ وهل يختلف الأمر إذا كان هناك عدد كبير من الرجال فى أماكن أخرى، مشغولين تماما فى أعمال أخرى، ممن قد يكونون أصلح لهذه الأعمال من هؤلاء النساء؟! ألا يحدث ذلك فى جميع المنافسات..؟! وهل هناك ذلك الفائض العظيم من الرجال المناسبين للقيام بالواجبات العليا بحيث يستطيع المجتمع أن ينبذ خدمات أى شخص كفء آخر؟! وهل نحن على يقين دائما من العثور على الرجل الذى نريده لأية مهمة أو وظيفة شاغرة لها أهمية إجتماعية، بحيث أننا لانخسر شيئاً عندما تحرم هذه الوظائف على نصف الجنس البشرى، ونرفض مقدماً استخدام ملكاته وقدراته المتوفرة، بالغا مابلغت من الامتياز؟! وهكذا نجد أنه ليس من العدالة(حتى إذا كنا نستطيع الاستغناء عنهن) ولا من الانصاف،ولا من الأخلاق أن ننكر حق النساء فى المساواة مع باقى الموجودات البشرية فى اختيار العمل الذى يقمن به(مالم يكن فيه إضرار بالآخرين) تبعا لما يفضلنه على مسئوليتهن. أن تحريم العمل على النساء لايقتصر ضرره عليهن بل يلحق أيضا بمن يستفيد من خدماتهن. فنحن عندما نُحرّم على أشخاص معينين مهنة الطب أو المحاماة أو عضوية البرلمان، فإن الضرر لايقع على هؤلاء الأشخاص وحدهم، بل يلحق أيضا بمن يتعاملون مع الأطباء والمحامين، أو ينتخبون أعضاء البرلمان، لأنهم سوف يحرمون من ثمار إشتداد المنافسة وتأثيرها فى زيادة جهود المتنافسين. كما أنهم سوف يتقيدون بعدد أصغر من المتنافسين يختارون بينهم.

وربما يكفى أن أحصر نفسى- من حيث تفصيلات الحجة- فى الوظائف ذات الطابع العام، طالما أننى إذا نجحت فيما يتعلق بهذه الوظائف، فالأرجح أن يكون من السهل بعد ذلك الاقتناع بأنه ينبغى السماح للنساء بالاشتغال فى جميع المهن التى يكون من المهم السماح لهن بالعمل فيها:-

أولا: حق الاقتراع أو التصويت Suffrage

دعنا نبدأ بوظيفة معينة تختلف عن جميع الوظائف الأخرى، وينفصل حقهن فيها تماما عن أى موضوع يمكن أن يثار فيما يتعلق بقدراتهن. وأعنى بذلك حق الاقتراع أو التصويت فى الانتخابات البرلمانية والبلدية. إنّ حق المشاركة فى إختيار مَنْ ستوكل

إليهم مهمة عامة هو حق متميز تماما عن حق الدخول فى منافسة فى سبيل الحصول على وظيفة معينة أو الفوز بمهمة عامة. إذ لو لم يسمح بالتصويت فى انتخاب أعضاء البرلمان إلا لأولئك الذين يصلحون كمرشحين. فأن الحكم فى هذه الحالة سيكون حكماً أوليجاركيا تماما(أى حكم قلة حقيقى). إنَّ معنى أن يكون للمرء صوت فى اختيار مَنْ يحكمه هو وسيلة لحماية النفس من حق كل انسان أن يتمتع بها. حق ولو ظل إلى الأبد بعيداً عن كرسى الحكم. ومن المفروض أن النساء صالحات لحق الاقتراح والتصويت من واقعة أن القانون يعطى المرأة بالفعل حق إختيار الرجل الذى سيحكمها إلى نهاية الحياة. ومن واجب القانون الدستورى أن يحيط حق الانتخاب بجميع الضمانات والقيود التى يتطلبها الموقف سواء بالنسبة للذكور أو الاناث فى آن معاً، وليس ثمة ما يدعو لاضافة شروط خاصة فى حالة النساء فأيا ماكانت الشروط التى توضع فى حالة الرجال بحيث يُسمح لهم بمقتضاها بحق الانتخاب، فإنه لايوجد أى مبرر لعدم السماح للنساء بنفس الحق وبنفس الشروط.إنَّ الغالبية العظمى من النساء فى أية طبقة لايُحتمل أن تختلف فى الآراء السياسية عن الغالبية العظمى من الرجال من نفس الطبقة. وإذا صحَّ ذلك فسوف تكون النساء فى حاجة لحق الانتخاب كضمان لهن يضمن وجود معاملة عادلة ومتساوية. وينبغى أن يكون ذلك واضحاً بما فيه الكفاية حتى بالنسبة لأولئك الذين لايتفقون مع أى مذهب آخر أدعو إليه. فحتى إذا ماكانت كل امرأة زوجة، وإذا ماكانت كل زوجة ينبغى أن تكون جارية، فإنَّ هؤلاء الجوارى أحوج مايكن إلى الحماية القانونية: ونحن نعلم نوع الحماية القانونية التى يحظى بها الرقيق عندما يكون ساداتهم هم المشرعون لهذه القوانين.

ثانيا: الوظائف العامة

أما فيما يتعلق بمدى صلاحية النساء لافقط للاشتراك فى الانتخابات بل أيضا لتولى الوظائف العامة وممارسة المهن التى تنطوى على مسئوليات كبرى- فقد سبق أن أشرنا إلى أن هذه النقطة ليست أساسية فيما يتصل بالمشكلة العملية التى نناقشها مادام أن نجاح أية امرأة فى وظيفة متاحة تشغلها، يثبت، عن طريق هذه الواقعة ذاتها، إن المرأة تصلح لشغل هذه الوظيفة، وهى مؤهلة للقيام بها. وإذا كانت الأوضاع السياسية

فى الدولة تستبعد الرجال غير المناسبين للوظائف العامة، فإنها ينبغى أيضاً بطريقة مساوية أن تستبعد النساء غير الصالحات لمثل هذه الوظائف، فإن لم يكن الأمر كذلك، فليس هناك ضرر إضافى فى أن يكون الأشخاص غير الصالحين الذين يُسمح لهم بشغل هذه الوظائف رجالا أو نساء. ومن ثمّ فإذا اعترفنا أن هناك ولو عدداً صغيراً من النساء يصلح لهذه الوظائف، فليس ثمة مايبرر وجود قوانين تغلق الباب أمام هذه الاستثناءات، ولا إلى تقديم أى رأى يتعلق بقدرات النساء عموماً. ولكن على الرغم من أن هذا الاعتبار الأخير ليس جوهرياً، فإنه لايعتبر مطلقاً بعيد الصلة بالموضوع. فوجهة النظر غير المبتسرة تضفى على الحجج، التى ترفض حرمان النساء، قوة إضافية وتدعمها باعتبارات عملية هامة.

ثالثا: الفروق العقلية

لاشك أن هناك فروقاً عقلية بين الرجال والنساء، لكنها ليست سوى الأثر الطبيعى للاختلافات فى التربية والظروف، ولاتدل على أى اختلاف جذرى خلقته الطبيعة. وبالتالى فليس ثمة أى انحطاط فى قدرات المرأة عن الرجل. والآن دعنا نفكر فى النساء كما هن فعلا أو كما عُرف عنهن، والقدرات التى أظهرنها عمليا بالفعل. فما فعلنه يثبت على الأقل أنهن يستطعن فعله إنْ لم يثبت أى شيء آخر. وعندما نضع فى إعتبارنا إلى أى حد تم تدريبهن على الابتعاد عن المهن والوظائف التى احتفظ بها الرجال، بدلا من تدريبهن عليها، فإنه يكون من الواضح أننى متواضع جداً فى الدفاع عن مصلحتهن عندما أجعل حججهن هى ماحققنه فعلا، لأن الدليل السلبى فى هذه الحالة قليل القيمة، فى حين أن دليلا ايجابيا، يكون حاسما. فلا يمكن القول بأن من المستحيل أن تصبح المرأة هوميروس آخر(١)، أو أرسطو آخر(٢)، أو ميخائيل انجلو(٣)،

(١) هوميروس أعظم شعراء اليونان صاحب ملحمتى «الالياذة» و«الاوديسة» عاش فى القرن التاسع أو الثامن قبل الميلاد (المترجم).

(٢) أرسطو (٣٨٤-٣٢٢ق.م) المعلم الأول يُعدّ واحداً من أعظم الفلاسفة على مر العصور، كان تلميذا لأفلاطون، لكنه تفوق على أستاذه وخلف مجموعة ضخمة من الكتب جعلته موسوعيا فى ثقافته مما يبرر إطلاق لقب «المعلم الأول» على هذا الفيلسوف اليونانى العملاق كما أطلق عليه أيضا لقب أمير الفلاسفة لسيطرته على الفكر البشرى لفترة طويلة (المترجم).

(٣) ميخائيل أنجلو (١٤٧٥-١٥٦٤) نحات ورسام ومهندس معمارى وشاعر ايطالى يُعدّ واحداً =

أو بتهورفن[١]- استنتاجاً من أنه مامن امرأة أنتجت بالفعل أعمالاً تقارن بأعمالهم فى أى من ميادين تفوقهم. فهذه الواقعة السلبية تترك الموضوع محل ريب، على أكثر تقدير، وتفتح الباب للمناقشات السيكولوجية-ولكن من المؤكد تماما أن المرأة تستطيع أن تكون الملكة اليزابث[٢]، أو ديبوره[٣]، أوجان دارك[٤]. وليس ذلك استنتاجاً بل حقائق تاريخية.

أنه لمن أعجب العجب أن تكون الأشياء الوحيدة التى تحرمها القوانين القائمة على النساء هى الأشياء التى أثبتن أنهن يستطعن القيام بها بمهارة. فليس ثمة قانون يمنع النساء من كتابة جميع مسرحيات شكسبير أو تأليف جميع أوبرات موتسارت[٥]. ولكن لولا أن الملكة فيكتوريا[٦]، أو الملكة اليزابث ورثت عرش انجلترا، لما أمكن أن

=من أعظم الفنانين على مر العصور، وواحداً من أعظم رجال عصر النهضة الأوربية من أشهر اعماله فى النحت «داود» و«موسى» وفى الرسم «يوم الحساب»(المترجم).

(١) بتهوفن(١٧٧٠-١٨٢٧) مؤلف موسيقى ألمانى، يعتبر أحد أبرز عباقرة الموسيقى فى كل العصور. وضع تسع سيمفونيات أصيب فى أواخر عمره بالصمم شبه الكامل. ولكن ذلك لم يعفه عن مواصلة الانتاج، حيث أصدر السيمفونية التاسعة وهو فى هذه الحالة(المترجم).

(٢) اليزابث الأولى- أو اليصابات الأولى- (١٥٣٣-١٦٠٣) ملكة انجلترا وايرلندا (١٥٥٨-١٦٠٣) يعتبر عصرها من أزهى العصور فى التاريخ الانجليزى(المترجم).

(٣)ديبوه Deborah امرأة نبيه زوجة لفيدون.«كانت قاضية فى إسرائيل، وكان بنو اسرائيل يصعدون اليها للقضاء» سفر القضاة الاصحاح الرابع: ٤-٦). وكانت تترنم«لأجل قيادة القواد فى إسرائيل لأجل انتداب الشعب» الاصحاح الخامس:١-٣(المترجم).

(٤) جان دارك(١٤١٢-١٤٣١) قديسة وبطلة قومية فرنسية. قاتلت الانجليز فى حرب الأعوام المائة، عندما كانوا يحتلون بلادها، قبضوا عليها وحكموا عليها بالاعدام حرقاً(المترجم).

(٥) موتسارت Mozart(١٧٥٦-١٧٩١) مؤلف موسيقى نمساوى يعد واحدا من أعظم عباقرة الموسيقى فى جميع العصور. بدأ التأليف الموسيقى وهو طفل فى الخامسة. ووضع إحدى وأربعين سيمفونية. ومات فى ريعان الشباب ومن أشهر أعماله زواج فيجارو عام ١٧٨٦ و«دون جيوفانى» عام ١٧٨٧ (المترجم).

(٦) فيكتوريا Victoria(١٨١٩-١٩٠١)ملكة انجلترا(١٨٧٢-١٩٠١). وامبراطورية الهند(١٨٧٦-١٩٠١) أنهى ارتقاؤها العرش العلاقة بين عرش انجلترا وهانوفر بلغت انجلترا خلال حكمها الطويل أوج رخائها وتوسعها التى أزالت أسوأ المفاسد الاجتماعية التى كانت تعانى منها الطبقات الكادحة (المترجم).

يعهد إليهما أحد بأصغر الواجبات السياسية التى أثبتت اولاهما أنها كفء لأعظم الواجبات.

إنّ الأمر الحاسم الذى يمكن أن نستنتجه من التجربة بغير تحليل سيكولوجى هو أن الأمور التى لايسمح للنساء القيام بها هى نفسها التى أثبتن فيها كفاءة نادرة. حيث أن قدرتهن فى الحكم ثبتت وصارت معروفة عن طريق الفرص القليلة التى أتيحت لهن، فى حين أنهن لم يثبتن هذا التفوق الواضح فى مجالات العلم التى تركت متاحة لهن[١]. والغريب أن الأمور التى لايُسمح للنساء القيام بها هى نفسها الأمور التى أثبتن جدارة فى الحكم وقدرة على تيسير أمور الدولة،رغم أن نسبة الملكات فى التاريخ أضأل كثيراً من نسبة الملوك. بل تفوقن فى حالات كثيرة فى خصائص تعد عكس الشخصية المألوفة للمرأة: فقد تميّزت فيها بالحزم، والحيوية،والذكاء. وفضلا عن الملكات هناك«الوصيات على العرش». فقد كن حاكمات مرموقات للجنس البشرى، فإذا أضفنا من كن نائبات عن الملك فى الأقاليم تضخم العدد ازداد زيادة كبيرة. وهذه الحقيقة لاسبيل إلى انكارها[٢]. إلى حد أن هناك مَنْ حاول الرد عليها فى الماضى،

(١) هناك الكثير من الملكات عبر التاريخ فى الشرق والغرب: وقد جمعت الكاتبة الانجليزية«ليدنا فارمر» فى كتابها«أشهر ملكات التاريخ» ست عشرة ملكة ممن خلد التاريخ ذكرهن مثل: سميراميس ملكة أشور(ماتت سنة ٢٠٩٩ق.م) وايزابلا الأسبانية(١٤٥١-١٥٠٤). ومارى سيتورت(١٥٤٢-١٥٨٧)ملكة اسكتلنده. واليزابث الأولى(١٥٣٣-١٦٠٣)واليزابث الثانية (ملكة انجلترا الآن).. وغيرهن كثيرات. فضلاً عن أسماء شهيرة فى القرن العشرين: مارجريت تاتشر، وبى نظير بوتو، ورئيسة وزراء فرنسا، ورئيسة وزراء تركيا«تانسو تشيللر»، وجولدا مائير فى إسرائيل..إلخ. ثم يقال لنا بعد ذلك أن المرأة عاطفية ولاتستطيع أن تحكم(المترجم).

(٢) ويصدق ذلك، بصفة خاصة، عندما نضع فى اعتبارنا قارة آسيا إلى جانب أوربا، فإذا كانت هناك إمارات هندية حكمت بحزم ويقظة وقوة اقتصادية، وإذا مااستتب النظام بدون اضطهاد، وإذا اتسعت رقعة الزراعة وعمّ الرخاء بين الناس- فإن هذه الإمارات تكون تحت حكم امرأة أقل ثلاث حالات من أربع. وقد وقفتُ على هذه الحقيقة التى لم أكن أتوقعها على الاطلاق- من خبرة ومعرفة رسمية طويلة بالحكومات الهندية. وهناك حالات كثيرة من هذا النوع: إذ على الرغم من أن المرأة لايمكن أن تحكم بمقتضى النظم الهندية، كأن تكون وصية على العرش فى المملكة، من الناحية القانونية، حتى يبلغ الوريث رشده. والورثة الصغار للعرش كثيرون، حيث أن حياة الحكام الذكور كثيراً ماتنتهى بسرعة نتيجة للخمول والكسل والافراط فى إشباع الحواس. =

فحول الحقيقة المعترف بها إلى إهانة إضافية بأن قال أنّ الملكات أفضل من الملوك، لأنه في ظل الملوك يكون الحكم في أيدى النساء، وفي ظل الملكات يكون الحكم في يد الرجال.

وقد يبدو مضيعة للوقت والجهد أن يحاول المرء تفنيد تلك الدعابة السمجة. غير أن أمثال هذه الأمور تؤثر في عقول الناس، وقد سمعت أشخاصاً يرددون هذه العبارة(أن المرأة تحكم في ظل الملك)- بطريقة توحى بأنهم يعتقدون أنها تنطوى على شيء مُعين. وعلى أية حال فهى تصلح، كأى شيء آخر، نقطة بداية تنطلق منها المناقشة. ومن ثمّ فلابدلى من القول بأنه ليس صحيحاً أنّ النساء هن اللائى يحكمن في ظل الملوك، فهذه حالات استثنائية تماماً. فضلا عن أن الملوك الضعفاء أساءوا الحكم بسبب نفوذ المقربين من الرجال بقدر ماأساءوا الحكم بسبب نفوذ النساء المحيطات،فعندما مايخضع ملك مالنفوذ امرأة بسبب تأثيرها العاطفى عليه، فإن الحكم، وفي هذه الحالة، لايحتمل أن يكون صالحاً، وانّ كانت هناك استثناءات حتى في هذه الحالة. ويسجل التاريخ الفرنسى أن ملكيْن تركا إدارة دفة الأمور، طواعية، سنوات طويلة لامرأتين الأول هو شارل الثامن الذى كان لايزال صبيا[1]، لكنه اتبع في ذلك توجيهات والده لويس الحادى عشر. أما الثانى فهو القديس لويس[2]، الذى كان أفضل

=وعندما نضع في ذهننا أن هؤلاء الأميرات لم يظهرن أمام الجمهور قط، ولم يتحدثن إلى أى رجل من غير أفراد أسرهن إلا من وراء حجاب، وأنهن لايعرفن القراءة. وإذا كن يعرفنها فليست هناك كتب بلغتهن تزود هن بأدنى معرفة بالشئون السياسية، فإن المثل الذى يضربنه في القدرة الطبيعية للنساء على الحكم تسترعى النظر حقاً.(المؤلف).

وعلينا أن نتذكر أن مل عُيّن في ٢١ مايو من عام ١٨٢٣ كاتباً في شركة الهند الشرقية، وأبدى في عمله من الكفاءة الممتازة والنشاط الملحوظ، مايسر له الترقى حتى إحتل في عام ١٨٥٦ مكان الرياسة بمرتب بلغ ألفى جنيه في العام.(المترجم).

(١) شارل الثامن(١٤٧٠-١٤٩٨)أحد ملوك فرنسا، كانت أخته آن دى بوجيه Anne De Beau-jeuوصيّة عليه وهو قاصر، وهى التى دبّرت أمر زواجه من آن دى بريتانى.وهو ابن لويس الحادى عشر ملك فرنسا(المترجم).

(٢) لويس التاسع أو القديس لويس(١٢١٤-١٢٧٠)ملك فرنسا(١٢٢٦-١٢٦٨)ابن لويس الثامن وخليفته. كانت أمه وصيّة عليه وهو قاصر كما كانت اكبر مستشاريه حتى وفاتها. كان تقياً ورعا متقشفا فاكتسب احترام العالم المسيحى ورفعه الناس إلى مصاف القديسين عام ١٢٩٧. ويحتفل بعيده في ٢٥ أغسطس (المترجم).

الحكماء وأكثرهم حيوية منذ عهد شرلمان[1]. وقد حكمت كلتا الأميرتين(شقيقة الأول، وأم الثانى) بطريقة لايكاد يضاهيها أمير آخر من معاصريها. وكان الامبراطور شارل الخامس[2]، أفضل أمراء عصره من الناحية السياسية، لديه عدد كبير من الرجال القادرين الاكفاء فى خدمته لم يكن لأى حاكم آخر، وكان أبعد الملوك جميعاً عن التضحية بالمصلحة من أجل مشاعره الخاصة، وقد قام بتنصيب أميرتين من أميرات عائلته على التوالى حاكمتين على الأراضى المنخفضة[3]. وقد احتفظ بأحداهما أو بالأخرى باستمرار فى هذا المنصب طوال حياته(وقد خلفتهما ثالثة بعد ذلك) وقد حكمت كلتاهما بنجاح تام، وكانت احداهما وهى مارجريت النمساوية من أقدر الشخصيات السياسية فى عصرها. ويكفى ذلك فيما يتعلق بأحد جوانب المشكلة، وعلينا الآن أن نتحدث عن الجانب الأخر منها. فعندما يقال أنّ الرجال هم الذين يحكمون فى ظل الملكات، فهل يفهم من ذلك المعنى نفسه الذى يفهم عندما يقال أنّ الرجال تحكمهم النساء؟! هل يعنى ذلك أن الملكات يخترن أدوات الحكم ووسائله من بين مَنْ يشاركهن فى المتعة الشخصية؟! تلك فى الواقع حالة نادرة حتى مع الملكات اللائى لايتورعن عن القيام بأى شىء فى سبيل المتع الشخصية من أمثال كاترين الثانية[4]. كما أن الحكم فى هذه الحالات لايكون صالحاً بتأثير الرجال كما يزعمون. ولو صحّ وكانت الادارة فى أن يكون ذلك راجعاً إلى أن الملكات أقدر على إختيار هؤلاء الرجال من الملوك. ومن ثمّ فلابد أن تكون النساء، بناء على ذلك أقدر من الرجال كملكات ورئيسات للوزارة، لأن العمل الأساسى لرئيس الوزراء ليس أن يحكم بشخصه، بل أن يختار أكفأ الأشخاص لادارة كل قسم من أقسام الشئون العامة. أنّ البصيرة النافذة فى شخصية المرء، وهى ميزة يتفوق فيها النساء على الرجال، لابد أن

(١) شرلمان: شارل الكبير أو شارل الأول(٧٤٢-٨١٤) إمبراطور الغرب (٨٠٠-٨١٤)وملك الفرنجة(٧٦٨-٨١٤)أكبر أبناء بيبن القصير Pepin the Short (المترجم).

(٢) شارل الخامس (١٥٠٠ - ١٥٥٨) امبراطور فرنسا (١٥١٩- ١٥٥٨) وملك أسبانيا (١٥١٦-١٥٥٦) ملك الأراضى المنخفضة ولوكسمبرج. كانت عمته مارجريت النمساوية وصية عليه فى الأراضى المنخفضة وهى تعد مع معلمه أكثر من أثر فيه فى شبابه (المترجم).

(٣) ظاهرة سيطرة النساء على الحكم من وراء ستار عندما يحكم الرجال ظاهرة منتشرة فى الحكم الإسلامى أيضًا، فالخيرزان والدة الهادى والرشيد كانت حاكمة مستبدة بالأمور الكبار. وكانت المواكب تغدو إلى بابها كما يقول السيوطى فى تاريخ الخلفاء ص ٢٨٠ وعندما زجرها ابنها عن ذلك عمدت إلى قتله (السيوطى فى الصفحة نفسها)وغير الخيرزان كثيرات فى تاريخنا.(المترجم)

(٤) كاترين الثانية أوكاترين العظمى(١٧٢٩-١٧٩٦)امبراطورة وقيصرة روسيا (١٧٦٣-١٧٩٦)أحبها الشعب بقدر ماكره زوجها لشذوذه ولعدم جدارته فى الحكم. أصبحت كاترين قيصرة روسيا بعد وفاة زوجها بطرس الثالث. كانت مثقفة وذكية أثنى عليها فولتير كثيراً، تعد من أشهر حكام العصر الحديث رغم كثرة عشاقها.(المترجم).

تجعلهن أقدر من الرجل إذا ماتساوت أو تقاربت المؤهلات الأخرى فى اختيار الوسائل أو الأدوات، وهو مايكاد يكون أهم عمل لأى شخص له صلة بحكم البشر. فحتى«كاترين دى مديتشى» التى كانت بغير مبادىء شعرت بقيمة مستشار الدولة. غير أنه من الصواب أيضا أن نقول أنَّ معظم الملكات العظيمات كن عظيمات بسبب مواهبهن الخاصة فى الحكم، ولهذا السبب وحده عثرن على من يخدمهن أحسن خدمة. فقد احتفظن بأعلى توجيه لشئون الدولة فى أيديهن: وإذا كن قد أصخن السمع للمستشارين الجيدين، فإن ذلك يُعَد، فى ذاته، أقوى دليل على أن تفكيرهن يؤهلهن لمعالجة أمور الحكم الكبرى[1].

فهل من المعقول أن نظن أن أولئك الذين يصلون إلى أعلى المناصب السياسية فى الدولة، لاقدرة لهم على تأهيل أنفسهم للمناصب الأدنى؟! وهل هناك أي مبرر، من طبيعة الأشياء، يجعل زوجات الأمراء نظراء وأكفاء للأمراء أنفسهم فى القيام بعملهم إذا استدعى الأمر، أما زوجات وشقيقات رجال السياسة، أو المديرين، ورؤساء الشركات،ومديرى المؤسسات العامة، فيجعلهن غير قادرات على القيام بعمل أخوانهن وأزواجهن..؟! السبب الحقيقى واضح بما فيه الكفاية، وهو أن الأميرات، لما كن فى مرتبة تعلو على عمومية الرجال بسبب مراكزهن، ولسن فى مرتبة أقل منهم بسبب جنسهن– لذلك لم يقل لهن أحد قط أن الاهتمام بالشئون السياسية ليس من الأمور التى تليق بهن. بل سُمِحَ لهن أن يشعرن بالاهتمام الطبيعى لدى أى إنسان مثقف

(١) لعل أروع تصوير لهذا الموقف ماورد فى القرآن الكريم عن بُلقيس ملكة سبأ التى يصورها على أنها امرأة حكيمة، تتسم برجاحة العقل وسداد الرأى، ونفاذ البصيرة، فهى لا تنفرد بإتخاذ القرارات الخطيرة فى الدولة على نحو ما يفعل الحاكم الشرقى عادة، بل عندما تكون على وشك اتخاذ قرار خطير أو بحث مشكلة هامة تمس شأنا من شئون المملكة أو يتوقف عليها مصير الدولة، تدعو علية القوم فى مجتمعها للتشاور معهم، ولبحث الموضوع وتبادل الرأى، وهى بذلك تضع مبدأ سياسيا هأما هو أنه لايجوز للحاكم أن يتخذ قرارا خطيراً إلا بعد رَوية وتدبر وامعان، ومشاورات مكثفة مع المستشارين والمختصين. فعندما ألقى إليها كتاب سليمان جمعت المستشارين وكبار رجالات الدولة لتعرض عليهم الكتاب «قالت: ياأيها الملأ افتونى فى أمرى ماكنت قاطعة أمراً حتى تشهدون»(آية ٣٢: سورة النمل). فماذا كان موقف الرجال الذين يزعم البعض أنهم يرجحونها عقلا؟ الاندفاع والتهور، وسرعة الانفعال، والتلويح فى الحال باستخدام القوة«قالوا نحن أولوا قوة، أولوا بأس شديد والأمر اليك فانظرى ماذا تأمرين» أما هى فكانت أرجح عقلاً وأبعد نظراً.. الخ طالع ذلك كله فى كتابنا «الفيلسوف المسيحى والمرأة» ص١٧٣ ومابعدها (المترجم).

بالمسائل الكبرى التى تدور حوله، والتى قد يطلب إليه القيام بدور فيها، فسيدات الأسر الحاكمة هن النساء الوحيدات اللائى يسمح لهن بنفس مجال الاهتمام، وبحرية النمو، شأنهم شأن الرجال على حد سواء، وفى مثل هذه الحالات لانجد فيهن أى ضعف أو دونية عن الرجال. فكلما وضعت قدرات النساء في الحكم موضع الاختبار أثبتن جدارة وكفاءة.

وتتفق هذه الحقيقة مع أفضل النتائج العامة التى تشير إليها، فيما يبدو، تجربة العالم الناقصة حتى الآن فيما يتعلق بالميول الخاصة والقدرات التى تميّز النساء، على نحوما ظهرت حتى الآن. ولن أقول أنهن سيواصلن إظهار هذه القدرات والميول فى المستقبل، فقد سبق أن ذكرت أكثر من مرة أنه لمن باب الادعاء والزعم أن يحكم أى شخص على النساء الآن أو على نحو ماسوف يكن فى المستقبل على أساس تكوينهن الطبيعى. فقد بقين حتى الآن، فيما يتعلق بالنمو التلقائى، فى وضع طبيعى، حتى أننا نستطيع أن نقول أن طبيعتهن لابد أن تكون قد شوهت وأخفيت إلى حد كبير. وليس هناك مَنْ يستطيع أن يقول، باطمئنان، أنه إذا ماتركت طبيعة النساء تسير فى مجراها بحرية مثلها مثل الرجال سواء بسواء، وبلا قيود تكبلها سوي ماتتطلبه أوضاع المجتمع البشرى، التى تُفرض على الجنسين فى آن واحد، فلن يكون هناك فرق ملموس أو ربما لن يكون هناك أى فرق على الاطلاق، سواء فى الشخصية أو فى القدرات التى ستكشف عن نفسها، وسوف أبيّن الآن تواً أن من المحتمل جداً أن تكون أقل الاختلافات أو الفروق التى يثار حولها الجدل، قد جاءت نتيجة للظروف وحدها دون أى اختلاف فى القدرة الطبيعية. غير أننا إذا ما نظرنا إلى النساء كما عرفناهن عن طريق التجربة، فإننا نستطيع أن نقول بصدق أكثر من أى تعميم آخر سمعناه فى هذا الموضوع، أنّ الاتجاه العام لمواهبهن ينحو نحو الشئون العملية. ويتفق هذا الرأى مع التاريخ العام للنساء بأسره فى الحاضر والماضى، فضلاً عن أن التجربة اليومية تثبته أيضا. ودعنا نفكر فى طبيعة القدرات العقلية التى تتسم بها المرأة الموهوبة، عندئذ سوف نجد أن هذه القدرات كلها من النوع الذى يجعلها مناسبة للشئون العملية، ويدفعها إلى أن تنحو نحو هذا الاتجاه فماذا نعنى بقدرة المرأة على الإدراك الحدسى؟ اننا نعنى بها بصيرة سريعة وسليمة تنفذ إلى قلب الواقع الحاضر. دون أن يكون لها

علاقة بالمبادىء العامة. إذ أن أحداً لم يُدرك قط قانوناً علمياً من قوانين الطبيعة عن طريق الحدس، أو وصل إلى قاعدة عامة من قواعد الواجب عن هذا الطريق. أن هذه الأمور تأتى نتيجة للتجميع البطىء للتجارب بحرص وعناية والمقارنة بينها.وعادة لانجد تفوقاً فى هذا القسم لاعند الرجال، ولاعند النساء، مالم تكن التجربة الضرورية من ذلك النوع الذى يستطيعون تحصيله بأنفسهم. لأن مايُطلق عليه اسم الحكمة الحدسية تعنى أن المرء يكون قادراً على تجميع الحقائق العامة من تجاربه الشخصية. ومن ثمَّ فإذا أتيح للنساء بالمصادفة فرصة الحصول، مثل الرجال، على نتائج تجارب الآخرين بالقراءة والتعليم(وأنا أستخدم كلمة المصادفة، عن عمد، لأعنى بها أنه ليس ثمة فرصة أمامهن، إذ فيما يتعلق بالمعرفة التى تعمل على تأهيلهن للامور الكبرى فى الحياة لاتوجد نساء متعلمات سوى اللائى علّمن أنفسهن)– لصرن أفضل وضعاً من الرجال بصفة عامة فيما يتعلق بالمؤهلات الضرورية للعمل الناجح وبمهارة. أنَّ الرجال الذين تعلموا تعليماً جيداً كثيراً ماينقصهم الحس بالواقعة الحاضرة، فلايرون فى الوقائع التى يطلب إليهم تناولها ماهو موجود حقاً، بل ماتعلموا أن يتوقعوه. غير أن هذه حالة نادرة بين النساء القادرات، إذ أن ملكة«الحدس» عندهن تحميهن منها. وعندما تتساوى التجارب والقدرات العامة بين الرجل والمرأة، فإننا نجد أن المرأة، عادة، ترى ماهوأمامها مباشرة أفضل كثيراً من الرجل. وهذه الحساسية نحو الحاضر هى الصفة الرئيسية التى تعتمد عليها القدرة على العمل، باعتبارها متميّزة عن القدرة النظرية. أنَّ اكتشاف المبادىء العامة هو أمر يتعلق بملكة الجانب النظرى. أما التمييز بين الحالات التى تنطبق فيها هذه المبادىء العامة أو لا تنطبق فهو الموهبة العملية: وينفرد النساء على نحو مانراهن الآن بهذه الموهبة. وأن كنتُ أعترف أنه لايمكن أن تكون هناك ممارسة عملية جيدة بغير هذه المبادىء العامة، وأن المركز الممتاز الذى تحتله سرعة الملاحظة بين قدرات المرأة قد يجعلها، بصفة خاصة، تقوم ببناء تعميمات متعجلة تعتمد على ملاحظاتها الشخصية. وإن كانت تجعلها، فى الوقت ذاته وبالقدر نفسه، على استعداد لتصحيح هذه التعميمات كلما اتسع نطاق ملاحظاتها. غير أن مايصحح هذا النقص هو وصولها إلى تجربة الجنس البشرى، أعنى هو المعرفة العامة وهى على وجه التحديد

أخطاء الرجل الذكى الذى علّم نفسه، والذى كثيرا مايرى مالايراه غيره ممن غرقوا فى غياهب الروتين، غير أنه يقع فى أخطاء بسبب عدم إلمامه بأشياء معروفة منذ أمد طويل، صحيح أنه اكتسب قدراً كبيراً من المعرفة الموجودة من قبل، وإلا لما استطاع أن يخطو خطوة واحدة على الإطلاق. لكن مايعرفه عنها إنما التقطه من شذرات متناثرات وبطريقة عشوائية مثله فى ذلك مثل النساء.

غير أن هذه الجاذبية بين عقول النساء وبين الحاضر، والواقع الفعلى، والحقيقى،قد تكون فى حد ذاتها مصدر أخطاء، لكنها كذلك ذات نفع عظيم فى تصحيح الخطأ المضاد. إنّ الانحراف الرئيسى الذى تتسم به العقول النظرية بما هى كذلك، يكمن أساساً فى النقص فى الإدراك الحسى والإحساس الدائم بالواقعة الموضوعية.وهم بسبب هذا النقص لايغضون الطرف فحسب عن التناقض بين الوقائع الخارجية ونظرياتهم، بل تعمى أبصارهم عن الغرض المشروع للفكر النظرى تماما. ويتركون قدراتهم النظرية تضل بعيداً فى مناطق لاتسكنها موجودات حقيقية، سواء أكانت موجودات حية أوجماد، بل مجرد ظلال وأشباح مشخصة خلقتها أوهام الميتافيزيقا، أو هى مجرد خليط من الكلمات، ثم يعتقدون أن هذه الأشباح هى الموضوعات المناسبة للفلسفة فى أعلى وأسمى صورها. ومن الصعب أن تجد ماهو أثمن فى قيمته عند رجل الفكر النظرى من التأملات. وهولا يشغل نفسه فى تجميع المعلومات عن طريق الملاحظة، بل تراه يقوم بتكوين هذه المعلومات بسلسلة من الأفكار ينظمها فى حقائق شاملة للعلم وقوانين السلوك. وليس هناك ماهو أثمن عنده من أن يقوم بهذه التأملات فى صحبة إمرأة حقيقية وتحت مراجعتها. فليس ثمة مايمكن مقارنته بهذه العملية فى المحافظة على أفكاره داخل نطاق الأشياء الحقيقية ووقائع الطبيعة الفعلية. أما المرأة فهى نادراً ماتجرى وراء التجريدات، لأن الاتجاه المعتاد لذهنها هو أن تتعامل مع هذه الأشياء فُرادى وليس فى مجموعات. واهتمامها الأكبر هو المشاعر الحالية للأشخاص(وهو ماترتبط به ارتباطاً وثيقا) مما يجعلها تفكر قبل كل شىء، عندما تدّعى تطبيق أى شىء تطبيقاً عملياً، فى الطريقة التى يؤثر بها هذا التطبيق فى الناس. وهذان الأمران يجعلانها نادراً ماتثق فى أى فكر نظرى يتغافل الأفراد، ويتعامل مع الأشياء كما لوكانت موجودة لصالح كائن

ما متخيَّل، أو مخلوق ابتكره الذهن فحسب، ولاينحل فى مشاعر الكائنات الحية.
وهكذا نجد أن أفكار النساء تفيد فى إضفاء طابع الواقعية على تفكير الرجال. كما أن أفكار الرجال تفيد فى إضفاء طابع الإتساع والشمول على تفكير النساء. أما فيما يتعلق بالعمق، كشىء متميز عن الاتساع، فإنى أشك حتى فى الوقت الحاضر فى أن النساء ينقصهن شىء، إذا ماقورن بالرجال فيه.

وإذا ماكانت الخصائص العقلية الموجودة الآن عند النساء ذات قيمة، على هذا النحو، حتى فى المساعدة على التفكير النظرى، فإنها تصبح أهم من ذلك كثيراً إذا ماكان الفكر النظرى قد قام بدوره ولم يبق سوى تطبيقه تطبيقاً عملياً لاستخراج نتائجه. ومن المحتمل ألا تقع النساء- للأسباب التى سبق ذكرها- فى الأخطاء المألوفة عند الرجال لتمسكهم بالقواعد فى الحالات الخاصة التى تخرج من الفئة التى تطبق عليها هذه القواعد، أو يحتاج فيها الأمر إلى تكيف خاص. دعنا الآن نتدبر مجالاً يعترف فيه بتفوق المرأة الذكية ألا وهو سرعة الفهم والادراك. أليست هذه الصفة من الصفات المرموقة التى تؤهل صاحبها للشئون العملية.. ؟! وكل شىء يعتمد بإستمرار، فى حالة الفعل على إتخاذ القرار بسرعة وحسم. ولكن لا شئ من هذا القبيل مطلوب فى حالة الفكر النظرى. ففى استطاعة المفكر المحض أن ينتظر ويطيل التدبر والتفكير، ويستطيع أن يجمع أدلة إضافية، فهو ليس مضطراً إلى إكمال فلسفته فى الحال حتى لا تفوته فرصة ما. كما أن القدرة على استخلاص أفضل النتائج الممكنة، من معطيات غير كافية، ليست فى الواقع عديمة الفائدة فى الفلسفة. وكثيراً مايكون فَرْضُ فروض مؤقتة تتسق مع جميع الوقائع التى نعرفها هو الأساس المطلوب للاستمرار فى البحث. غير أن هذه القدرة صفة مفيدة فى الفلسفة أكثر مما هى الصفة الرئيسية فيها. وفى استطاعة الفيلسوف أن يسمح لنفسه بأى وقت يشاء بالنسبة للعملية الرئيسية والفرعية على حد سواء فهو ليس فى حاجة إلى أن ينجز بسرعة مايقوم به، بل أنَّ مايحتاجه بالأحرى هو الصبر والتأنى، وأن يعمل ببطء إلى أن يتضح الغامض وتصبح الأضواء الناقصة كاملة، وينضج التخمين، ويتحول إلى نظرية. أما أولئك الذين يعملون فيما يمر سريعاً ويزول سريعًا، أعنى مع الوقائع الفردية وليس فى أنواع الوقائع - فإنهم على العكس من ذلك يحتاجون إلى سرعة التفكير أكثر من أى شخص آخر، ويلى ذلك القدرة على التفكير نفسها. فالشخص الذى لايستطيع أن يتحكم تحكماً مباشراً

فى ملكاته، وفى أحداث الفعل، قد لاتكون له ملَكَات على الاطلاق. فقد يكون صالحا للنقد، ولكنه لايصلح للعمل. والآن فإن هذا هو المجال الذى تتفوق فيه النساء، والمتشبهين من الرجال بالنساء، وهو تفوق معترف به. أما النوع الآخر من الرجال، مهما كان لديه من ملكات مرموقة، فإنه يصل ببطء إلى السيطرة الكاملة على هذه المشكلات: فالسرعة فى الحكم، والمبادرة فى العمل السليم، حتى فى الأشياء التى يعرفها أفضل من غيرها، لايظهران إلا على نحو تدريجى كنتيجة متأخرة لجهود شاق تحول فى النهاية إلى عادة.

وربما قيل إنَّ اتجاه النساء إلى التوتر العصبى بدرجة أكبر، قد يجعلهن غير صالحات للشئون العملية فى أى أمرسوى أمور الحياة المنزلية. إذ يجعلهن متغيرات منقلبات، يقعن بعنف تحت تأثير اللحظة الحاضرة، غير قادرات على الصمود والمثابرة، مرتابات فى قدرتهن على استخدام ملكاتهن الخاصة.، وفى اعتقادى أن العبارات السابقة تلخص الجزء الأكبر من الاعتراضات الشائعة التى تساق ضد صلاحية النساء للقيام بفئة عليا من الأعمال الجادة أو الخطيرة. غيرأن معظم هذه الاعتراضات ليس سوى طوفان من الطاقة العصبية التى تضيع سدى، وهى تتوقف عندما توجه هذه الطاقة نحو هدف معيَّن ومحدد. ولقد جاء الكثير منها أيضا نتيجة– واعية أو غير واعية– لاكتساب الثقافة. على نحو مايتضح لنا من الاختفاء الكامل، تقريباً، لنوبات«الهيستريا» والدوار منذ أن ابتعدت عن «الموضة» السائدة. وفضلا عن ذلك فإنه عندما ينشأ الناس، مثل نساء الطبقات الراقية (وإن كان ذلك أقل فى انجلترا عنه فى أى بلد آخر) تضرب من النباتات التى تنمو فى بيوت زجاجية لحمايتها من التعرض لتقلبات الجو والحرارة، وبغير تدريب على أية مهنة أو عمل يبعث الحيوية فى الدورة الدموية والجهاز العضلى، ويدفعهما إلى النمو، فى الوقت الذى يظل فيه الجهاز العصبى، وبخاصة فى جانبه العاطفى، فى حركة نشطة بطريقة غير طبيعية، فليس من الغريب أن ينشأوا، إذا لم يموتوا من الهزال، معرضين للخلل أو الجنون لأقل الأسباب، داخلياً وخارجياً على السواء، وبلا صلابة للقيام بأى عمل، عقلى أو بدنى، يتطلب مثابرة فى الجهود. غير أن النساء اللائى نشأن على العمل لكسب العيش لاتظهر فيهن هذه الخصائص السيئة. اللهم إلا إذاكن، بالطبع، يعملن أكثر مما ينبغى فى أعمال

تتطلب الجلوس وعدم الحركة لفترة طويلة وفى غرف غير صحية. أما النساء اللائى شاركن منذ الصغر أشقاءهن فى التربية البدنية الصحية، وفى الحرية البدنية، واللائى حصلن على قدر كاف من الهواء النقى، ومن التمرينات الرياضية حتى أخريات العمر- فنادراً مايتعرض للاصابة بالنوبات العصبية التى تجعلهن غير صالحات للشئون العملية. صحيح أن هناك نسبة معينة من الناس، من كلا الجنسين، ينطوى تكوينهم على درجة غير عادية من الحساسية العصبية، ويكون ذا طابع واضح إلى حد أنه يترك أكبر الآثر فى ظواهر حياتهم. وهذا التكوين وراثى مثل غيره من التكوينات الجسدية، وينتقل إلى الأبناء والبنات على حد سواء. لكن من الممكن، بل من المرجح، أن المزاج العصبى(كما يسمى) يرثه عدد من النساء أكبر من عدد الرجال. وسوف نفترض أن ذلك واقعة حقيقية، ثم دعنا نتساءل بعد ذلك: هل يتضح لنا أن الرجال من ذوى المزاج العصبى لايصلحون للقيام بالواجبات والمهمات التى يقوم بها الرجال عادة؟ فإذا كان الجواب بالنفى، فلم نقول أنّ النساء من ذوات المزاج العصبى لايصلحن للقيام بمثل هذه الأعمال؟! لاشك أن خصائص هذا المزاج يمكن أن تكون- داخل حدود معينة- عقبة فى سبيل نجاح بعض الوظائف، وأن كانت عاملا مساعداً فى وظائف أخرى. لكن عندما يكون العمل، مناسباً للمزاج، وفى بعض الأحيان حتى عندما لايكون مناسباً، فإنها تحقق أروع أمثلة للنجاح، يضربها باستمرار رجال من ذوى الحساسية العصبية العالية. فهم يتميّزون فى أدائهم العملى بهذه الحساسية بصفة خاصة.. كما أنهم معرضون للاثارة بدرجة أكبر من أصحاب الأمزجة الأخرى. ومن هنا تختلف قدرة الرجل منهم عندما يثار عن قدراته فى الحالة العادية، إذ يرتفع فوق ذاته- أن صحّ التعبير، ويفعل فى سهولة ويسر بعض الأمور التى يعجز تماما عن فعلها فى الأحوال العادية. غير أن هذه الاثارة النبيلة ليست مجرد لمحة خاطفة تنتهى فوراً- إلا فى الأجسام ضعيفة التكوين- دون أن تترك أى آثر دائم، ولاتتفق مع العمل المثابر الدءوب الذى يسعى لتحقيق هدف معين.. ومن سمات المزاج العصبى قدرته على تحمل الاثارة فى جهد طويل مثابر، وهو مانعنيه عندما نتحدث عن الروح. أنها تلك الطاقة التى تجعل حصان السبق الأصيل يجرى دون إبطاء حتى يقع ميتاً. وهى تلك الروح التى

مكنت عدداً كبيراً من النساء الرقيقات من التمسك والجلد لافى حالات الخطر فحسب، بل أيضا خلال سلسلة طويلة من التعذيب البدنى والنفسي. ومن الواضح أن أصحاب المزاج من البشر يصلحون، بصفة خاصة، لما نسميه بالجانب التنفيذى لقيادة الجنس البشرى، فهم المادة الخام للخطباء العظام، والدعاة العظام، ويختلف تأثيرهم اختلافاً واضحاً عن المؤثرات الأخلاقية. وقد يعتبر تكوينهم أقل ملاءمة للمواصفات المطلوبة لرجل الدولة فى وزارة أو لقاض من القضاة. ويصدق ذلك بصفة خاصة إذا ماترتب عليه بالضرورة أن يكون الانسان ذا المزاج العصبى والذى يستثار بسرعة فى حالة عصبية بصفة مستمرة ويمكن اثارته باستمرار. ،وأن كانت المسألة كلها مسألة تدريب ومران. وذلك لأن المشاعر القوية هى أداة وعنصر هام لضبط النفس بقوة: غير أن المسألة تقتضى تهذيبها فى اتجاه ضبط النفس. وعندما تكون على هذا النحو فإنها لاتشكل أبطال الاندفاع فحسب، بل أيضا وأبطال ضبط النفس. ولقد برهن التاريخ- وكذلك التجربة- عى أن أكثر الشخصيات انفعالا هى أكثرها صلابة فى الشعور بالواجب عندما يكون انفعالها قد تم تدريبه على أن يعمل فى هذا الاتجاه. فالقاضى الذى يصدر حكماً عادلاً فى قضية يكون لديه فيها مشاعر قوية نحو الجانب الآخر، يستمد من قوة هذه المشاعر نفسها إحساسه العارم بالالتزام بالعدالة يمكنه من انجاز انتصار كبير على نفسه. فالقدرة على هذه الحماسة الرفيعة التى تنتزع الشخص من شخصيته العادية(التى نألفها فى حياتنا اليومية) تترك أثرها فى هذه الشخصية المألوفة ذاتها. فقدراته وتطلعاته وطموحاته وهو فى هذه الحالة الاستثنائية تصبح النموذج الذى يقارن به مشاعره وأعماله ويقدرها على أساسه فى الأقوات الأخرى وتتخذ أغراضه المعتادة طابعا شكلّته وتمثلته لحظات الحماس الرفيع النبيل، على الرغم من أن هذه اللحظات لايمكن أن تكون سوى لحظات عابرة من لحظات الطبيعة البدنية للموجود البشرى. إذ لاتبيّن لنا تجارب الجنس البشرى، ولاتجارب الأفراد، أن أصحاب المزاج العصبى أقل صلاحية، فى المتوسط، للتفكير النظرى أو التطبيق العملى ممن هم أقل قابلية للاثارة العصبية: فلاشك أن الايطاليين والفرنسيين هم بطبيعتهم أكثر قابلية

للاثارة العصبية من السلالة التيوتنية Teutons[١] وإذا ما قارناهم بالانجليز على الأقل لوجدنا أن حياتهم العاطفية المعتادة أكثر استقرار بكثير: لكن هل كانوا اقل عظمة فى العلم، أو فى المسائل العامة، أو التفوق القانونى أو التشريعى أو الحرب؟! هناك أدلة كثيرة على أن اليونان كانوا من بين القدماء، مثل الأبناء والأحفاد الآن، من أكثر السلالات البشرية قابلية للاثارة، وليس ثمة مايدعو إلى التساؤل عن جانب من جوانب التفوق البشرى لم يبرّزوا فيه. ولقد كان لدى الرومان، فى الأعم الأغلب، وهم شعب جنوبى أيضا نفس هذا المزاج الأصلى، غير أن الطابع الصلب الذى لايلين لنظامهم القومى، مثل الاسبرطيين، جعل منهم النموذج المضاد للطابع القومى. حيث ظهرت أعظم قوة لمشاعرهم الوطنية، بصفة أساسية. فى حدة الطابع وتوقده الذى خلقه المزاج الأصلى، وأضفاه على المزاج المصطنع. وإذا كانت هذه الحالات تجسّد مايمكن أن يصبح عليه شعب هو بطبيعته سهل الاثارة، فإن شعب السلت Celt من الايرلنديين[٢] يقدم لنا مثلا من أوضح الأمثلة على مايمكن أن يصبح عليه شعب إذا ماتُرك وشأنه.(إذا ماأمكن أن نقول أن هذا الشعب قد تُرك وشأنه رغم أنه خضع لقرون طويلة لتأثير غير مباشر لحكومة سيئة، ولتدريب مباشر من الهيراركية الكاثوليكية(أى مراتب الكهنوت الكاثوليكى) والايمان المخلص الجاد بالديانة الكاثوليكية[٣]). ومن ثمّ فينبغى اعتبار الشخصية الأيرلندية مثلا لايخدم الغرض: ومع ذلك فكلما كانت ظروف الفرد إلى حد ما، ظروفا مواتية، فإنك لن تجد شعباً أظهر قدرة أعظم من الايرلنديين فى التفوق الفردى الذى ينطوى على أكبر قدر من التنوع المتعدد الأشكال، فمثل

---

(١) نسبة إلى التيوتون Teutons وهم شعب قديم يرجّح أنه جرمانى، عاش فى الجزء الشمالى من أوربا، ولقد غزا التيوتون الجزء الشمالى من ايطاليا عام ١٠٢-١٠١ قبل الميلاد، ولكن الرومان أنزلوا بهم هزيمة حاسمة، وكثيرا مايطلق مصطلح«السلالة التيوتونية» للدلالة على جميع الشعوب الجرمانية.(المترجم).

(٢) السلت مجموعة من الشعوب الناطقة باللغات السلتية التى لاتزال حية حتى اليوم فى ايرلنده واسكتلنده وويلز وغيرها. وهى فى الأصل شعوب كان مهدها جنوب غرب ألمانيا،ومن هناك انتشرت عبر فرنسا إلى شمال أسبانيا والجزر البريطانية(المترجم).

(٣) نشطت الكنيسة الكاثوليكية فى ايرلندا فيما بعد القرن الخامس الميلادى وأخرجت ابان هذه الحقبة علماء ومبشرين كثيرين، ساحوا فى انجلترا وأوربا، وجاء طلاب العلم ينهلون من الأديرة الايرلندية التى كانت وقتئذ ألمع الهيئات العلمية فى أوربا.(المترجم).

الفرنسيين إذا ماقارناهم بالانجليز، والايرلنديين بالسويسريين، واليونانيين أو الايطاليين بالألمان- كذلك سنجد النساء إذا ماقارناهن بالرجال، يستطعن فى المتوسط أن يقمن بنفس الأمور مع بعض التنوع فى جانب من جوانب التفوق، غير أنهن يقمن بها، إجمالاً، بنفس الاتقان. إذا مااتجهت تربيتهن، وتثقيفهن، إلى تصحيح جوانب النقص العارضة فى مزاجهن بدلا من تضخيمها. وليس عندى ذرة من الشك فى ذلك.

لكن إفرض أن من الصواب أن نقول أن عقول النساء بطبيعتها أكثر مرونة من عقول الرجال، وأقل قدرة على المثابرة لفترة طويلة فى جهد واحد ومستمر، وأكثر ملاءمة لتقسيم قدراتهن بين أمور عدة من السير فى طريق واحد إلى أن يبلغن أعلى نقطة يمكن بلوغها فى هذا الطريق: أنّ هذا الفرض قد يصلح تطبيقه على النساء على نحوماهن عليه الآن(وأن كانت هناك استثناءات عديدة وعظيمة لهذا الغرض)، كما أنه قد يُفسر لنا السبب فى بقائهن متخلفات عن أسمى ماوصل إليه الرجال فى الأمور التى يبدو أن المطلوب فيها، أكثر من غيرها، هو استغراق الذهن بأسره فى مجموعة واحدة من الأفكار والاهتمامات. ومع ذلك فإن هذا الفرق لايزال أيضا واحداً من الفروق التى لاتؤثر الا فى نوع واحد من الامتياز، وليس فى الامتياز بما هو كذلك، أو فى قيمته العملية: ويبقى بعد ذلك أن نبيّن ماإذا كان هذا الاستغراق لجانب واحد من جوانب الذهن فى موضوع معيّن هو الحالة الطبيعية الصحية للملكات البشرية حتى فى حالة التفكير والتركيز فى عمل واحد، أعنى فى حالات الاستخدام النظرى للعقل. وأنى لأعتقد أن مايكتسبه المرء من تطور يتعلق بهذا التركيز، يفقده من ناحية أخرى فيما يتعلق بالقدرة العقل على تحقيق الأغراض الأخرى من الحياة. اننى أعتقد إعتقاداً جازماً أن الذهن، حتى فى التفكير المجرد، يحقق نتائج أفضل كلما عاد، بين الحين والحين، إلى مشكلة صعبة، بدلاً من أن يتمسك بها ويتشبث بأهدابها بلا إنقطاع ذلك لأن الأغراض فى جميع الحالات، من أعلاها إلى أكثر الأغراض تواضعاً، لاسيما فى التطبيق العملى- ترتبط بقدرة على الانتقال السريع المباغت، من التفكير فى موضوع معَيّن إلى التفكير فى موضوع آخر، دون أن يترتب على ذلك إنهاك النشاط الايجابى للعقل من هذا الانتقال بين الموضوعين- وهى قدرة ثمينة للغاية ولاتقدر، وهى التى تملكها النساء بدرجة كبيرة ويتفوقن فيها، بفضل مرونة عقولهن وسرعة حركتها وهى

الخاصية التي يتهمن بها. وربما كانت هبة لهن من الطبيعة، لكنها بالقطع مكتسبة بفضل التدريب والتربية، لأن جميع الأعمال، تقريباً، التي تقوم بها النساء، تتعلق بمعالجة تفصيلات صغيرة، ولكنها متنوعة الانواع والاشكال، ولايستطيع العقل التركيز فى كل منها حتى ولو دقيقة واحدة، بل لابد له من الانتقال إلى موضوعات أخرى. أما إذا تطلب شيء ماتفكيراً أطول فلابد أن يسرقن وقتا فى لحظات متفرقة للتفكير فيه. والواقع أن القدرة التى تظهرها النساء على التفكير فى ظروف معينة وأوقات خاصة، وهى التى لابد أن يلتمس فيها أى رجل الاعذار لنفسه عن عدم استطاعة المحاولة- هى قدرة بارزة وقد لاحظها الكثيرون. وعلى الرغم من أن عقل المرأة قد لايكون مشغولاً إلا بأشياء صغيرة، فإنه لا يستطيع أن يسمح لنفسه أبداً بأن يخلو، مثل عقل الرجل فى كثير من الاحيان، عندما لايكون مشغولا بما اختار لنفسه أن يعمله فى حياته. فالمرأة تهتم فى الحياة العادية بالأشياء بصفة عامة، وليس فى استطاعتها أن تتوقف عن هذا الاهتمام مادامت الدنيا تسير من حولها.

ولكن ربما قال البعض أنَّ هناك دليلا من علم التشريح على تفوق القدرة العقلية عند الرجال إذا ماقورنت بالقدرة العقلية عند النساء، فالمخ عند الرجال أكبر فى حجمه من حجم المخ عند النساء. وأجيب أولا بأن هذه الواقعة نفسها مشكوك فيها. فلم يثبت مطلقا أن مخ المرأة أصغر حجما من مخ الرجل[١]. بل هو مجرد استنتاج من أن جسم المرأة بصفة عامة أصغر حجمًا من جسم الرجل، وإن كان هذا المعيار سوف يؤدى إلى نتائج غريبة، فالرجل الطويل ضخم الجثة لابد أن يكون، على هذا الأساس، متفوقًا جداً فى ذكائه على الرجل صغير الجسم. ولابد أن الفيل أو الحوت متفوقان تفوقًا هائلاً علي أفراد البشر. ويقول علماء التشريح أن حجم المخ فى الموجودات البشرية يختلف بدرجة تقل كثيراً عن حجم الجسم، أو حتي عن الرأس، ولا يمكن استنتاج حجم أحدهما من حجم الآخر. ومن المؤكد أن لبعض النساء مخاً فى حجم

(١) يبدو أن هذه الفكرة ظلت قائمة حتى القرن الحالى إلى أن حطمها أينشتين (١٨٧٩-١٩٥٥) بعد موته عندما درس العلماء«مخه»- الذى تبرع به- واتضح لهم أنه أصغر من الحجم المألوف، ومن ثم ظهرت نظرية جديدة تقول أن العبقرية لاتكمن فى ضخامة المخ أو حجمه بل فى التجاعيد وعمقها فى المخ البشرى. وهكذا أصبح صغر حجم مخ المرأة لاعلاقة له بذكائها.(المترجم).

مخ أى رجل. ويقال، على ماأعلم، أن رجلا وزن أنواعا كثيرة من المخ البشرى[١].
وانتهى فى نهاية بحثه إلى أن أثقل مخ وزنه (أثقل حتى من المخ الذى وزنه كويفييهCurver[٢]. وكان معروفا أنه (أثقل مخ حتى ذلك الوقت)- كان مخ إمرأة.
ولابد أن أقول من ناحية أخرى أن العلاقة بين المخ والقدرات العقلية لم تفهم بعد فهما سليماً حتى الآن، بل هى محل جدل كبير. وأن كنا لانستطيع أن نشك أن بينهما علاقة وثيقة. فمن المؤكد أن المخ هو العضو المادى للتفكير والشعور، وأنا أسلّم (بغض النظر عن النزاع العظيم الذى لم يحسم بعد بخصوص الأجزاء المختلفة من المخ وقدراتها الذهنية المختلفة). بأن المسألة ستكون غير طبيعية واستثنائية بالنسبة لكل مانعرفه من قوانين الحياة والتنظيم العضوى، وإذا كان حجم العضو لاصلة له على الاطلاق بالوظيفة التى يؤديها، وإذا لم تكن ضخامة الأداة عاملاً فى زيادة القدرة. ولكنه يكون استثناء أيضا، غير طبيعى بنفس القدر، إذا ماكان تأثير العضو يتم عن طريق ضخامته وحدها. ففى جميع العمليات الدقيقة فى الطبيعة- التى تعتبر من أدقها عمليات خلق الحياة، وعمليات الجهاز العصبى أكثر هذه العمليات دقة بما لاقياس له تتوقف اختلافات الأثر على الفروق الكيفية لجسم الفاعل بقدر ماتعتمد على الفروق الكمية سواء بسواء: وإذا كان الكيف فى الأداة يقاس بدقة العمل الذى تستطيع أن تقوم به واتقانه، فإنّ الدلائل تشير إلى أن الجهاز العصبى والمخ لدى النساء أدق، فى المتوسط، منهما لدى الرجال. بغض النظر عن الاختلاف فى الكيف فهو أمر يصعب التحقق منه، ومن المعروف أن كفاية العضو لاتتوقف على حجمه فحسب، بل على نشاطه أيضاً، ولدينا مقياس تقريبى لذلك يتمثل فى القوة أو الطاقة التى يدور بها الدم فيه، حيث أن كلاً من الاثارة وقوة التعويض تتوقفان أساساً على الدورة الدموية. ومن ثمّ فلن نندهش- إذ الواقع أنه افتراض ينسجم مع الاختلافات التى تمت ملاحظتها بالفعل بين العمليات الذهنية لدى الجنسين- إذا تبيّن أن الرجال فى المتوسط يتفوقون

---

(١) هذا الرجل الذى يشير إليه من هو رودلف فيركوR.Virchow(١٨٢١-١٩٠٢) وهو عالم أمراض ألمانى، واستاذ لعلم التشريح فى جامعة فتسبرج، واستاذ ثم مديراً لمعهد الأمراض فى برلين، وقد نشر كتابه الذى يشير إليه مل عام ١٨٥٧ (المترجم).

(٢) البارون جورج لوبولد كوفييه(١٧٦٩-١٨٣٢)عالم حيوان فرنسى كان استاذاً للتاريخ الطبيعى فى الكوليج دى فرانس. يعتبر رائد علم التشريح المقارن وضع كتبا كثيرة من أشهرها كتابه «دروس فى التشريح المقارن» ١٨٠٠-١٨٠٥ (المترجم).

فى حجم المخ، وأن النساء يتفوقن فى نشاط الدورة الدموية للمخ. والنتيجة التى ننتهى إليها، على أساس التماثل، ستجعلنا نتوقع ان هذا الاختلاف فى التنظيم يتطابق مع بعض الظواهر الشائعة التى نشاهدها بكثرة. فأولا وقبل كل شىء من حقنا أن نتوقع أن تكون العمليات الذهنية عندالرجال أبطأ، فلن يكونوا سريعى التفكير مثل النساء، ولاسريعى الشعور مثلهن. فالأجسام الضخمة تحتاج إلى وقت أطول لتصل إلى تأدية أفعالها على نحو تام. ومن ناحية أخرى إذا ماوصلت عقول الرجال إلى مرحلة العمل التام، فإنها تستطيع أن تتحمل عبئا أكبر من العمل. وستكون أكثر مثابرة فى الخط الأول الذى سارت فيه، ويكون من الصعب عليها أن تغير أسلوب عملها إلى أسلوب آخر. وإن كانت تستطيع الاستمرار فيما تقوم به من عمل فترة أطول دون أن تشعر بالضعف أو تحس بالارهاق. ألا يعنى ذلك أن الأمور التى يتفوق فيها الرجال على النساء هى تلك التى تتطلب أعظم قدر من الكدح، والطرق المستمر على فكرة واحدة، فى حين أن أفضل ماتفعله النساء هو مايجب أن يؤدى بسرعة؟! فمخ المرأة يتعب بسرعة، ويصيبه الانهاك أسرع مما يصيب الرجل. غير أن درجة الارهاق تجعلنا نتوقع أن يسترد عافيته ويستعيد قواه أسرع من الرجل أيضا. وأود أن أكرر أن هذه الفكرة مجرد افتراض خالص، وهى لاتمثل أكثر من مجرد اقتراح خط معين للبحث. ولقد سبق أن رفضت فكرة إننا يمكن أن نعرف على وجه اليقين أن هناك إختلافا طبيعياً على الاطلاق فى متوسط القدرة العقلية عند الجنسين، وأكثر من ذلك أن تعرف كُنه هذا الاختلاف. ولايمكن أن تعرف ذلك مادامت القوانين السيكولوجية المتعلقة بتكوين الشخصية لم تنل من الدراسة إلا أقل القليل، حتى ولو بطريقة عامة، فضلاً عن أنها لم تنطبق على هذه الحالة الجزئية بطريقة علمية على الاطلاق. فمادمنا نهمل، عادة، أوضح الاسباب لاختلاف الشخصية، كما أن المراقب لايلقى إليها بالاً، وتنظر إليها المدارس السائدة فى كل من التاريخ الطبيعى والفلسفة العقلية بشىء من الازدراء: فمنْ ذا الذى يوافق- سواء أكان يبحث عن المصدر الذى يميز أساساً الموجودات البشرية بعضها عن بعض- سواء فى عالم المادة أو فى عالم الروح- أقول مَنْ ذا البشرية بعضها عن بعض- سواء فى عالم المادة أوفى عالم الروح- أقو ل مَنْ ذا الذى يوافق على مهاجمة أولئك الذين يضلّون تفسير هذه الاختلافات باختلاف علاقات الموجودات البشرية بالمجتمع وبالحياة.

لقد تكونت العلاقات السائدة عن طبيعة النساء من تعميمات تجريبية محض بغير فلسفة وبغير تحليل، بل نراها تقوم على الأمثلة الأولى التى تفرض نفسها، حتى أن الفكرة الشائعة عنها تختلف باختلاف البلدان المختلفة وفقا لما يتيحه الرأى السائد والظروف الاجتماعية فى البلد، للنساء اللائى يعشن فيه من فرص للنمو، أو عدم النمو، بصفة خاصة. فالرجل الشرقى يؤمن أن المرأة بطبيعتها شهوانية جداً، ولك أن تطالع مايكتب عنها من أشياء سيئة على هذا الاساس فى الكتابات الهندية[١]. أما الرجل الانجليزى فهو يعتقد أن المرأة بطبيعتها باردة[٢]. أما الأقوال المنتشرة عن تقلب النساء فأصلها فرنسى فى الأعم الأغلب، منذ أبيات فرانسيس الأول المشهورة ومابعده وماقبله[٣]. ومن الملاحظات المألوفة فى انجلترا أن النساء أكثر ثباتا بكثير من الرجال. فقد اعتبر التقلب عيباً فى المرأة فى انجلترا قبل فرنسا بأمد طويل. فضلا عن أن المرأة الانجليزية، فى أعماقها، أشد خضوعا للرأى. ويمكن بهذه المناسبة أن نسوق ملاحظة

---

(١) من أقوال بوذا: «خير لكم من أن تقعوا بين أنياب نمر مفترس أو تحت ضربة سيف قاطع يفصل رأسكم عن جسدكم من أن تساكنوا إمرأة. أن إمرأة هذا العالم تشتاق أنّ تعرض قدها، وقوامها فى مشيتها ووقوفها فى جلوسها واضطجاعها.. انها ترغب فى أن تكون آية جمال لتقتنص قلوب الرجال.. انظروا إلى دموعها وبسماتها نظركم إلى عدو خاطف.. كذلك انظروا إلى كل حركة من حركاتها التى تستميل بها قلوب الرجال..» انجيل بوذا ترجمة عيسى سابا ١٩٥٣ -دار صادر ص١٠٧ (المترجم).

(٢) حصلت المرأة فى العصر الفكتورى على مركز مرموق بفضل إنكارها وتعففها عن النشاط الجنسى، واعتبارها رغبات الرجل الجنسية اثماً. وكانت الطهارة تبدو فى غاية الجاذبية بالنسبة للمرأة، حتى أنها بالغت فى تطبيق معاييرها فى اللباس والمظهر الصارم والإفراط فى الإحتشام. وكان مجرد الإشارة إلى سيقان النساء يعتبر منافيا للآداب. ولعل هذا مادعا الرجل الانجليزى إلى اعتبار المرأة باردة بطبيعتها. (المترجم).

(٣) فرانسيس الأول (أو فرانسو الأول) -(١٤٩٤-١٥٤٧) ملك فرنسا (١٥١٥-١٥٤٧) كان مثلا لحكام عصر النهضة، تجرد فى تصرفاته من الوازع الخلقى، مسرفا، منحلاً، مفرطا فى اختيار العشيقات. ولكنه كان أيضا راعياً للفنون والآداب، فبلغت النهضة الفرنسية فى عهده أوج إزدهارها. ولقد جعل هذا الملك للنساء مكانة عليا فى بلاطه ومن أقواله «أن البلاط الذى يخلو من النساء هو حديقة جرداء بغير زهور». وكان شاعر البلاط يقول: «أن المرأة الفرنسية كاملة لاعيب فيها، فالسرور رائدها وهى لاتعبأ بالمال. والفرنسيات مهما قلت أو سخرت منهن هن أروع أعمال الطبيعة» ويقول أيضا عندما تجد الغانيات عشيقاً يلوح بماسة أمام أعينهن الخضراء فإن رءوسهن تدور». وعاش الرهبان ورجال الدين أنفسهم هذه الحياة المتهتكة وصفهم شاعر بقوله: «أنهم لايتجاسرون على لمس المال، ولكنهم على استعداد لأن يمسكوا بأفخاذ النساء مع أنها أخطر بكثير!» (المترجم).

مفادها أن الرجال الإنجليز فى ظروف غير مواتية للحكم عما هو طبيعى أو غير طبيعى لاعند النساء فحسب، بل عند الرجال أيضا. أو بالنسبة للموجودات البشرية عموماً. على الأقل إذا لم تكن لديهم سوى التجربة الانجليزية يحكمون على أساسها: لأنه لايوجد مكان آخر فى العالم تخفى فيه الطبيعة البشرية قسماتها الأصلية إلى هذا الحد. فالانجليز أبعد- بالمعنى السيىء والمعنى الطيب على حد سواء- عن حالة الطبيعة من أى شعب آخر من الشعوب الحديثة. فهم نتاج المدنية والنظام اكثر من أى بلد آخر فى كبت كل ما يتعارض معه أكثر مما نجح فى القضاء عليه. فالانجليز لايسلكون طبقاً للقواعد فحسب، بل ويشعرون كذلك طبقاً لهذه القواعد، أكثر من أى شعب آخر: ففى البلدان الأولى، قد يكون الرأى السائد، ومتطلبات المجتمع أشد قوة من أى شىء آخر لكنا نستطيع أن نرى تحتها باستمرار همة الطبيعة الفردية، وكثيراً ماتقاومها: فقد تكون القواعد أقوى من الطبيعة،ولكن الطبيعة تظل موجودة باستمرار: أما فى انجلترا فإن القواعد قد أحلت نفسها، إلى حد كبير، محل الطبيعة. فالقسم الأكبر من الحياة لايسير تبعاً للميول فى ظل سيطرة القواعد، بل على أساس أنه ليس ثمة سوى السير طبقا للقواعد، ولاشك أن لذلك جانباً طيباً، وإن كان له أيضاً جانبه السيىء. ولكنه لابد أن يجعل الرجل الانجليزى غير مؤهل على الاطلاق، لإصدار أى حكم على الميول الأصلية فى الطبيعة البشرية من تجربته الشخصية. أما الأخطاء التى يقع فيها المراقبون فى البلدان الأخرى، فيما يتصل بهذا الموضوع، فهى من نوع مختلف. فإذا كان الرجل الانجليزى جاهلا فيما يتعلق بالطبيعة البشرية، فإن الرجل الفرنسى يصدر أحكاماً مبتسرة ومتحيّزة ومن ثم كان خطأ الرجل الانجليزى سلبيا، فى حين كان خطأ الرجل الفرنسى إيجابياً. وإذا كان الرجل الانجليزى يتصور أنّ الأشياء لاوجود لها لأنه لايراها قط، فإن الرجل الفرنسى يعتقد أنها لابد أن توجد دائما بالضرورة لأنه يراها. والرجل الانجليزى لايعرف الطبيعة، لأنه لم تكن لديه الفرصة لملاحظتها. أما الرجل الفرنسى فهو يعرف عادة قدراً كبيراً من المعلومات عنها. لكنه كثيراً ما يخطئ فهمها، لأن هذه المعلومات لم تصل إليه إلا مشوهة، لأن الحالة المصطنعة التى يفرضها المجتمع تخفى الميول الطبيعية للأشياء التى تخضع للملاحظة بطريقتين مختلفتين: أما إبادة الطبيعة أو تحويل شكلها. وفى الحالة الأولى لايبقى سوى آثار هزيلة من الطبيعة يمكن دراستها. أما فى الحالة الثانية فهناك الشىء الكثير. غير أن هذا الشىء الكثير يمكن أن يمتد فى أى اتجاه غير الاتجاه الذى تنمو فيه الطبيعة نمواً تلقائياً.

لقد سبق أن ذكرتُ أننا يمكننا الآن أن نعرف عن الاختلافات الذهنية بين النساء والرجال مقدار مافيها من جوانب طبيعية ومافيها من جوانب صناعية، وما إذا كانت هناك إختلافات طبيعية على الاطلاق. وإذا افترضنا تنحية جميع الأسباب الصناعية للاختلاف فما هو الطابع الطبيعي الذى سيتكشف بعد ذلك؟. إننى لن أشرع فى محاولة ماسبق أن أعلنتُ أنه مستحيل. غير أن الشك لن يحول دون التخمين، وحيثما لايمكن بلوغ اليقين، فهناك مع ذلك وسيلة للوصول إلى درجة من الاحتمال والترجيح. أنَّ أو ل نقطة -وهى أصل الاختلافات التى نلاحظها بالفعل- هى أسهل نقطة يمكن أن توضع موضع التفكير، وسوف أحاول الاقتراب منها بالطريقة الوحيدة التى يمكن بواسطتها الوصول إليها. وأعنى بها تتبع النتائج العقلية للمؤثرات الخارجية. فليس فى استطاعتنا أن نعزل الموجود البشرى عن الظروف المحيطة به، بحيث نستطيع أن نميّز ما الذى يكون عليه هذا الموجود عن طريق الطبيعة. ولكن فى استطاعتنا أن نتدبر ماهو عليه بالفعل، وماذا تكون الظروف المحيطة به، وما إذا كان أحدهما قادراً على إنتاج الآخر.

ودعنا الآن نتناول الحالة الوحيدة التى تقدّمها لنا الملاحظة، وهى الحالة التى تظهر فيها دونية النساء عن الرجال واضحة، لو أننا قبلنا مجرد القوة البدنية. ليس هناك انتاج فى الفلسفة، أو العلم، يمكن أن يعد من الدرجة الأولى أنتجته امرأة، فهل هناك وسيلة لتفسير ذلك، دون أن نفترض أن النساء بطبيعتهن، عاجزات عن مثل هذا الانتاج..؟امن حقنا، فى البداية، أن نتساءل عما إذا كانت التجربة توفر أسسا كافية للاستقراء؟! فلم يكد يمضى ثلاثة أجيال مع استثناءات قليلة جداً، منذ أن بدأت النساء محاولة استخدام قدراتهن فى الفلسفة أو العلم أوالفن. ولم تكثر محاولاتهن على الاطلاق إلا فى الجيل الحاضر، وهى محاولات لاتزال حتى يومنا الراهن قليلة للغاية فى كل مكان باستثناء فى فرنسا وانجلترا، ومما له أثر فى هذا الموضوع أن نتساءل هل يمكن أن يطهر عقل لديه موهبة التفوق المرموق فى الفكر النظرى أو الفن الخلاّق، فى هذه الفترة الزمنية الضيقة، واعتماداً على المصادفات وحدها، بين النساء اللائى سمحت لهن أذواقهن وأوضاعهن الشخصية، بتكريس أنفسهن لهذه المسائل؟! ففى جميع الأمور التى كان لديهن وقت فيها، ولاسيما فى الميدان الذى إنشغلن به مدة

أطول من غيره وأعنى به ميدان الأدب(فى النثر والشعر على حد سواء). حققت المرأة قدراً كبيراً من النجاح، وحصلت على درجة من الامتياز، ونالت أرفع الجوائز وأكثرها عدداً، إلى حد لم يكن يتوقع أحد أكثر منه فى هذه الفترة الزمنية القصيرة. وإذا ما عدنا إلى الوراء قليلاً إلى بداية الفترة الزمنية التى بدأت فيها هذه المحاولات لوجدنا أن عدد النساء كان قليلاً جداً، ومع ذلك فقد كان هناك مَنْ نجحن بامتياز. فلقد كان اليونان، باستمرار، يعتبرون سافو Sappho من بين شعرائهم العظام[1]. ومن حقنا أن نفترض أن مرتيس Myitis التى قيل أنها كانت معلمة بندار Pindar[2]. وكوريـــنا Corinna[3]، تلميذته التى انتزعت منه جائزة الشعر خمس مرات، لابد أنهما كانتا، على الأقل، على شىء من الامتياز يسمح باقتران اسميهما باسم هذا الشاعر العظيم. وإذا كانت اسبازيا Asasia [4]. لم تخلف لنا أية كتابات فلسفية، فإن من المعترف به أن سقراط كان يلجأ إليها فى طلب العلم، واعترف بنفسه أنه ناله منها.

أما إذا نظرنا فى أعمال النساء فى العصور الحديثة، وقارناها بانتاج الرجال –سواء فى ميدان الأدب أو الفن – لوجدنا أن الدونية التى لاحظناها من قبل تنحل من تلقاء نفسه إلى شىء واحد فحسب، وانْ كان جوهريا، ألا وهو: النقص فى الأصالة. لا النقص التام والشامل – لأن أى انتاج عقلى له قيمة ينطوى على أصالة خاصة به لأنه

(١) سافو (ازدهرت حوالى عام٦١٠ إلى حوالى ٥٨٠ق.م) شاعرة يونانية من مواليد جزيرة Lesbos. رفعها الاغريق إلى مرتبة تكاد تضاهى مرتبة هيوميروس. قال عنها أفلاطون«يقولون أنَّ ربات الفنون تسع، ألا ماأكثر غباءهم، ألا فليعلموا أن سافو اللسبوسية هى العاشرة! قارن د. امام عبدالفتاح امام«أفلاطون..والمرأة»ص١٢٢ مكتبة مدبولى بالقاهرة. ولم يبق لنا من آثارها غير شذرات تنم عن حب عظيم للطبيعية. ومقطوعات غزلية متقدة العاطفة.(المترجم).

(٢) بندار(٥٨١–٤٣٨ ق.م)أعظم الشعراء الغنائيين عند اليونان، كانت قصائده من النوع الذى يُنشد بمصاحبة الجوقة، وصلنا من أغانيه ٤٤أغنية، كما نظم أناشيد النصر اشادة بالانتصارات التى كان يحرزها الابطال فى الالعاب الرياضية.(المترجم).

(٣) شاعرة غنائية يونانية عاشت فى عصر الشاعربندار، ولدت فى «تناجر»،وأقامت فى طيبة.يقال أنها كانت تلميذة لهذا الشاعر لكنها تفوقت عليه فى خمس قصائد غنائية. ولم يبق لنا من هذه القصائد الغنائية سوى شذرات قليلة (المترجم).

(٤) كتبنا عنها فصلا كاملا فى كتابنا«نساء..فلاسفة» وهو العدد الرابع من سلسلة«الفيلسوف.. والمرأة» أصدرته مكتبة مدبولى بالقاهرة (المترجم).

من تصور العقل نفسه وليس نسخة أو صورة مكررة من شيء آخر- إن الأفكار الأصيلة، بمعنى الأفكار غير المستعارة بل التى استمدت من ملاحظات المفكر الخاصة ومن العمليات العقلية- كثيرة جداً فى كتابات النساء، لكنهن لم ينتجن شيئا حتى الآن من الأفكار الجديدة اللامعة والمضيئة التى تعد مرحلة من مراحل الفكر[1]. ولا مـن التصورات الجديدة الأساسية فى الفن التى تفتح آفاقا لاتجاهات محتملة لم تُعرف من قبل، وتؤدى إلى تأسيس مدارس جديدة. فأعمالهن تقوم، فى الأعم الأغلب، على الرصيد المتوفر من الفكر، وانتاجهن فى مجالات الخلق لا يخرج كثيرا عن الأساليب الموجودة، وهذا هونوع النقص الوحيد الذى يظهر فى إنتاج المرأة، لأنه فيما يتعلق باتقان التنفيذ، والتطبيق التفصيلي للفكر، وكمال الأسلوب، فليس ثمة نقص. فأفضل روائيين عندنا من حيث تكوين القصة، ومعالجة التفاصيل، كانوا، فى الأعم الأغلب، من النساء. ولايوجد فى الأدب الحديث كله أفضل بيانا فى نقل الفكر من أسلوب «مدام دى ستايل»[2]، ولاأروع، فى امتيازه الفنى الخالص، من نثر«مدان صاند»[3] التى يؤثر أسلوبها الرشيق فى الجهاز العصبى مثلما تفعل سيمفونية من سيمفونيات هايدن[4]، أو موتسارت[5]. انَّ الأصالة العالية، كما سبق أن ذكرت، هى التى

(١) كان ذلك فى القرن التاسع عشر، أما فى القرن الحالى فلم تعد عبارة«مل» مقبولة مع وجود أسماء لامعة فى مجال الفلسفة مثل سوزان ستنج (١٨٨٥-١٩٤٣)وحنة أرندت(١٩٠٦-١٩٧٥) وسيمون دى بوفوار(١٩٠٨-١٩٨٦)وغيرهن(-المترجم).

(٢) مدام دى ستايل Madame de Stael(١٧٦٦-١٨١٧) أديبة وناقدة فرنسية.ابنة«جاك نيكر»وزير المالية الشهير فى عهدلويس السادس عشر عارضت نابليون بونابرت فابعدها عن باريس. اشتهرت بصالونها الأدبى الذى كان يختلف إليه نخبة من رواد الفكر والأدب فى عصرها(المترجم).

(٣) اسم«جورج صاند»(١٨٠٤-١٨٧٦)هو الاسم القلمى للروائية الفرنسية آماندين اورودبين التى برعت فى تصوير الحياة فى الريف. من أشهر آثارها «قصة حياتى»عاشت قصتى حب مثيرتين الأولى مع الشاعر الفرنسى«الفرد دى موسيه». والثانية مع الموسيقار البولندى شوبان(المترجم).

(٤) فرانز جوزيف هايدن(١٧٣٣-١٨٠٩)موسيقار نمساوى يعتبر أحد ألمع الوجوه فى تاريخ الموسيقى، وواحداً من أبرز أعلام الموسيقى الكلاسيكية فى القرن الثامن عشر. تكشف أعماله عن توازن كامل بين الشكل والمضمون. وضع مائة وأربع سيمفونيات من أشهرها«الساعة»عام ١٧٩٤و«لندن» عام ١٧٩٥ .(المترجم).

(٥) موتسارت Mozait(١٧٥٦-١٧٩١)مؤلف موسيقى وعازف بيان نمساوى. وضع ٤١ سيمفونية. يعدّ أحد أعظم عباقرة الموسيقى فى جميع العصور، يقال أنه بدأ بالتأليف وهو طفل. من أشهر أعماله«زواج «فيجارو» عام١٧٨٦ . و«أوبرادون جيوفانى عام١٧٨٧(المترجم).

تنقصهن أساساً، والآن دعنا نرى ماإذا كانت هناك طريقة يمكن أن نفسر بها هذا النقص.

دعنا نتذكر أولا أنه فيما يتعلق بالفكر المحض، فإنه طوال تلك الفترة من وجود العالم، وابان تطور الثقافة، التى أمكن فيها الوصول إلى أفكار جديدة مثمرة وعظيمة بقوة العبقرية وحدها، وبقدر يسير من الدراسة السابقة وتجميع المعلومات طوال ذلك الوقت لم تنشغل النساء بالفكر النظرى على الاطلاق. فمنذ أيام هيباشيا[١] حتى عصر الاصلاح الدينى، تكاد تكون هلويزا[٢] الشهيرة المرأة الوحيدة التى كان من الممكن بالنسبة لها أن تقوم بشىء من هذا القبيل. ونحن لانعرف مقدار مافقده الجنس البشرى مما كان لديها من قدرة على التفكير النظرى بسبب المأساة التى عاشتها. ومنذ أن بدأت أعداد كبيرة من النساء يتجهن إلى التفكير الجاد- فإن الاصالة لم تكن قط مسألة سهلة بالنسبة لهن. فجميع الافكار، تقريبا، التى يمكن الوصول إليها بقوة الملكات الأصيلة وحدها، كان الناس قد وصلوا اليها منذ أمد بعيد، وأصبحت الأصالة الآن، بأى معنى رفيع للكلمة، عسيرة المنال لاتصل إليها سوى العقول التى تدربت باحكام، ونفذت ببصيرة ثاقبة فى نتائج التفكير السابق. لقد كان مستر موريس[٣]، فى ظنى،

(١) هيباشيا Hypatia فيلسوفة الاسكندرية الشهيرة(٣٧٠-٤١٥م) وابنة «ثيون Theon»أستاذ الرياضيات فى متحف الاسكندرية. ورثت عن والدها قدراته الرياضية. ذاع صيتها فى الثقافة القديمة قتلها مجموعة من رهبان صحراء النطرون ومثلوا بجثتها على نحو بشع ثم قذفوا إلى النار بأعضاء جسدها.. الخ. قارن د.امام عبدالفتاح امام «نساء.. فلاسفة فى العالم القديم» مكتبة مدبولى بالقاهرة(المترجم).

(٢) هلويزا Heloisa(١١٠١-١١٦٤)تلميذة اللاهوتى الفرنسى بطرس ابيلارد (١٠٥٧-١١٤٢) وحبيبته. كانت فى السابعة عشرة وهو فى التاسعة والثلاثين. وكانت العلاقة بينهما فى البداية سرية إلى أن حملت الفتاة ثم ولدت ابناً. فقام أهل الفتاة بقطع أعضاء بطرس الجنسية وهو نائم!. دخل بعدها «ديرسانت دنى» فى ضواحى باريس ودخلت حبيبته «هلويزا» «دير ارجنتى» قارن د. امام عبدالفتاح امام«الفيلسوف المسيحى.. والمرأة» العدد الثالث من سلسلة الفيلسوف والمرأة مكتبة مدبولى بالقاهرة عام١٩٩٦(المترجم).

(٣)هو اللاهوتى الإنجليزى«سير فرد ريك موريس F.Maurice (١٨٠٥-١٨٧٢)من أتباع الكنيسة الرحبة. والمؤسس الرئيسى للاشتراكية المسيحية ومؤلف عدة كتب. هامة منها«ديانات العالم وعلاقاتها بالمسيحية» عام ١٨٤٣ والفلسفة الخلقية والميتافيزيقية عام١٨٤٨. غير أن الفكرة التى يشير إليها مل عرضها سيرموريس فى مقال له فى «مجلة وستمنسر» عدد اكتوبر عام ١٨٢٧(المترجم).

هو الذى لاحظ عن العصر الحديث أن أكثر مفكريه أصالة هم أولئك الذين عرفوا كل ما قاله السابقون عليهم معرفة تامة: وسوف يستمر الحال على هذا النحو من الآن فصاعدا، فكل حجر جديد فى الصرح ينبغى أن يوضع الآن فوق احجار أخرى كثيرة، حتى أن كل منْ يتطلع إلى المساهمة فى هذا الصرح فى المرحلة الحالية، فإن عليه أن يقوم بعملية طويلة من التسلق، وحمل المواد معه. فكم عدد النساء اللائى قمن بعمل من هذا القبيل؟. ربما كانت «مسز سمر ڤيل»[1] هى وحدها من بين النساء التى تعرف الآن القدر المطلوب من الرياضيات للقيام باكتشاف جديد: فهل يُعدّ دليلا على نقص النساء، أنه لم يحدث أنْ كانت واحدة من شخصين أو ثلاثة ممن ارتبطت اسماؤهم إبان حياتهم بتحقيق انجاز مذهل فى العلم؟! هناك امرأتان: منذ أن أصبح الاقتصاد السياسى علما[2]، يعرفان القدر الكافى منه للكتابة فيه كتابة مفيدة: فكم رجلاً من بين الرجال الذين لاحصر لهم ممن كتبوا فى الموضوع فى نفس الفترة، نستطيع أن نقول عنه- بصدق-شيئا أكثر من ذلك؟! وإذا لم تكن هناك امرأة حتى الآن يمكن أن نقول عنها إنها من كبار المؤرخين، فمن هى المرأة التى اتيحت لها فرصة التدريب الضرورى فى هذا الميدان؟! وإذا لم تكن هناك امرأة يمكن أن تعد من كبار علماء اللغة، فمنْ هى المرأة التى درست اللغة السنسكريتية(اللغة الهندية القديمة)أو اللغة السلاڤية (اليوغسلافية القديمة لاسيما فى كرواتيا)، أو الأبجدية القوطية أو لغة الفرس أصحاب الشروح على الأبستاق؟[3]. وحتى فى الشئون العملية، نحن نعلم قيمة

---

(١) مارى سمرڤيل M.Someville(١٧٨٠-١٨٧٢)عالمة وكاتبة اسكتلندية فى الرياضيات والعلم الطبيعى. أذاعت ميكانيكا العالم الفرنسى «لابلاس» بين المثقفين الانجليز. قامت بتأليف عدة كتب منها«أحاديث حول العلم الطبيعى»عام١٨٣٤ ،«علم الجزيئات والميكرسكوب»عام١٨٠٦ . سميت كلية«سمرڤيل» فى اكسفورد على اسمها تخليدا لذكراها (المترجم).

(٢) لعل«مل» يقصد بهذه الاشارة إلى امرأتين كتبتا فى الاقتصاد السياسى على وجه التحديد الأولى: جين مارست J.Marcet مؤلفة كتاب«أحاديث حول الاقتصاد السياسى» لندن عام ١٨١٦ . والثانية: «هاريت مارتينو» مؤلفة كتاب«نماذج توضيحية عن الاقتصاد السياسى» فى تسعة مجلدات لندن عام ١٨٣٢-١٨٣٤(المترجم).

(٣) الأبستاق Avesta هو الكتاب المقدس فى الديانة الزراد شتية والكلمة فارسية تعنى«المتن». وهناك Zend أى الشروح على الأبستاق- أى الشروح على المتن. وكل من تعلق بالشروح وحدها =

أصالة العبقرية التى لم تتعلم. انها تعنى اختراع صور بدائية، لشيء سبق اختراعه بالفعل ثم أدخلت عليه تحسينات كثيرة متعاقبة. وعندما يتاح للمرأة فرصة الاعداد المناسب والذى يطلب من الرجال الآن حتى يصل إلى مرتبة مرموقة من الاصالة، فسوف يكون لدينا الوقت الكافى لنبدأ فى الحكم، عن طريق التجربة، على قدرة المرأة وأصالتها.

ولاشك أنه كثيراً مايحدث أن شخصاً لم يدرس كثيراً من أفكار الآخرين فى موضوع معين بدقة كافية، ولكن خطرت له فكرة- عن طريق الحكمة الطبيعية- يستطيع أن يعلنها، لكنه لايستطيع إثباتها، ومع ذلك فهى يمكن أن تنضج حتى تصبح اضافة هامة إلى المعرفة: غير أن الفكرة لن تحظى حتى ذلك الحين بحقها من التقدير إلى أن يأتى شخص آخر تكون لديه المؤهلات السابقة المطلوبة فيتناولها بالدراسة والاختيار، ويضفى عليها الشكل العلمى والعملى ويضعها فى مكانها المناسب بين الحقائق الموجودة فى العلم والفلسفة فهل المفروض أن هذه الأفكار المفيدة لاتخطر على بال النساء..؟! الواقع أنها تخطر بالمئات لكل إمرأة مثقفة..! غير أن معظم هذه الأفكار يضيع أدراج الرياح لعدم وجود الزوج أو الصديق الذى لديه المعرفة الأخرى التى تمكنه من تقديرها التقدير الصحيح ويبرزها أمام العالم: وحتى عندما نعرض كل هذه الأفكار أمام العالم فإنها تبدو- فى العادة- أفكاره هو، وليست أفكار صاحبتها الحقيقية. فمن ذا الذى يستطيع أن يقول لنا ماهو عدد الافكار التى تعد من أكثر الافكار أصالة- مما تقدم به الكتاب الرجال- وتكون المرأة هى مؤلفها الأصلى؟! ولايكون دور الرجل فى هذه الحالة سوى التحقق من هذه الأفكار وابرازها للعالم؟! إذا كان لى أن أحكم على حالتى الشخصية، فلابد لى أن أقول أنها، فى الواقع، تمثل قسماً كبيراً جداً من أفكارى[1].

=أطلقوا عليه لقب«زندى» أى الذى لايتمسك بالمتن أو الجوهر، ويقال أنها اللفظ الذى تحول فى اللغة العربية فيما بعد إلى «زنديق»(المترجم).

(١) هذا هو ماأعلنه مل صراحة فى إهدائه كتاب الحرية إلى زوجته السيدة هاريت تيلور التى أحبها أكثر من واحد وعشرين عاما قبل أن يتزوجها عام١٨٥١ . حيث يعلن أنه مدين لها بأفضل =

وإذا ماانتقلنا من ميدان الفكر النظرى الخالص إلى مجال الأدب، بالمعنى الضيق لهذا اللفظ، والفنون الجميلة، لوجدنا سبباً واضحا جداً يفسر لمَ كان أدب النساء، فى تصوره العام وقسماته الرئيسية، محاكاة لأدب الرجال؟ لكن لم كان أدب الرومان، كما ردد النقاد بكثرة، أدباً غير أصيل، بل مجرد محاكاة لآدب اليونان؟! لأن اليونان، ببساطة، جاءوا أولا. فلو افترضنا أن النساء كن يعشن فى بلد آخر غير البلد الذى يعيش فيه الرجال ولم يقرأن على الاطلاق أيا من كتاباتهم، لكان لهن أدبهن الخاص. أما والحال على ماهى عليه الآن فإننا نجد أن النساء لم يخلقن أدباً لانهن وجدن أمامهن أدباً رفيعاً بالفعل. ولو لم تحدث فترة توقفت فيها معرفة اليونان والرومان، أو لو أن عصر النهضة الأوربية قد جاء قبل بناء الكاتدرائيات القوطية[1]- لما بُنيت هذه الكاتدرائيات على الاطلاق. كما أننا نجد أن محاكاة الأدب القديم أدت إلى توقف التطور الأصلى للأدب فى فرنسا وايطاليا حتى بعد أن بدأ هذا التصور يشق طريقه. وجميع النساء اللائى كتبن مؤلفات كن تلميذات لكتاب عظام من الرجال والصور الأولى للرسام، حتى وان كان رفائيل[2] لايمكن تمييز أسلوبها عن أساليب أستاذه فى الرسم. بل حتى موتسارت لا تبدو أصالته القوية فى مقطوعاته الأولى، ذلك لأن السنوات بالنسبة للفرد الموهوب تقابل الأجيال بالنسبة للجماهير. وإذا كان أدب النساء مكتوب عليه أن يحمل فى النهاية طابعاً جماعياً يختلف عن طابع الأدب عند الرجال، اعتمادا على اختلاف الميول والنزعات الطبيعية بينهما- فلابد أن يمضى وقت طويل

=أفكاره يقول«إلى ذكرى حبيبتى التى تبعث فى نفسى الحسرة والشجن، ذكرى مَنْ كانت مصدر إلهامى، كما كانت إلى حد ما، المؤلف الذى كتب أفضل ماكتبت..الخ» راجع ترجمتنا لكتاب«أسس اللبرالية السياسية»ص١١٥ أصدرته مكتبة مدبولى بالقاهرة (المترجم).

(١) طراز معمارى نشأ فى الجزء الشمالى من فرنسا وانتشر فى أوربا الغربية، من منتصف القرن الثانى عشر إلى نهاية القرن الخامس عشر للميلاد. وتتميز الكاتدرائيات القوطية- والمبانى القوطية عموما- بالضخامة والارتفاع الشاهق وبكثرة النوافذ حتى تستغرق القسم الأكبر من الجدران، والاقواس والعقود الحادة ومن أشهرها«كاتدرائية كولون» التى بدأ تشييدها عام١٢٤٨ (المترجم).

(٢) رفائيل(١٤٨٣-١٥٢٠) رسام ومهندس معمارى إيطالى، يعتبر أحد أعظم الفنانين العالميين فى مختلف العصور. أسهم فى زخرفة الفاتيكان. من أشهر أعماله «مادونا» و «الدفن» والعذراء. إلخ (المترجم).

جداً قبل أن يتحرر أدب النساء من نفوذ الأنماط السائدة بحيث تقوده وترشده ميوله هو. لكن إذا لم يثبت، كما أعتقد، أن هناك ميولا طبيعية مشتركة بين النساء وتميز عبقرية المرأة عن عبقرية الرجل، فسوف يكون لكل كاتبة فردية بينهن ميولها الفردية الخاصة التى مازالت حتى يومنا الراهن متجمدة بتأثير الأنماط السابقة: وسوف يتطلب الأمر أجيالا كثيرة، قبل أن تتطور فرديتهن تطورا كافياً إلى حد يستطعن معه السير قُدماً رغم تأثير هذه الأنماط بل ومقاومتها.

ويبدو الدليل الواضح، فى الفنون الجميلة بمعناها الصحيح، على نقص الملكات الأصلية عندالمرأة عنها عند الرجل، يبدو لأول وهلة فى أقوى صوره: مادام فى استطاعتنا أن نقول(كما يقال عادة)أن الرأى العام لايستبعدهن من هذه المجالات، وإنما يشجعها بينهن. ومنها يتألف القسم الأكبر من تعليمهن فى الطبقات الغنية. ومع ذلك فقد أخفقن فى هذا الميدان، اكثر مما حدث فى ميادين أخرى كثيرة، فى الاقتراب من أعلى مكانة مرموقة بلغها الرجال. غير أن هذا القصور لايحتاج إلى تفسير أكثر من الواقعة المعروفة والمألوفة، والتى تصدق، بصفة عامة، على الفنون الجميلة اكثر مما تصدق على أى شيء آخر، وأعنى بها التفوق الهائل للمحترفين على الهواة. فالنساء فى الطبقات المثقفة، يتلقين جميعاً، تقريبًا، دراسة فى فرع أو أكثر من فروع الفنون الجميلة، ولكن لا يكسبن عيشهن منها أو يصلن إلى مركز اجتماعى مرموق عن طريقها، ذلك لأن النساء الفنانات كن جميعاً من الهواة وليست الاستثناءات الموجودة إلا من النوع الذى يؤكد هذه الحقيقة العامة. فالمرأة تتعلم الموسيقى لالكى تؤلف قطعاً موسيقية بل لكى تقوم بالعزف فحسب. ومن هنا فإن الرجال يتفوقون على النساء فى مجال الموسيقى من زاوية التأليف الموسيقى فقط. والفن الوحيد الذى تمارسه المرأة كمهنة، إلى حد ما، أو احتراف تكسب منه عيشها هو«فن التمثيل المسرحى Histrioic». ومن المعترف به أن المرأة فى هذا المجال تتساوى مع الرجل أنْ لم تفقه. وحتى تكون المقارنة عادلة، يجب أن تكون مقارنة بين إنتاج النساء فى أى فرع من فروع الفن، وانتاج الرجال الذين لايتخذون من هذا الفرع مهنة أو حرفة. فمن المؤكد أن النساء ، فى مجال التأليف الموسيقى على سبيل المثال، قد أنتجن أشياء لاتقل جودة

بأية حال عما أنتجه الهواة من الرجال. وهناك الآن عدد قليل جداً من النساء يحترفن الرسم، وقد بدأن فعلا يظهرن نبوغا حقق مايمكن أن نتوقعه منهن. فحتى الرسامون الذكور (مع الاعتذار للمستر رسكن (Ruskin) [1]. لم تخرج من بينهم شخصية عظيمة خلال القرون الأخيرة. وسوف يمضى وقت طويل قبل أن يتحقق ذلك، أما أن الرساميين القدامى قد بلغوا شأوا بعيداً تفوقوا فيه على الرسامين المحدثين، فإن السبب يرجع إلى أن الرجال الذين كانوا يكرسون أنفسهم للرسم كانوا من طبقة عليا، ففى القرنين الرابع عشر والخامس عشر كان الرسامون الإيطاليون أكثر رجال عصرهم ثقافة، وكان معظمهم من أصحاب الثقافة الموسوعية والقدرات الشاملة. مثل عظماء الرجال من اليونان. غير أن الفنون الجميلة كانت فى عصرهم بالنسبة لمشاعر الناس وتصوراتهم، من بين أسمى المجالات التى يستطيع الإنسان أن يتفوق فيها. وكان الناس عن طريقها، يصلون إلى ما لا يستطيعون الوصول اليه الآن اللهم الا بالتفوق فى مجال السياسة أو ميدان القتال: أعنى اما عن طريق مصاحبة الحكام أو التساوى مع علية القوم من النبلاء. أما فى العصر الحديث، فإن الرجال الذين يقتربون من هذا المستوى يتجهون إلى ميادين أخرى أكثر أهمية من الرسم بالنسبة لسمعتهم وفائدة العالم الحديث. ولا يتجه إليه رجال من أمثال «رينولدز» [2] أو «تيرنر» [3] إلا نادراً (وأنا لا أدعى أن لى رأيا فى مركزهما بين عظماء الرجال») أما الموسيقى فهى تنتمى الى نظام آخر، لأنها لا تتطلب نفس القدرات العامة للذهن، بل يبدو أنها تعتمد أكثر على المواهب

(١) جون رسكن John Ruskin (١٨١٩ - ١٩٠٠) كاتب وناقد فنى. كان ذا أثر رئيسى فى تكوين الذوق الفنى العام فى انجلترا فى عهد الملكة فيكتوريا. من أشهر آثاره: «الرسامون المحدثون»، وأيضاً «مصابيح فن العمارة» عام ١٨٤٩ (المترجم).

(٢) السير يشوع رينولدز Sir Joshua Reynolds (١٧٢٣ - ١٧٩٢) رسام انجليزى يعتبر عند بعض النقاد أعظم الرسامين الانجليز فى كل العصور. تميزت لوحاته بغنى الألوان. من أشهر لوحاته «سن البراءة» و«كيتى فيشر بوصفها كليو بطرة» (المترجم).

(٣) جوزيف وليم تيرنر J.W.Turner (١٧٧٥ - ١٨٥١) رسام رومانسى بريطانى برع فى استخدام اللون والضوء على نحو أصيل جعله أحد الفنانين الإنجليز القلائل الذين تركوا أثراً فى أعمال رسامى القارة الأوربية. من أشهر أعماله «هانيبال يعبر جبال الألب» عام ١٨١٢ و«ديدو تبنى قرطاجة» عام ١٨١٥ (المترجم).

الطبيعية، وقد يندهش المرء من أنه لا يجد امرأة من بين المؤلفين الموسيقيين العظماء ولكن حتى هذه الموهبة الطبيعية تحتاج للدراسة والتفرغ الاحترافى حتى يمكن أن تتاح لها فرصة إبداع الأعمال العظيمة والملاحظ أن البلدين الوحيدين اللذين انتجا موسيقيين من الدرجة الأولى، حتى بين الرجال هما ألمانيا وايطاليا وهما بلدان ظلت النساء فيهما متخلفات كثيراً حتى عن انجلترا وفرنسا من حيث الثقافة العامة والخاصة فى آن معاً- فالنساء فى هذين البلدين كن، بلا مبالغة، قليلات التعليم جداً، ولايعملن على تنمية أية ملكة من الملكات الرفيعة للذهن. ولابد أن الرجال، فى هذين البلدين، من لهم دراية بمبادىء التأليف الموسيقى كانوا بالمئات، بل ربما كانوا بالآلاف وهو الأرجح. فى حين أن النساء لايزيدن على العشرات: حتى أننا هنا كذلك، عندما نأخذ المتوسط، لايحق لنا أن نتوقع ظهور امرأة واحدة ممتازة فى مقابل خمسين رجلا ممتازا بين المؤلفين سواء فى ألمانيا أو ايطاليا.

وهناك أسباب أخرى كثيرة- إلى جانب تلك التى ذكرناها- تساعد على تفسير ظاهرة بقاء النساء متخلفات عن الرجال حتى بالنسبة للأعمال المتاحة لكليهما. فمن ناحية هناك قلة ضئيلة من النساء اللائى يسمح لهن وقتهن بممارسة هذه الأعمال. وقد يبدو ذلك قولا ينطوى على مفارقة، غير أنه واقعة اجتماعية لاشك فيها، فوقت كل امرأة وأفكارها تتطلب منها اشباع قدر كبير من المطالب السابقة فى الشئون العملية. فهناك أولا الاشراف على الشئون العائلية،والانفاق المنزلى، الذى يشغل، على الأقل، إمرأة واحدة فى كل أسرة وهى، فى العادة، المرأة الناضجة التى اكتسبت خبرة، اللهم الا إذا كانت الأسرة من الثراء بحيث تنيب عنها فى هذه المسائل شخصاً بأجر يقوم عنها بهذه المهمة، وتتحمل بعد ذلك كل ماتتعرض له من ضياع واسراف نتيجة لهذا النوع من الادارة المنزلية والاشراف على شئون الأسرة. وحتى إذا لم يكن ذلك مرهقا من أى جانب آخر، فهو متعب جداً من حيث التفكير، لأنه يتطلب يقظة مستمرة، وعينا ساهرة لايفوتها شىء من أدق التفصيلات، كما يعرض مسائل تحتاج إلى تدبرها وحلها، وقد تكون مسائل متوقعة أو غير متوقعة فى كل ساعة من ساعات اليوم. وليس فى استطاعة المرأة المسئولة عن هذه الأمور أن تنفض يدها منها تماما. أما إذا كانت هذه المرأة فى مركز وأوضاع مادية تعفيها من هذه الأمور- إلى حد ما- فإنه

لايزال يقع عليها عبء ترتيب وتنسيق علاقة الأسرة بغيرها من الأسر: أو مايسمى«بالواجبات الاجتماعية». وكلما قلّ ماتتحمله من الواجب الأول، إزداد عبء الواجب الثانى فى العادة: مثل حفلات العشاء، والموسيقى، والدعوات المسائية، والزيارات الصباحية، وكتابة الخطابات، وكل مايستتبع هذه الأمور من واجبات، وذلك كله إلى جانب الواجب المرهق الذى يفرضه المجتمع على النساء وحدهن. بأن يجعلن أنفسهن موضع الاعجاب من الناحية الاجتماعية، فالمرأة الذكية من طبقات المجتمع العليا تجد مايشغلها تماما فى استخدام مواهبها لتحصيل قواعد السلوك المهّذب واتقان فنون الحديث. فإذا نظرنا إلى الجانب الخارجى من الموضوع فحسب: لوجدنا أن قدراً كبيراً من التفكير الذى تمارسه كل النساء اللائى يعلق قيمة على أناقة الملبس(ولا أعنى الملبس الغالى، وإنما العناية بالذوق والعرف الطبيعى والمصطنع)والعناية بملابسهن، وربما أيضا العناية بملابس بناتهن. انَّ القدر الكبير من التفكير الذى ينفق فى هذه الأمور، كان يكفى وحده لتحقيق نتائج محترمة فى الفن، أو العلم، أو الأدب، ويستهلك بالفعل قدراً كبيراً من الوقت والجهد العقلى كان يمكن أن يتوافر لميدان من هذه الميادين[1]. ولو كان الممكن أن يؤدى هذا العدد الكبير كله من الاهتمامات العملية الصغيرة(التى تكون كبيرة بالنسبة للنساء)إلى وجود وقت فراغ لدى النساء، أو إلى توفير الكثير من الجهد، أو حرية التفكير، بحيث يستطعن تكريسها للفن أو التفكير النظرى، لكان يمكن أن يكون لديهن رصيد أصيل من النشاط أكبر كثيراً مما هو موجود، لدى الغالبية العظمى من الرجال، غير أن ذلك ليس كل شيء، بل هناك

---

(١) يبدو أن الجهد العقلى الذى يبذله الرجل ليتمكن من الوصول إلى الحقيقة هو نفس الجهد الذى يبذله للوصول إلى الفكرة السليمة عما هو صواب فى مسائل الزينة، وماهو صواب من مبادئ الفن الثابتة.. كما أن مركز الكمال واحد، رغم أن المركز هنا فى نطاق أضيق. ولتوضيح ذلك بمثال نذكر«موضة الملابس» التى تسمح بوجود ذوق جميل وذوق ردىء. أن مكونات الملبس تتغير على الدوام بين المكونات العظيمة والمكونات الصغيرة، ومن القصير إلى الطويل، وانْ كانت الصورة العامة تظل باقية، إذ تظل نفس الملابس العامة ثابتة نسبيا، رغم ثباتها على أساس واه جدا. لكنه أساس ينبغى أن يعتمد عليه الذوق فى الملبس. ومن يبتكر شيئا يلقى نجاحا فى هذا المضمار، أو الذى يلبس على أحسن ذوق، يستطيع، فى الأعم الأغلب، أن يكشف عن مهارة مماثلة إذا استخدم نفس الحكمة فى أغراض أعظم. أو يصل إلى نفس الذوق السليم فى أرفع أعمال الفن. راجع سير يشوع رينولدز «أحاديث» الحديث السابع (المؤلف).

بالاضافة إليه مهام الحياة العادية الرتيبة التى تلقى على كاهل المرأة، إذ ينتظر منها أن يكون وقتها وقدراتها دائما تحت تصرف كل انسان. أما الرجل فإذا لم تكن لديه مهنة تعفيه من مثل هذه المطالب، وأكثر من ذلك إذا لم يكن لديه عمل ما، فإنه لن يضير أحداً إذا ماكرس وقته لشيء ما. فانشغاله فى هذا الشيء يعد عذرا مقبولاً لعدم استجابته لكل طلب عارض يطلب منه. فهل يمكن أن تُعدّ مهام المرأة ولاسيما تلك التى تختارها لنفسها بحرية- عذرا لها عن عدم القيام بما يسمى بالمطالب الاجتماعية؟! الحق أن واجباتها الضرورية المعترف بها لاتكاد تسمح لها بمثل هذه الأعذار، ولاتعفيها من هذه المطالب. فهذه الاعذار تقتضى وجود مرب فى الأسرة أو شيء آخر غير مألوف، ليكون لها الحق فى تفضيلها مطالبها الخاصة على إرضاء الآخرين. فهى لابد أن تظل باستمرار تحت تصرف شخص ماأوكل شخص بصفة عامة. فلو كان لديها دراسة خاصة أوعمل ما، فلابد أن تنتهز أية فرصة أو فسحة صغيرة من الوقت تحدث مصادفة- لتقوم فيها بهذه الدراسة. وهناك امرأة مشهورة[1] تقول بحق فى كتاب آمل أن يرى النور قريبا: أن كل شيء تفعله المرأة يتم فى أوقات متفرغة وطارئة، فهل نندهش بعد ذلك لأنها لم تبلغ مراتب مرموقة فى مسائل تتطلب اهتماماً مستمراً، وتركيزاً للاهتمام الرئيسى فى الحياة؟ أنَّ الفلسفة، على سبيل المثال، تتطلب ذلك، بل يتطلبه الفن، قبل أى شيء آخر، الذى يقتضى، إلى جانب تكريس التفكير والمشاعر- تدريب اليد باستمرار للوصول إلى مستوى رفيع من المهارة.

وهناك اعتبار آخر يضاف إلى ذلك كله. فهناك درجة من الاتقان فى المهن العقلية والفنون المختلفة تكفى لأن يكسب المرء عيشه عن طريقها. وهناك درجة أعلى يتوقف عليها الانتاج الضخم الذى يخلو إسم صاحبه. وهناك بواعث معينة تكفى لبلوغ الدرجة الأولى لدى كل من يتخذ من هذا العمل مهنة له: أما الدرجة الثانية فلايكاد

(١) هذه المرأة التى يشير إليها«مل» هى، على الأرجح، فلورنس نايتنجيلFlorence Nightingale (١٨٢٠-١٩١٠)وهى مصلحة انجليزية فى القرن التاسع عشر عرفت باسم«السيدة التى تحمل المصباح فى يدها». ولدت فى فلورنسا بايطاليا من أسرة ثرية، ودرست فن التمريض، وعملت فى مستشفى لندن لرعاية المرضى من النساء عام١٨٥٣. ثم استطاعت أن تجمع خمسين ألفا من الجنيهات الاسترلينية لاقامة مؤسسة لفن التمريض. كانت أول امرأة تنال وسام الاستحقاق Oreader of Merit عام ١٩٠٧. غير أن الكتاب الذى يشير اليه«مل» كان- فيما يبدو- معروفاً لديه لكنه لم ينشر قط، ومن ثمّ لم ير النور كما كان الفيلسوف يتمنى!(المترجم).

يصل إليها كل مَنْ كانت لديه، في فترة مامن فترات حياته، رغبة عارمة في الشهرة. وليس هناك حافز أقل من ذلك، في العادة، يجعل المرء يتحمل العمل الشاق المضنى الذى يقتضيه على نحو مطلق، حتى في حالة أعظم المواهب الطبيعية- أية مكانة مرموقة في الأعمال التى في حوزتنا منها بالفعل آثار رائعة تدل على أسمى درجات العبقرية. والآن: فإن النساء نادراً ماتكون لديهن مثل هذه الرغبة العارمة في الشهرة سواء أكان السبب في ذلك طبيعياً أو مصطنعاً إذ ينحصر طموحهن، عادة، في نطاق أضيق من ذلك. فالنفوذ أو هذه الرغبة في التأثير تتلخص في أن تكون موضع إعجاب، أوحب من جانب أولئك الذين يرونهن بأعينهن: وهن يقتنعن تماماً من الاحتراف بدرجة من المعرفة أو الفن، أو الانجازات الأخرى، تمكنهن من تحقيق هذه الرغبة في التأثير دون أن يسعين إلى الارتفاع عنها. وتلك سمة من سمات شخصية المرأة لابد من مراعاتها عندما نحكم عليها على نحو ماهي عليه الآن. وأن كنتُ لاأعتقد، على الاطلاق، أنها سمة متأصلة فيها، وإنما هي فحسب نتيجة طبيعية للظروف التى تعيش فيها. أما حب الشهرة عند الرجال فقد عملت التربية، وكذلك الرأي العام على تشجيعه، إذ أن «احتقار الملذات والاتجاه نحو العمل الشاق» لذاته يعتبر جزءا من «الروح النبيلة» حتى لو تحدثنا عنها على أنها«موطن الضعف الأخير»[1]. وتحفز الروح ماتتيحه الشهرة في كل مجالات الطموح. بما في ذلك الحظوة لدى النساء، في الوقت الذى تكون فيه جميع هذه الأمور مغلقة أبوابها أمام النساء، بل ان الرغبة في الشهرة تعد هي نفسها جرأة لاتليق بالأنثى. وإلى جانب ذلك كله كيف يمكن ألا تتركز اهتمات المرأة كلها في الانطباعات التى تتكون عنها عند أولئك الذين يدخلون في حياتها اليومية، لاسيما وأن المجتمع قد حدّد أن تكون جميع واجباتها متجهة نحوهم، كما عمل على أن تكون كل راحتها معتمدة عليهم؟! والرغبة الطبيعية في الحصول على احترام الآخر قوية عند المرأة بقدر قوتها عند الرجل. غيرأن المجتمع رتّب الأمور

(١) هذه العبارات للشاعر الانجليزى جون ملتون J.Milton(١٦٠٨-١٦٧٤)وقد ذكرها في قصيدة رثاء بعنوان«ليسيداسLyeidas» نظمها عندما غرق صديقه الشاب ادوارد كنج،وأسهم ملتون في كتاب تذكارى عن كنج بهذه القصيدة التى دعا فيها إلى احتقار الملذات، الذى اعتبره جوهر الروح النبيلة، كتب القصيدة عام١٦٣٨ (المترجم).

بحيث لا تستطيع بلوغ التقدير العام فى الحالات العادية إلا عن طريق تقدير زوجها وأقاربها من الذكور، فى حين أن تقديرها الخاص عن طريق تفوقها الفردى ممنوع عليها، وقل مثل ذلك بشأن ظهورها فى أى وضع تكون فيه غير تابعة لرجل. انّ من لديه أقل قدرة على تقدير الحياة المنزلية والاوضاع الاجتماعية، وعادات الحياة كلها، وتأثيرها على العقل، من السهل عليه أن يرى فى هذا التأثير تفسيراً كاملاً لجميع الاختلافات والفروق البارزة، تقريبا، بين الرجال والنساء، بما فى ذلك جميع الفروق التى توحى بالدونية.

أما فيما يتعلق بالفروق الأخلاقية، بوصفها شيئاً متميزاً عن الفروق العقلية. فإن هذا التمييز يكون، عادة، لصالح النساء، إذ يقال انهن أفضل من الرجال وهى مجاملة جوفاء، لابد أن تثير إبتسامة مليئة بالمرارة عند كل امرأة تعتز بنفسها طالما، أنه لايوجد موقف آخر فى الحياة تنص قواعده المعترف بها على أن الأفضل عليه أن يطيع الأسوأ، ويكون ذلك مناسبا تماما وطبيعياً تماما. وإذا كان لهذه العبارة العقيمة أية قيمة فلا يكون ذلك إلا من حيث هى اعتراف من الرجال بالتأثير الفاسد للسلطة لأنها، بالقطع، هى الحقيقة الوحيدة التى تثبتها هذه العبارة، ان كانت حقيقة، أو تقوم على الأقل بتوضيحها. والواقع أنه على الرغم من أن تأثير العبودية مسيء على الجانبين(العبد والسيد) ،فإن تأثيرها على العبيد أقل سوءا منه على السادة فهى ربما أحالتهم إلى وحوش ضارية، فمن المفيد للطبيعة الأخلاقية أن تكبح، وحتى لو كان ذلك عن طريق أن النساء أقل من الرجال. وأنا لاشك على الاطلاق أن نفس هذه العبارة تصدق على العبيد من الزنوج وبنفس القوة. فاولئك الذين يعيشون تحت سيطرة آخرين لايستطيعون ارتكاب الجرائم كثيراً، مالم يمكن ذلك بأمر سادتهم ولخدمة أغراضهم. ولستُ أعرف مثلا صارخا على عمى العالم، بما فى ذلك قطيع الدارسين من الرجال، أكثر من الطريقة التى يتجاهل بها ويتغاضى عن أثر الظروف الاجتماعية، وتحقيره لطبيعة النساء العقلية، ومغالاته الغبية فى مسألة طبيعتهن الأخلاقية.

وقد يسمح لعبارات المجاملة عن تفوق النساء فى الخير الأخلاقى، أن تقترن بالتحقير الخاص لأنهن أكثر عرضة للتحيّز الأخلاقى. ولقد قيل لنا أنّ النساء لايستطعن مقاومة تحيزهن الشخصى: وأحكامهن فى المسائل الكبرى مغلّفة بأهوائهن أو نفورهن، وإذا افترضنا أن ذلك صحيح فإن الأمر لايزال يتطلب البرهنة على أن النساء أكثر تعرضا

للخطأ من الرجال، لاتباعهن المشاعر الشخصية، حتى ولو أهتم الرجال بمصالحهم الشخصية.

ويبدو أن الفارق الرئيسي إذن هوأن الرجال ينحرفون عن خط الواجب والصالح العام، بدافع من مصالحهم الذاتية، في حين أن النساء(ولا يسمح أن تكون لهن مصالح ذاتية خاصة)يفعلن ذلك بدافع من اعتبار شخص أخر. كما ينبغي ألا يغرب عن بالنا أيضاً أن التربية كلها التى تتلقاها النساء من المجتمع تغرس فيهن الشعور بأن الأفراد المتصلين بهن هم الوحيدون الذين لهم عليهن حق، الوحيدون الذين يُطلب إليهن الاهتمام بمصالحهم، في حين يتركن غرباء، فيما يتعلق بالتربية، حتى بالنسبة للأفكار المبدئية التى تفترضها مقدمًا أية نظرة ذكية للاهتمامات الأوسع نطاقا أو الأهداف الأخلاقية الرفيعة. ومعنى ذلك أن الشكوى ضدهن تنحل من تلقاء ذاتها إلى مايلي: إنهن، يؤدين الواجب الوحيد الذى تعلمنه، باخلاص أكثر مما ينبغي، وهو الشيء الوحيد، تقريبا، الذى يُسمح لهن بممارسته.

ان تنازلات المتميزين لغير المتميزين نادراً ماتحقق بدافع أفضل من قدرة غير المتميزين على انتزاعها، حتى أنه يحتمل أن أيةحجة ضد امتياز الجنس، لاتهتم بها الغالبية العظمى من الناس، إلا اهتماماً بالغ الضآلة. مادام في قدرتهم أن يقولوا لأنفسهم أنّ النساء لايشكين من ذلك. ولاشك أن هذه الواقعة تمكن الرجال من الاحتفاظ بامتيازهم غير العادل فترة أطول. وانْ كانت لاتجعل هذا الامتياز أقل ظلماً، ويمكن أن يقال الشيء نفسه بالضبط عن النساء في«حريم»، الرجل الشرقي: فهن لايتذمرن من عدم السماح لهن بحرية المرأة الأوربية.بل يعتقدون ان نساءنا جريئات بطريقة لاتطاق وعلى نحو يخلو من الأنوثة[1]. ومن النادر جداً أيضاً أنْ يتذمر الرجال من النظام العام للمجتمع، ذلك لأنهم لم يعرفوا بوجود أي نظام آخر في أى مكان من العالم[2].

---

(١) للأسف أن ذلك مايحدث الآن في عالم المرأة حتى أن استاذنا المرحوم د.زكي نجيب محمود كتب أكثر من مرة عن «ردة في عالم المرأة»بعد التطور الرائع الذى حققته المرأة العربية بصفة عامة، والمصرية بصفة خاصة، في أوائل هذا القرن.(المترجم).

(٢) للأسف أيضا أن ذلك مايحدث الآن في عالم الرجل عندما نجد عشرات المثقفين يدافعون عن الحكم الدكتاتورى وكأن لسان حالهم يقول أهناك ضرب آخر من الحكم؟ وهل عرف تاريخنا غير حكم الطغيان؟ ؟ راجع كتابنا عن «الطاغية» الطبعة الثالثة مكتبة مدبولي بالقاهرة عام١٩٩٧ (المترجم).

والنساء، عموما، لايتذمرن من نصيبهن، وان تذمرن، فإن ذلك يظهر فى الواقع كثيراً فى كتابات النساء، ولا يشك أحد فى أن لهذا التذمر أى هدف عملى. ذلك لأن شكاواهن، مثل شكاوى الرجال عندما يظهرن سخطهن بصفة عامة على الحياة البشرية، ليس القصد التعبير عن لوم لأحد أو المطالبة بأى تغيير. لكن على الرغم من أن النساء لايتذمرن من **سلطةالأزواج**، فإنّ كل واحدة منهن تشكو من زوجها عموما، أو من أزواج صديقاتها، والشيء نفسه يحدث فى جميع حالات العبودية، على الأقل فى بداية حركة التحرر، فأقنان الأرض[1] لم يتذمروا قط فى بداية الأمر من سلطة سادتهم وانما من طغيانهم فحسب. ولقد بدأ عامة الشعب بالمطالبة ببعض الامتيازات الداخلية القليلة. وكانت الخطوة الثانية أنهم طالبوا باعفائهم من الضرائب التى تفرض عليهم دون رضاهم. لكنهم كانوا- حتى ذلك الوقت- يشعرون أنه تطاول لايليق إذا ماطالبوا بالمشاركة، أو بأى نصيب، فى سلطة الملك وسيادته. ووضع النساء فى اليوم الراهن، هو الحالة الوحيدة التى لايزال الناس ينظرون فيها إلى التمرد ضد القواعد المقررة بنفس النظرة السابقة التى كانوا ينظرون بها إلى حق الرعايا فى التمرد ضد الملك: فالمرأة التى تنضم إلى أية حركة لايوافق عليها زوجها تجعل من نفسها شهيدة، حتى لوكان فى وسعها أن تكون رسولاً يبشر بالمبادىء، إذ فى وسع الزوج، قانوناً، أن يوقف هذا التبشير، فلا يمكن أن نتوقع من النساء أن يكرسن أنفسهن لتحرير المرأة، قبل أن يكون الرجال، وبأعداد وفيرة، على استعداد للانضمام إليها فى هذا الموضوع.

* * *

(١) «أقنان الأرض» هم العبيد الذين يكونون ملكا للأرض لا لصاحبها، بمعنى أنه إذا باع هذه الأرض، فإن البيع يتضمن فى الحال بيع العبيد معها فهم أشبه بالأدوات أو الآلات التى ترتبط بالأرض. ومن هنا لايجوز بيعهم فى استقلال عن الأرض(المترجم).

الفصل الرابع

« تحرير المرأة من قيودها »

من مميزات تحرير المرأة :

- أن تقوم العلاقات البشرية على العدل لاالظلم . .

- مضاعفة الملكات العقلية المتاحة لخدمة البشر . .

- توجيه تأثير النساء في الغالبية العظمي من مشاعر البشر ومعتقداتهم . .الخ .

«مـل»

الفصل الرابع
«تحريرها المرأة من قيودها»

يبقى أمالنا سؤال، لايقل فى أهميته عن الموضوعات التى سبق أن ناقشناها، وسوف يطرحه بالحاح المعارضون الذين اهتزايمانهم، إلى حد ما، بالنقطة الرئيسية. وهذا السؤال هو: ماهى الفائدة المرجوة، أو الخير المتوقع، الذى يمكن أن يعود علينا، من التغييرات التى نطالب بها، فى عاداتنا ومؤسساتنا..؟! هل سيكون الجنس البشرى أفضل فى أي جانب إذا ماتحررت النساء..؟! وإذا لم يكن الأمر كذلك فلماذا نزعج أرواحهن وعقولهن بمحاولة القيام بثورة اجتماعية باسم الحق المجرد..؟!

من الصعب أن نتوقع أن يُطرح مثل هذا السؤال فيما يتعلق بالتغييرات المقترحة فى أوضاع النساء فى الزواج. فألوان العذاب والمعاناة، والأمور اللاأخلاقية، والشرور من كل لون، التى تنشأ فى حالات لاحصر لها، بسبب استعباد أفراد من الرجال لأفراد من النساء- شيء مرعب جدا لانستطيع أن نغض عنه الطرف. انّ الأشخاص الذين لايفكرون، أوغير المخلصين، يحصون فقط تلك الحالات الصارخة أوالقصوى، أو التى ذاعت بين الناس- ويقولون عنها انها حالات استثنائية من الشرور. ولكن لاأحد يستطيع أن يغمض العينين فلا يراها ويعترف بوجودها، بل بقسوتها فى كثير من الحالات. ومن الواضح تماما أن إساءة السلطة لايمكن أن يكبح جماحها تماما طالما أن السلطة باقية. وذلك لأن السلطة لا تمنح للفضلاء من الرجال فحسب، ولا للمحترفين أو المهذبين منهم، بل تمنح للرجال بصفة عامة: وأحيانا لأشدهم وحشية وأعتاهم إجراما. وليس هناك من كابح سوى الرأى العام. غير أن أمثال هؤلاء الرجال لايصل إليهم فى العادة من الرأى العام سوى آراء مَنْ على شاكلتهم. فإذا لم يطغ أمثال هؤلاء، بوحشية، على الموجود البشرى الوحيد الذى يرغمه القانون على تحمل أى شيء منهم(وهو المرأة)- فلابد أن يكون المجتمع قد وصل بالفعل إلى جنة رضوان. ولن تكون هناك ثمة حاجة بعد ذلك لقوانين تكبح جماح نزعات الرجال السيئة. ولابد أن تكون«استريا»Astraea[1]. وقد عادت مرة أخرى إلى الأرض، وأصبح لها معبد حتى

(١) آلهة العدالة فى الأساطير اليونانية والرومانية. ابنة كبير الآلهة زيوس، والربة تيمس، وأخت«مورو»، عاشت على الأرض ابان العصر الذهبى، ولكنها هربت عندما أصبح البشر أحرارا. =

فى قلب أسوأ رجل. انّ قانون العبودية فى الزواج يعبر عن تناقض صارخ مع جميع مبادىء العالم الحديث، ولكل تجربة مرت بها هذه المبادىء ببطء وألم. أنها الحالة الوحيدة الآن، بعد الغاء رق الزنوج، التى يوضع فيها موجود بشرى بكامل قواه العقلية تحت رحمة موجود بشرى آخر على أمل ألا يستعمل هذا الأخير ماخُوّلّ اليه من سلطة الا لخير الشخص الخاضع ولمصلحته. فالزواج هو بالفعل حالة العبودية الوحيدة التى يعرفها القانون الانجليزى. فلم يعد هناك، من الناحية القانونية.، عبيد سوى ربة كل منزل.

ومنّ ثم فلن يكون هذا الجانب من الموضوع هو الذى يحتمل أن يطرحه السؤال: إذن ماالفائدة من طرحه..Cui Bono ؟! قد يقال لنا أنّ كفة الشر سوف ترجح كفة الخير، الا أن وجود الخير كحقيقة واقعة مسألة لاشك فيها. غير أنه فيما يتعلق بالسؤال الأكبر الخاص بازالة قيود النساء– أعنى الاعتراف بمساواتهن بالرجال فى كل مايتعلق بحقوق المواطنة– وفتح أبواب جميع الأعمال المحترمة أمامهن، وكذلك التعليم والتدريب اللذين يؤهلان لهذه الأعمال– هناك أشخاص كثيرون لا يكفيهم أن يكون هذا التفاوت غير عادل وليس لهذه اللامساواة أى مبرر مشروع، بل إنّ هؤلاء يحتاجون أن نحدد لهم المزايا الواضحة التى تعود علينا بازالة هذا التفاوت.

فلنقل لهم منذ البداية أن هذه المزايا هى أولا وقبل كل شىء تنظيم العلاقات البشرية كلها تنظيما كلياً شاملاً يقوم على العدل وليس الظلم. وماتظفر به الطبيعة البشرية من مغنم هائل من جراء هذا التنظيم لايكاد يكون من الممكن بلوغه بأمثلة توضيحية، ولايمكن أن يلقى عليه ضوء أقوى من ذلك إذا ماصيغ فى مجرد كلمات بالنسبة لشخص ترتبط لديه الكلمات بمعنى أخلاقى. فجميع النزعات والميول الأنانية، وعبادة الذات وتفضيلها تفضيلا غير منصف– وهى الصفات السائدة بين البشر،

=واتخذت مكانها فى دائرة أبراج السماء باسم«برج العذراء Virgo» أو السنبلة كان الشعراء الانجليز يشيرون إلى عودتها احتفالا بعودة الملك شارل الثانى بعد جمهورية كروموبل، وهذا مايشير إليه مل هنا– راجع د.امام عبدالفتاح امام«معجم وأساطير العالم» المجلد الأول ص١٣٣ أصدرته مكتبة مدبولى بالقاهرة(المترجم).

مصدرها وجذورها، بل والمنبع الذى تستمد منه غذاءها الرئيسى هو الوضع الحالى للعلاقة بين الرجل والمرأة، خذ مثلا صبى صغير ينمو حتى يصل إلى طور الرجولة بلا أية قدرات ولامواهب خاصة، وهو يعتقد أنه- حتى إذا كان من أتفه البشر جميعا، وأشدهم جهلا، وأعظمهم بلادة وجمودا- أسمى من كل امرأة. بل ومن نصف الجنس البشرى بأسره(أى جنس النساء)- لمجرد أنه ولد ذكرا:بما فى ذلك بعض النساء اللائى يتفوقن عليه حقا، ويشعر هو نفسه من تجربته اليومية، بل يشعر كل ساعة، أنهن أسمى منه. وحتى إذا كان يتبع، فى العادة، توجيه وارشاد امرأة فى سلوكه، فإنه إذا كان أحمق فإنه لايعتقد بالطبع أنها ليست مساوية له فى قدراته وأحكامه ولايمكن أن تكون نداً له. وإذا لم يكن أحمق فإنه يفعل ما هو أسوأ- أنه يرى أنها أسمى منه، لكنه يعتقد أنها رغم سموها من حقه أن يأمرها وعليها أن تطيع. فما هو الأثر الذى يتركه هذا الاعتقاد على شخصيته؟! إن الرجال من الطبقات المثقفة لايدركون فى كثير من الأحيان إلى أى عمق يصل هذا الأثر فى أذهان الغالبية العظمى من الرجال. ذلك لأن التفاوت وعدم المساواة بين الرجل والمرأة يظل بعيداً عن الأنظار عند الناس المهذبين أصحاب التربية السليمة- وقبل كل شيء بعيداً عن أنظار الأطفال. فالأبناء مطالبون بنفس القدر من الطاعة لأمهم مثل أبيهم: ولايسمح لهم بالسيطرة على أخواتهم من الاناث، كما أنهم لم يعتادوا أن يروا تفضيلا لهم عليها، بل على العكس فإننا نجد أن تعويضات الشعور بالشهامة تكون مرموقة أكثر، فى حين يتوارى الإحساس بالعبودية إلى الخلف. وهكذا نجد أن الشباب الذين يحظون بتربية حسنة بين الطبقات العليا فى المجتمع، كثيرا مايتجنبون الآثار السيئة للموقف فى سنواتهم المبكرة، ولايتعرضون لها إلا بعدأن يقعوا تحت سيطرة الوقائع كما هى فعلا عندما يبلغون طور الرجولة. أمثال هؤلاء الناس لايدركون إلا بقدر ضيئل فى أية سن مبكرة تزرع فى ذهن الصبى، لاسيما إذا نشأ بطريقة مختلفة، فكرة سموه عن الفتاة، وكيف تنمو مع نموه وتقوى مع قوته. ثم كيف يغرسها التلميذ فى المدرسة فى ذهن زميله. وفى أية سن مبكرة يعتقد الشاب أنه أسمى من أمه- وقد يشعر أنه مدين نحوها بالحلم والصبر، ولكن ليس بالاحترام الحقيقى. وكيف يشعر بشعور السلطان بسموه نحو المرأة التى يُضفى عليها شرف أن

تكون شريكة حياته. فهل يمكن أن نتخيل ألا يؤدى ذلك كله إلى انحراف طريقة وجود الرجل بأسرها كموجود فرد وموجود اجتماعى فى آن واحد؟! إن ذلك يوازى بالضبط شعور الملك(الذى نال العرش بالوراثة)أنه أسمى من الآخرين جميعا لأنه ولد ملكا، أو شعور النبيل أنه ولد نبيلا. أن العلاقة بين الزوج وزوجته هى نفسها العلاقة بين السيد الاقطاعى وتابعه، باستثناء أن الزوجة مطلوب منها طاعة غير محدودة أكثر مما كان مطلوبا من التابع. وأيا ماكان الأثر الذى تركه هذا الاستعباد فى التابع، سواء أكان أثرا حسنا أم سيئا، فمن الذى يستطيع ألا يرى أن الأثر الذى تركه فى السيد بالغ السوء...؟! سواء اعتقد أن أتباعه أسمى منه حقا، أو شعر بأنه وضع على رأس أناس مساوين له دون أية ميزة حقيقية له سوى أنه كما قال«فيجارو» تحمل مشقة المولد[1].

وعبادة الذات لدى الملك أو السيد الاقطاعى يقابلها عبادة الذات لدى الذكور. فالموجودات البشرية لاتنشأ منذ طفولتها على امتلاك ميزات لم تكسبها بنفسها دون أن يترك ذلك فيها أثرا. إن أولئك الذين تثير فيهم المميزات غير المكتسبة، التى يشعرون بأنها أكثر مما يستحقون، هم القلة الفاضلة، أما الآخرون فإنها تبعث فيهم الكبرياء، بل أسوأ أنواع الكبرياء، وهو الذى يستند فى تقدير ذاته على ميزات عارضة ليست من انجازه هو. وقبل كل شىء آخر، عندما يكون الشعور بالسمو على الجنس الآخر مصحوبا بسيطرة شخصية على واحدة منه، فإن الموقف إذا كان يمثل مدرسة الضمير والتسامح بالنسبة لأولئك الذين يتميزون بالضمير والحب، فإنه بالنسبة للرجال الذين من النوع الآخر اكاديمية أو مدرسة للتدريب على الزهو الكاذب والغرور والعجرفة- وهى رذائل إذا كبحت فى علاقاتهم مع الرجال الآخرين لتأكدهم من أن أندادهم سوف يتصدون لهم بالمقاومة، فإنها تنفجر فى جميع أولئك الذين يكونون فى وضع يرغمون فيه على تحملهم، وهذا تراهم كثيراً ماينتقمون لأنفسهم بدورهم من زوجة سيئة الحظ نتيجة لما يضطرون اليه من كبت فى مكان آخر.

(١) وردت هذه العبارة على لسان خادم فى مسرحية«زواج فيجارو» للأديب الفرنسى بومارشيهBeaumarchais(١٧٣٢-١٧٩٩) حيث يقول لسيده النبيل ساخراً:«ماذا فعلت لتكون لك كل هذه الميزات؟ لم تفعل شيئا سوى انك تفضلت على العالم بميلادك.؟». وليست العبارة لفيجارو Figaro نفسه كما ذكر مل.(المترجم).

ان المثل الذى تقدمه الحياة المنزلية المبنية على علاقة متناقضة مع مبادىء العدل الاجتماعى، والأثر الذى تتركه، لابد أن يؤدى بطبيعة الإنسان ذاتها، إلى الانحراف بحيث يكاد يستحيل أن نرتفع بخيالنا، مع خبرتنا الحاضرة، إلى تصور مدى ضخامة التغير إلى الأفضل إذا ماتخلصنا منه. إن كل ماتفعله التربية والحضارة لمحو آثار قانون القوة على الشخصية، واحلال قانون العدالة بدلا منه، يظل مجرد تأثير سطحى طالما أن قلعة العدو لم يهاجمها أحد. إن مبدأ الاتجاه الحديث فى الأخلاق والسياسة هو أن السلوك، والسلوك وحده، هو الذى يجعله مستحقاً للاحترام: أعنى أن استحقاق الرجل للاحترام لايعتمد على وضعه بل على عمله فهو الذى يؤهله للتوقير والتبجيل، وهو وحده، قبل أى شىء آخر، الذى يجعل استخدامه للقوة والسلطة مشروعا وليس مجرد المولد. فإذا لم يكن يسمح للموجود البشرى بالسلطة(لاتكون بطبيعتها مؤقتة) على موجود بشرى آخر، فإن المجتمع البشرى لن يشغل نفسه ببناء خصال بيمينه ليهدمها بيساره. إن الطفل لأول مرة منذ وجود الإنسان على الأرض، سوف يتدرب فى هذه الحالة على الطريق الذى ينبغى أن يسير فيه، ولا يخشى عليه من الانحراف عن هذا الطريق عندما يتقدم به السن. ولكن مادام حق القوى فى التسلط على الضعيف هو السائد فى قلب المجتمع، فسوف تشهد محاولة اقامة المساواة بين القوى والضعيف وهى المبدأ فى أفعاله الخارجية، صراعاً طويلاً وشاقاً، لأن قانون العدالة وهو أيضاً قانون الديانة المسيحية- لن يستحوذ على مشاعر الناس الداخلية، لأنهم سيعملون فى تصرفاتهم على نحو يضاده حتى عندما يلتزمون به.

والفائدة الثانية المرجوة التى نتوقعها من منح النساء حرية استغلال ملكاتهن بأن نترك لهن حرية الاختيار فى عملهن، وأن نفتح أمامهن ميادين العمل ذاتها المتاحة للرجال، بنفس المكافأة ونفس التشجيع الذى تحظى به الموجودات البشرية الأخرى- أقول إن الفائدة الثانية المتوقعة هى مضاعفة الملكات العقلية المتاحة للخدمات الرفيعة للبشرية، فحيثما يوجد الآن شخص واحد مؤهل لنفع البشرية ودعم الصالح العام، كأن يكون مدرساً أومديراً لفرع مامن الخدمات الاجتماعية أو الخدمات العامة، ففى هذه الحالة ستكون الفرصة مواتية لوجود شخصين. كما أن التفوق العقلى الآن من أى نوع أقل كثيراً، فى كل مكان، مما هو مطلوب. إذ أن هناك نقصاً شديداً فى الأشخاص

من أصحاب الكفاءة القادرون على انجاز الأعمال الممتازة التى تتطلب مقدرة كبيرة، ولذلك فإن خسارة العالم تكون خطيرة جداً وعظيمة حقاً عندما نرفض استخدام نصف المقدار الذى يمتلكه من مواهب، وصحيح أن هذا المقدار من المواهب الذهنية لم يفقد تماما. لأن قسمًا كبيراً منه يستخدم- أو سوف يستخدم على كل حال - فى إدارة الأعمال المنزلية وفى المهن القليلة الأخرى المتاحة للنساء. كما أن لما تبقى أثراً كبيراً، بطريقة غير مباشرة، فى حالات فردية مختلفة ومنوعة، من خلال الأثر الشخصى الذى تتركه امرأة بعينها لابد لنا أن نقدّرها من ناحية، بوصفها نتيجة مستخلّصة من مقدار القوة الاجتماعية الجديدة التى سنحصل عليها من تحرير المرأة، أعنى تحرير نصف مجموع الملكات الذهنية للبشر، فينبغى علينا أن نضيف إليها فائدة الحث على المنافسة التى ستتاح لأذهان الرجال(أو إذا أردنا أن نستخدم تعبيرا أصح) الضرورة التى ستفرض عليهم حتى يستحقوا الوضع المتفوق الذى يتوقعون الحصول عليه.

وهذه الاضافة الضخمة للقدرة الذهنية للنوع البشرى، وللمقدار المتاح من العقل لادارة الأمور إدارة حسنة، يمكن أن نصل إليها، إلى حد ما، عن طريق تربية النساء تربية ذهنية أفضل، وهى لابد أن تتحسن-فى وقت واحد Payi-Pasus-مع تحسن تربية الرجال. إذ سوف تنشأ النساء، بصفة عامة، مثل الرجال تماما قادرات على فهم الأعمال والشئون العامة، وعلى إدراك الأمور العليا للتفكير النظرى، متساويات مع الرجال من نفس طبقتهن. أما القلّة المختارة من هذا الجنس أو ذاك المؤهلة لافقط لفهم مايفعله الآخرون أو يفكرون فيه، بل المؤهلة لأن تفعل هى نفسها، وأن تفكر هى نفسها، فى أشياء عظيمة، سوف تستمتع بنفس التسهيلات فى تدريب ملكاتها وتحسين قدرتها عند هذا الجنس أوذاك. وبهذه الطريقة يتسع نطاق عمل المرأة من أجل الصالح العام، وذلك برفع تربيتها إلى مستوى تربية الرجل، وبجعل كلا منهما يستفيد من تحسن الطرف الآخر ويشارك فيه. لكن بغض النظر عن ذلك فإن مجرد كسر الحواجز وتحطيمها سيكون له فى حد ذاته فضيلة تربوية ذات قيمة كبرى. فمجرد التخلص من فكرة أن الموضوعات الأوسع نطاقا فى الفكر والعمل، وجميع الأمور التى تتصل بالصالح العام- هى من اختصاص الرجال، وأن النساء مستبعدات من هذا الميدان،

الذى يحرم بالقطع على معظمهن- زاد من وعى المرأة بأنها موجود بشرى مثل أى موجود بشرى آخر، وأن لها الحق فى إختيار العمل الذى تريده، تحثها وتدفعها الحوافز ذاتها التى لدى أى شخص آخر للاهتمام بأى شيء يهم الجنس البشرى. وأن لها الحق فى أن يكون لها تأثير فى شئون البشر كأى فرد آخر سواء حاولت الاشتراك فيها أم لا. وهذا وحده يمثل تقدماً ضخماً فى ملكات النساء، واتساعا فى آفاق مشاعرهن الأخلاقية.

وفضلا عن الاضافة إلى كم المواهب الفردية المتاحة لادارة شئون البشر، وهى بالقطع ليست كثيرة فى الوقت الراهن الى الحد الذى يمكن معه أن تستغنى عن نصف مامنحته الطبيعة، فإن رأى النساء سوف يكون له أثر مفيد، وان لم يكن كبيراً، فى الغالبية العظمى من مشاعر البشر ومعتقداتهم. وإنما أقول أثر مفيد، وانْ لم يكن كبيراً، لأن تأثير النساء على النبرة العامة للرأى العام كان باستمرار، أو على الأقل منذ أقدم العهود التى تعرفها، بارز جداً، فالأثر الذى تتركه الأم على الشخصية الأولى لأبنها، ورغبة الشبان فى التقرب من الفتيات، كانا فى جميع الأوقات عاملين هامين فى تشكيل الشخصية، وحددا بعض الخطوات الرئيسية فى تقدم الحضارة. وحتى فى عصر«هوميروس» كان الشعور بالخجل Aidos أمام الطرواديات اللائى يضعن خمارا، مثيراً قوياً للفعل، فضلا عن أنه يبرر تصرفات هتكور Hector[1] العظيم. وكان للتأثير الأخلاقى عند النساء أسلوبان فى العمل. الأسلوب الأول: هو الأثر اللين اللطيف، فأولئك الذين كانوا عرضة أكثر من غيرهم لأن يكونوا ضحايا العنف، كانوا يعمدون بطبيعة الحال إلى تحديد نطاقه والتخفيف من حدته. أما أولئك الذين لم يتعلموا فن القتال، فقد كانوا يميلون ميلاً طبيعياً إلى أى أسلوب لتسوية الخلافات غير القتال. وبصفة عامة: فإننا نجد أن أولئك الذين تعرضوا أكثر من غيرهم للمعاناة والعذاب بسبب إغراقهم فى إنفعالات الأنانية، كانوا أكثر المؤيدين وأشدهم حماسة، للقانون الأخلاقى الذى يقدم الوسائل لكبح هذه الانفعالات. فقد كان النساء عنصراً قوياً فى

---

(١) هكتور، فى الميثولوجيا اليونانية، أكبرأنجال بريام Priam ملك طروادة. كان زوج اندروماك، وأبرز أبطال طروادة قاطبة، قتله البطل اليونانى الشهير «أخيل» ومثلّ بجثته بأن ربطها بعربته وراح يدور بها فى ساحة القتال بين تهليل اليونانيين- قارن:د.امام عبدالفتاح امام«معجم ديانات وأساطير العالم» المجلد الثانى- أصدرته مكتبة مدبولى بالقاهرة(المترجم).

حث غزاة الشمال على إعتناق الديانة المسيحية، فهى عقيدة كانت أفضل كثيراً لدى النساء من أي عقيدة سابقة عليها. ويمكن أن نقول أنّ اعتناق الأنجلو ساكسون(١) والفرانك Franks(٢). للديانة المسيحية بدأ بزوجتى اثلبرت Ethelbert(٣). وكلوفيس Clovis(٤). أما الأسلوب الثانى الذى كان تأثير النساء فيه على الرأى العام واضحاً جداً فهو اعطاء مثير قوى لتلك الصفات فى الرجال التى لم تتدرب عليها النساء. وكان من الضرورى للغاية بالنسبة لهن أن تتوافر فيمن يقوموا بحمايتهن: كالشجاعة والفضائل الحربية بصفة عامة، وهى الصفات التى كانت فى جميع الأوقات مدينة بالكثير لرغبة الرجال فى الحصول على طريقة لنيل إعجاب النساء، ويمتد تأثير هذا الباعث إلى أبعد من هذه المجموعة من الصفات البارزة بسبب التأثير الطبيعى لوضعهن. فإذا جمعنا بين هذين النوعين من التأثير المعنوى الذى تمارسه النساء انبثقت أمامنا روح الفروسية: التى من سماتها العجيبة الجمع بين أعلى مستوى من صفات القتال ونوع آخر لفئة مختلفة أتم الاختلاف من الفضائل، وأعنى بها صفات الرقة، والكرم،وانكار الذات نحو الفئات غير العسكرية، والضعفاء، ممن لايستطيعون الدفاع عن أنفسهم

---

(١) الانجلو –ساكسون Anggio-Saxons اسم يُطلق على القبائل الجرمانية التى استقرت فى انجلترا فى القرنين الخامس والسادس للميلاد، والتى بسطت سيطرتها عليها حتى الفتح النورماندى عام١٠٩٦. وبعد الفتح النورماندى أطلق المؤرخون، فى انجلترا، هذا الاسم على الشعب الانجليزى، وربما انسحب أيضا على المهاجرين من انجلترا الذى احتلوا الولايات المتحدة والمتحدثين هناك بالانجليزية (المترجم).

(٢) الفرانك أو الفرنجة: قبائل جرمانية نزلت فى القرن الثالث للميلاد على ضفاف نهر الراين الأوسط والأدنى، فتحت فى عهد الملك كلوفيس الأول Cloris I(٤٨١-١٥١١) بلاد الغال Gaul (فرنسا)- وقد وسع شرلمان حدود المملكة وجعل منها إمبراطورية واسعة.ثم انقسمت مملكتين شرقية(المانيا) وغربية (فرنسا)واسم فرنسا Francc نفسه مشتق من اسم الفرانك أوالفرنجة (المترجم).

(٣) اثلبرت (٥٥٢-٦١٦)ملك مقاطعة كنْت فى انجلترا اعتنقت زوجته الديانة المسيحية وكانت السبب فى اعتناق زوجها لهذه الديانة، عمّد القديس أوغسطين عام٥٩٧ للميلاد(وهو غير الفيلسوف المعروف) وأصبح موضع احترام الرومان(المترجم).

(٤) كلوڤيس الأول Clovis I(١٤٦٦-٥١١) هزم الرومان والقوط الغربيين، واختار باريس عاصمة لدولته التى شملت معظم الأراضى الفرنسية فى الجزء الجنوبى الغربى من ألمانيا، اعتنقت زوجته الديانة المسيحية، وكانت السبب فى اعتناق زوجها لهذه الديانة، فاعتنقها عام٤٩٩ للميلاد وسن قبل وفاته مجموعة من الشرائع(المترجم).

بصفة عامة، مع إستسلام خاص، بل وعبادة موجهة نحو النساء اللائى يتميزن عن غيرهن من الفئات الضعيفة الأخرى بأنهن يملكن مكافأة ضخمة يقدمنها طواعية لمن يحاولون الحصول على الحظوة عندهن، بدلا من أن يفرضوا عليهن الخضوع. وعلى الرغم من أن ممارسة الفروسية كانت عملاً يقل فى المستوى النظرى كثيراً عنه فى المستوى العملى، حتى أن الهوة تتسع، فى فن الفروسية، بين النظرية والتطبيق ـ فان الفروسية تظل مع ذلك من أثمن ما حققه التاريخ الأخلاقى للجنس البشرى، بوصفها مثلاً ملحوظاً على المحاولة المنسقة والمنظمة التى يقوم بها مجتمع ممزق غير منظم، لتحقيق مثل أعلى للأخلاق وتطبيقه عملياً، متقدماً جداً على الأوضاع الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية القائمة ـ لدرجة أن إحباطه الكامل فى تحقيق هدفه الأساسى لم يمح أثره مع ذلك تماما، بل ترك إنطباعاً طيبا ذا قيمة عالية فى أفكار ومشاعر جميع العصور التالية.

ويمكن أن نقول أنَّ المثل الأعلى للفروسية هو الذروة التى وصل اليها تأثير مشاعر النساء على التهذيب الأخلاقى للجنس البشرى: واذا كان على المرأة أن تظل فى وضعها الثانوى، فانه لمن المؤسف أن ينقضى زمن الفروسية، لأنه الفن الوحيد، على الاطلاق، القادر على تخفيف المؤثرات اللاأخلاقية لهذا الوضع. غير أن التغييرات التى طرأت على الحالة العامة للنوع البشرى، جعلت من الضرورى وضع مثل أعلى أخلاقى مختلف ليحل محل فن الفروسية، ذلك لأن الفروسية كانت محاولة لنشر العناصر الأخلاقية فى أوضاع مجتمع كان كل شيء فيه يعتمد سواء فى الخير أو الشر، على القدرة الفردية. تحت المؤثرات الملطفة للرقة والكرم عند الفرد. أما فى المجتمعات الحديثة فقد أصبح كل شيء يحسم، حتى فى الأمور الحربية، لا بالجهد الفردى، بل بعمليات جماعية لعدد من الأفراد. فى حين تحول الشغل الشاغل لمجتمع من ميدان القتال إلى ميدان الأعمال والصناعة، ولا يشترط أن تكون متطلبات الحياة الجديدة بعيدة عن فضائل الكرم الذى كان سائداً فى الحياة القديمة. ولكنها لم تعد تعتمد عليها إعتماداً تاماً، فلابد أن تكون الأسس الرئيسية للحياة الأخلاقية فى العصور الحديثة هى

العدالة، والفطنة، واحترام كل فرد لحقوق كل فرد آخر، وقدرة كل إنسان على العناية بأموره الخاصة. لقد تركت الفروسية جميع صور الظلم والخطأ قائمة في المجتمع بغير كابح قانوني وكل ما فعلته أنها شجعت بعض الأفراد عل تفضيل الحق والعدل على الخطأ والظلم، بأن لفتت الانظار إلى عبارات المديح والاعجاب. غير أن الاعتماد الحقيقي للأخلاق لابد أن يقوم، بصفة مستمرة، على الجزاء القانوني فهو القوة القادرة على ردع الشر، لأن أمن المجتمع لا يمكن أن يعتمد على إضفاء صفة الشرف على الحق فحسب. فذلك لا يشكل سوى حافز ضعيف جداً لدى الجميع باستثناء قلة، وهناك كثيرون لا يتأثرون به على الاطلاق. إن المجتمع الحديث يستطيع كبت الخطأ في جميع قطاعات الحياة، عن طريق استخدام القوة الأعلى التي منحتها له الحضارة بصورة مناسبة، وبذلك يجعل وجود الأعضاء الضعفاء في المجتمع محتملا بالنسبة لهم. (فقد أصبح في استطاعتهم الدفاع عن أنفسهم عن طريق حماية القانون لهم) دون الاعتماد على الثقة في مشاعر الفروسية عند أولئك الذين يكونون في وضع يمكنهم من الطغيان. ولا يزال جمال وبهاء شخصية الفارس كما هو، لكن حقوق الضعفاء والراحة العامة في الحياة البشرية، أصبحت تقوم الآن على دعامة أشد رسوخاً وأقوى يقيناً مما كانت في الماضي. أو بالأحرى أصبحت كذلك في كل علاقة من علاقات الحياة فيما عدا العلاقة الزوجية.

ولايصل التاثير الأخلاقي والمعنوى للنساء في الوقت الحاضر عما كان عليه في الماضي، لكنه لم يعد محدداً واضح المعالم كما كان: فقد إندمج أكثر، تقريباً، مع ما يتركه الرأى العام من أثر: سواء عن طريق عدوى المشاركة الوجدانية، أو رغبة الرجال في أن يكون لهم بريق في أعين النساء. فقد صار لمشاعرهن بذلك تاثير كبير في المحافظة على مابقى من المثل الأعلى للفروسية ـ في دعم مشاعر روح الكرم، واستمرار تقاليدها. ومستواهن في نقاط الشخصية هذه أرفع من مستوى الرجال. أما في موضوع العدالة فمستواهن أدنى إلى حد ما. أما فيما يتصل بعلاقات الحياة العامة، فاننا نستطيع أن نقول بصفة عامة أنَّ تأثيرهن، إجمالاً، يعمل على تشجيع الفضائل الرقيقة ولا يشجع على الفضائل الجامدة: وان كان ينبغي علينا أن نضع في إعتبارنا جميع التعديلات التي تعتمد على شخصية الفرد. أما فيما يتعلق بالتجربة الرئيسية من

بين التجارب الكبرى التى تتعرض لها الفضيلة فى شئون الحياة ـ الصراع بين المصلحة والمبدأ ـ لتأثير النساء ففيها اتجاه مختلط الطابع تماما. وعندما يحدث أن يكون المبدأ المقصود هو أحد المبادئ القليلة التى إنطبعت فيهن بقوة بتأثير التربية الدينية أو الأخلاقية، فانهن يصبحن مساعدات نشطات للفضيلة: وكثيراً ما يدفعن أزواجهن وأبناءهن إلى أعمال فيها انكار للذات ما كانوا ليقوموا بها بدون تأثيرهن غير أن الحاضر للنساء، وللتربية لا ينطوى على مبادئ عن الفضيلة تنطبع فيهن الا فى أضيق نطاق. كما أنها، فى الأعم الأغلب مبادئ سلبية، كتحريم أعمال معينة، لكن لا صلة لها بالتوجه العام للأفكار والأهداف. وأخشى أن أقول أن النزاهة فى السلوك العام فى الحياة، وتكريس الطاقة لأغراض لا تجلب ميزات خاصة للأسرة ـ هى أمور نادراً ما تشجعها النساء أو تعمل على تأييدها. ونحن لا نلومهن كثيراً لعدم تشجيعهن لأمور لم يتعلمن أن فيها فائدة، كما أنها تجتذب الرجال منهن، ومن مصالح الأسرة. والنتيجة هى أن تأثير النساء كثيراً ما يكون غير إيجابى للفضيلة العامة. غير أن للنساء إسهاماً فى التأثير فى أخلاق المجتمع، طالما أن مجال نشاطهن قد إتسع قليلاً، وطالما أن كثيرات منهن قد إنشغلن فى الاهتمام العملى، بدعم أغراض تتجاوز نطاق بيتها وأسرتها. ولقد ظهر أثر النساء بدرجة كبيرة فى خاصيتين تميّزت بهما الحياة الأوربية الحديثة هما: النفور من الحرب، والاتجاه نحو الأعمال الخيرية، وهما صفتان ممتازتان. غير أنه إذا كان لتأثير النساء قيمة فى التشجيع الذى يضفيه على هذه المشاعر بصفة عامة، فان التوجه الذى يضفيه عليها فى التطبيقات الجزئية كثيرا ما يكون له ـ لسوء الطالع ـ مضاره على أقل تقدير بقدر فوائده. فأهم ميدانين للنساء، من زاوية الأعمال الخيرية بصفة خاصة، هما التبشير الدينى والاحسان. وليس التبشير الدينى داخل البلاد سوى تعبير آخر عن زيادة حدة المشاحنات الدينية ومرارتها: أما التبشيرالدينى خارج البلاد فهو فى العادة اندفاع أعمى نحو غرض ما، دون تبيّن الأضرار القاتلة ـ وهى قاتلة بالنسبة للغرض الدينى نفسه، ولجميع الأغراض المرغوبة الأخرى ـ أما فيما يتعلق بالاحسان، فهو موضوع قد يكون فيه تناقض شديد بين الفوائد المباشرة التى تعود على الأشخاص الذين يتعلق بهم الاحسان، والنتيجة النهائية بالنسبة للصالح العام: فى حين أن تربية النساء، بأسرها ـ وأعنى بها عادة الاهتمام بالفوائد المباشرة التى تعود على

الأشخاص وليس الاهتمام بالفوائد البعيدة التى تعود على الطبقات التى ينتمى اليها هؤلاء الأشخاص. وذلك يجعلهن غير قادرات على رؤية الأضرار التى تلحق بكل إحسان أو أى عمل خير تتجه اليه مشاعرهن، كما يجعلهن غير مستعدات للاعتراف بذلك. إن ذلك القدر العظيم، والمستمر فى الزيادة، من الأريحية غير المستنيرة قصيرة النظر فى تولى رعاية حياة الناس بدلا منهم، وتخليصهم من النتائج السيئة لتصرفاتهم، يقوض الأسس ذاتها لاحترام النفس،، ومساعدة النفس، وضبط النفس، وهى الشروط الجوهرية لرخاء الفرد وللفضيلة الاجتماعية فى آن معاً. وهذا الهدر فى مصادر المشاعر الخيرية الناتج من تأدية الأفعال المؤذية بدلا من الأفعال الطيبة، يتضخم بمشاركة النساء، وعملهن على إثارتها بما لهن من تأثير. غير أن ذلك لا يعنى أنه خطأ من المحتمل أن ترتكبه النساء إذا ما ترك لهن بالفعل إدارة وتنظيم الأعمال الخيرية - بل أنّ مايحدث أحيانا أن النساء اللائى يدرن الاحسان العام يدركن ببصيرتهن فى الواقعة الحاضرة، لاسيما فى أذهان ومشاعر أولئك الذين يتصلون بهن مباشرة، وهو أمر تتفوق فيه النساء، عادة، على الرجال - أقول أن النساء يدركن بوضوح التأثير اللاأخلاقى للصدقات أو المساعدات التى تمنح للآخرين، كما أنهن يستطعن إلقاء دروس فى هذا الموضوع على كثير من الذكور والمشتغلين بالاقتصاد السياسى. غير أن النساء اللائى يعطين نقود هن فحسب ولا يقفن وجها لوجه أمام الآثار التى تترتب على ذلك فكيف نتوقع منهن أن يتنبأن بها..؟ فالمرأة التى ولدت فى قلب المصير الحالى للنساء، ورضيت به وقنعت بنصيبها، كيف يمكن لها أن تقدر قيمة الاستقلا الذاتى؟ انها ليست مستقلة ذاتياً، ولم تتعلم أن تعتمد على نفسها، وتستقل بذاتها، بل أن قدرها أن تتلقى كل شىء من الآخرين، فلماذا إذن يكون ما ترضى به ويكون خيرا بالنسبة لها يكون سيئاً بالنسبة للفقراء؟ أنّ أفكارها المألوفة عن الخير أنه نقم وعطايا تهبط على الشخص من أعلى. وتنسى أنها ليست حرة مع أن الفقراء أحرار. وانهم اذا ما أخذوا ما يحتاجون اليه من غير جهد ولا كسب، فلا أحد يستطيع ارغامهم على العمل بعد ذلك، وأنه لا يمكن لكل فرد أن يتولى رعاية كل فرد آخر، بل لابد من وجود حافز يدفع الناس إلى العناية بأمورهم ومصالحهم هم أنفسهم. وأن مساعدة الناس على أن يساعدوا أنفسهم، اذا كانوا قادرين جسمياً، هو الاحسان الوحيد الذى ثبت أنه احسان فى النهاية.

وتظهرنا هذه الاعتبارات على مدى فائدة الدور الذى تقوم به النساء فى تكوين الرأى العام، وهو دور سيكون أفضل اذا ما تّم توسيع نطاق تعليمهن، وممارستهن العملية للأشياء التى يكون لهن فيها تأثير ونفوذ. وهو أمر يترتب بالضرورة على تحررهن الاجتماعى والسياسى. ويكون التحسن والتقدم اللذان تحققهما كل امرأة فى أسرتها الخاصة بها لهما من تأثير خاص فى هذه الأسرة سيكون أكبر كثيراً من ذلك.

كثيراً ما يقال أنه فى الطبقات الاكثر تعرضا للغواية فإن زوجة الرجل وأطفاله يتجهون إلى أن يبقى الرجل أميناً ومخلصاً ومحترماً. بتأثير الزوجة المباشر، وبما يشعر به من إهتمام نحو تحسين مستواهم فى المستقبل. وقد يكون ذلك صحياً، وهو كثيراً ما يكون صحيحاً، بالنسبة للأشخاص الضعاف اكثر مما هو بالنسبة للأشرار، وهذا التأثير المفيد سوف يبقى ويقوى فى ظل قوانين المساواة، فهولا يعتمد على عبودية المرأة، بل على العكس من ذلك، يضعف عدم الاحترام الذى يشعر به الرجل من الطبقات الدنيا فى قلوبهم نحو من يكونون خاضعين لسلطانهم. لكن عندما نرتفع فى السُلّم الاجتماعى، فاننا نصل إلى مجموعة من القوى المحركة مختلفة أتم الاختلاف، إذ يميل تأثير الزوجة ـ حسب نطاقه ـ إلى منع الزوج من الهبوط إلى مستوى أقل من المستوى الذى تقبله البلاد، كما يميل بنفس القدر إلى اعاقة صعوده وتجاوزه لهذا المستوى. فالزوجة هى العامل المساعد للرأى العام المألوف. والرجل الذى يتزوج من أمرأة أقل منه ذكاء يجدها باستمرار عبئا ثقيلا، بل ربما أسوا من ذلك، فقد تكون عقبة أمام كل طموح لديه لتحسين مستواه وليكون أفضل ما يطلبه الرأى العام. ويكاد يكون من المستحيل على الشخص المقيد بهذه الطريقة أن يبلغ آفاق الفضيلة الرفيعة. فان اختلفت آراؤه عن آراء الجمهور ـ اذا رأى مجموعة من الحقائق لم تشرق عليه شمسها بعد، أو إذا شعر فى قلبه بحقائق لا يعترف بها الجمهور الا إسما فحسب، فمن حقه أن يرتفع فى سلوكه إلى مستوى هذه الحقائق بوعى أكثر من عامة البشر. ويمثل الزواج، أمام جميع هذه الأفكار والرغبات، أكبر عقبة اللهم الااذا كان الرجل سعيد الحظ بزوجة تعلو على المستوى المألوف على نحوما يكون عليه هو نفسه.

إذ المطلوب دائما بعض التضحية للمصالح الشخصية، سواء منها ما يتعلق بالمكانة الاجتماعية أو الموارد المالية،بل ربما تطلب الأمر المخاطرة حتى بوسائل العيش. وقد يكون الرجل على استعداد لأن يواجه بنفسه هذه التضحيات والمخاطر، لكنه يتردد كثيرا قبل أن يفرضها على أسرته. وأسرته في هذه الحالة تعني زوجته وبناته لأن الأمل سيراوده دائما بأن أبناءه الذكور سيشعرون بمثل شعوره هو نفسه. وأن ما يستطيع الاستغناء عنه، يستطيعون هم أيضا الاستغناء عنه، بإرادتهم، ولنفس السبب. أما بناته، فربما توقف زواجهن على هذا الأمر: في حين أن زوجته التي لا تستطيع أن تشارك في الأهداف أو أن تفهمها ـ وهي الأهداف التي تبذل من أجلها هذه التضحيات، وهي إذا إعتقدت أنها تستحق أية تضحية فانما تفعل ذلك ثقة منها في زوجها أو من أجله فحسب، فإنها لا تستطيع المشاركة في حماسه أو ما يشعر به من رضا عن نفسه، في الوقت الذي تكون فيه الأشياء المراد التضحية بها هي كل شيء بالنسبة لها.وفي هذه الحالة ألا يتردد أفضل الرجال وأكثرهم بُعداً عن الأنانية ـ طويلا قبل أن يحمل زوجته معه هذه النتائج؟ وحتى اذا لم يكن الأمر متعلقا بالمخاطرة براحة الحياة، بل بالوضع الاجتماعي فحسب، فإن العبء على ضميره ومشاعره يكون قاسياً جداً. انَّ كل من له زوجة وأبناء فهو أشبه بمن سلَّم رهائن إلى «مسز جروندى MrsGrundy» [(١)] وربما لا يعنيه الحصول على رضا المجتمع (الذى أسلم له رهائنه) ـ ولكن الأمر ذو أهمية بالغة لزوجته. فقد يكون الرجل نفسه فوق مستوى الرأى العام. أو قد يجد تعويضا مقنعا في رأى أولئك الذين يشاركونه في الاتجاه. ولكنه لا يملك تعويضا يقدمه للمرأة التي ارتبطت به. وتميل الزوجة ـ وهو ميل لا يتغير تقريبا عند كل زوجة ـ الى أن تضع تأثيرها ونفوذها في كفة واحدة مع المكانة الاجتماعية. وهو ميل يتخذ في بعض الاحيان حجة ضد الزوجة، أو تلام عليه النساء بصفة عامة. ويصور على أنه يمثل سمة متميزة من الضعف والطفولة في شخصية المرأة: وهو بالقطع ظلم فادح. لأن المجتمع

(١) شخصية في احدى مسرحيات الكاتب المسرحي الانجليزي توماس مورتون Thomas Morton (١٧٦٤ ـ ١٨٣٨) وهي شخصية خفية لاتظهر على الاطلاق، بل يشار اليها باستمرار «ماذا تقول مسزجروندى؟» ما الذى تفعله مسزجروندى..؟!» وهكذا ومن ثم أصبح الاسم رمزا للمجهول أحيانا ولآداب المجتمع أحيانا أخرى، وللاحتشام المفرط أو المتكلف احيانا ثالثة. والمقصود هنا أن الزوج يسلم زوجته وأبناءه إلى المجتمع بصفة عامة. (المترجم).

جعل حياة الزوجة بأكملها ـ فى الطبقات الموسرة ـ تضحية مستمرة بالنفس، ثم يعود فيطالبها بكبح لا هوادة فيه لكل ميولها الطبيعية، والشيء الوحيد الذى يقدمه مقابل هذا الاستشهاد هو المكانة. غير أن مكانتها ترتبط برباط لا ينفصم بمكانة زوجها، غير أنها بعد أن تدفع ثمنه كاملا، تكتشف أنها فقدته، دون أن تجد لذلك أى مبرر. لقد ضحّت بحياتها كلها من أجل هذه المكانة. ويجب ألا يضحى بها زوجها من أجل نزوة عارضة أو هوى فى نفسه أو عمل طائش.أعنى من أجل شيء لا يعترف به العالم ولا يسمح به، بل يتفق العالم معها فى أنه حماقة، مالم يكن أسوأ من الحماقة!. وكثيراً ما يقع الرجال من أهل الجدارة والاستحقاق فى هذا المأزق، ممن قد لا يملكون مواهب تؤهلهم للظهور بين أولئك الذين يتفقون معهم فى الرأى، ولكنهم مع ذلك يعتنقون رأيهم عن إيمان، ويشعرون أنهم مقيدون بشرفهم وضمائرهم لخدمة هذا الرأى، بالاعلان عن إيمانهم وتضحيتهم بالوقت والجهد والمال فى سبيله. وأسوأ الحالات جميعاً هى تلك التى يكون فيها أمثال هؤلاء الرجال من مرتبة أو مركز اجتماعى لا يوفر لهم من تلقاء ذاته ولا يستثنيهم مما يعتبر أفضل جماعة. وعندما يتوقف بلوغهم هذه الجماعة، بصفة أساسية، على ما يعتقد فيهم من الناحية الشخصية ـ ومهما تكن تربيتهم، ونشأتهم، وعاداتهم ممتازة، فإن سلوكهم العام وآراءهم اذا لم ترق لاولئك الذين يوجهون الرأى فى هذه الجماعة: استبعدوا منها. وكم من إمرأة داهنت نفسها وامتلأت غرورا (وهى مخطئة تماما فى تسعة أعشار الحالات) وظنت بأنه ليس ثمة ما يمنعها أو يمنع زوجها من ارتياد أرقى المجتمعات المجاورة لها ـ وهى مجتمعات يرتادها بحرية أشخاص آخرون تعرفهم جيداً ومن نفس طبقتها ـ لولا أن زوجها من الخارجين أو «المنشقين» لسوء الطالع، أو من المعروف عنهم اختلاطهم بالساسة الراد يكاليين من طبقات دنيا. وهذا فى رأيها ما يحول دون حصول ابنها «زيد» على بعثة أو مركز طيب أو مكانة أو يعوق زواج ابنتها «كارلين» زيجة مناسبة، بل يمنعها هى نفسها ويمنع زوجها من الحصول على دعوات، وربما على مراتب شرفية، تحصل عليها الآخريات، ممن هن جديرات مثلها بهذه الأمور. ومع وجود مثل هذا الأثر والتأثير فى كل منزل، الذى يعمل إما بصورة إيجابية نشطة أو يعمل بصورة أقوى عندما لا تتبينها الأسرة.

أيكون هناك مدعاة للدهشة أو العجب حين نجد أن الناس، بصفة عامة، يبقون فى تلك الوسطية من الاحترام التى أصبحت علامة بارزة تتميز بها العصور الحديثة؟!

هناك وجه آخر بالغ الضرر، وان لم يكن فى الواقع نتيجة مباشرة لقيود النساء، وانما يرجع إلى الهوة الواسعة للفروق التى تخلقها هذه القيود بين تربية النساء وما تستتبعه من شخصية للمرأة وبين تربية الرجل وشخصيته. وهو وجه يحتاج إلى أن نوليه قدرا من العناية: فليس ثمة ما هو أسوأ منه للاتحاد بين الأفكار والميول التى تُعَد بمثابة المثل الأعلى للحياة الزوجية. فاذا تخيلنا أنه يمكن أن يكون هناك إرتباط وثيق بين شخصين يختلفان أختلافاً جذرياً فذاك حلم أجوف، إن اللاتشابه يمكن أن يجذب، ولكن التشابه هو الذى يبقى، وبمقدار ما يكون هناك تشابه بين الافراد، فإن كلا منهما يمكن أن يقدم للآخر حياة سعيدة. ولما كان النساء لا يشبهن الرجال إلى هذا الحد، فلا غرو أن يشعر الأنانيون من الرجال بحاجتهم إلى سلطة تعسفية فى أيديهم تضع حدا in Limine لتصادم الميول طوال الحياة، وذلك يحسم جميع الأمور كما يرونها. وعندما يكون هناك فردان غير متشابهين إلى أقصى حد، فلن تكون هناك هوية حقيقية لمصالحهما. وكثيرا جدا ما يكون هناك اختلاف بين الزوجين فى الاخلاص أو الاحساس بالضمير حول رأى يتعلق بنقاط سامية للواجب. فاذا حدث ذلك، هل يكون هناك اتحاد حقيقى بين الزوجين؟ ومع ذلك فهذا الخلاف ليس أمراً نادر الحدوث لاسيما إذا كانت للمرأة شخصية جادة، وتلك حالة عامة ومنتشرة فى البلاد الكاثوليكية، عندما تؤيدها فى عدم اتفاقها مع زوجها، السلطة الأخرى الوحيدة التى تعلمت أن تحنى لها رأسها، وأعنى بها سلطة القسيس. وهناك، عادة، وجه سافر للسلطة التى لا ينازعها منازع، وبهذا الوجه السافر يهاجم الكتاب البروتستانت والكتاب اللبراليون (التحرريون) نفوذ القساوسة، لا على أنه سيئ فى حد ذاته، وانما لأنه سلطة تنافس وتحض على التمرد ضده، والثورة على عصمته من الخطأ. وكثيراً ما توجد خلافات من هذا القبيل فى انجلترا عندما ترتبط زوجة انجيلية (أى بروتستانتية)، بزوج من طائفة دينية أخرى. لكن فى استطاعتنا أن نقول أن هذا المصدر للخلاف، على الأقل، فقد تم القضاء عليه، وذلك برد أذهان النساء إلى عدم، بحيث لا يكون لديهن أفكار سوى أفكار «مسز جروندى» (١)، أو الأفكار التى يقول بها أزواجهن.

(١) الشخصية غير المرئية التى أصبحت ترمز إلى الآداب العامة فى المجتمع. وقد سبق أن تحدثنا عنها (المترجم).

وعندما لا يكون هناك خلاف في الرأى، فان مجرد الاختلاف في الذوق قد يكون كافياً للحد كثيراً من السعادة في الحياة الزوجية. وعلى الرغم من أن زيادة حدة الاختلافات التي قد تكون أصيله بين الجنسين، عن طريق الاختلاف في التربية، قد تثير عواطف الرجل، فان ذلك لا يؤدى إلى السعادة في الزواج. واذا كان الزوجان شخصين مهذبيّن فان كلامنهما سوف يتحمل ذوق الآخر. لكن هل التحمل المتبادل هو الشيء الذى يتطلع اليه الناس عندما يتزوجون؟! انّ هذه الاختلافات في الميول سوف تجعل، بطبيعة الحال، رغباتهم مختلفة، في كل ما يظهر من مشكلات عائلية مالم تحجمها عاطفة الواجب أو الواجب ذاته. فالمجتمع الذى يرغب كل منهما في ارتياده والاختلاط به سيكون مختلفاً. إذ أن كلا منهما سوف يرغب في الارتباط بمن يشاركه في ذوقه. والاشخاص الذين يوافقون أحد الزوجين سيكونون ممن لا يعتنون بالآخر، أو ممن لا يوافقونه تماما. ومع ذلك فلا يمكن أن يكون هناك شخص يمثل العامل المشترك بينهما، لأن الأزواج لا يعيشون الآن في أجزاء مختلفة من المنزل، ويحملون قوائم لزيارات مختلفة أتم إختلاف، على نحوما كانت الحال في عهد لويس الخامس عشر[1]. ولايستطيع الزوجان أن يتجنبا الاختلاف في الرأى فيما يتعلق بتربية الأطفال، فكل منهما سيريد لهم أن ينشأوا على ذوقه ومشاعره: وعندئذ لابد من إيجاد حل وسط لا يرضى الطرفين إلا نصف رضا، أو أن تذعن الزوجة، مما يترتب عليه في كثير من الأحيان معاناة مريرة، ويستمر تأثيرها الخفى، عن عمد أو غير عمد، في العمل، ضد ما أراد زوجها.

وسوف يكون من السخف، ألى أقصى حد، أن نفترض أن هذه الاختلافات في المشاعر والميول لا توجد الا بسبب أن النساء ينشأن نشأة مختلفة عن نشأة الرجل، وأنه يمكن ألا تكون هناك اختلافات في الذوق تحت أى ظروف نتخيلها. غير أن الواقع بالفعل هو التمييز في النشأة يزيد حدّة هذه الاختلافات على نحو خطير ويجعلها حتمية تماما. وطالما أن النساء تنشأن كما ينشأن الآن، فلن يجد الرجل والمرأة أحدهما في الآخر ذلك الاتفاق الحقيقى في الأذواق والرغبات في الحياة اليومية اللهم إلا نادراً.

(١) لويس الخامس عشر (١٧١٠ ـ ١٧٧٤) ملك فرنسا، أدى تبذيره، وفساد بلاطه وفضائحه، وعدم كفاءة وزرائه إلى إفساد نظامه وتقويضه، وعلى الرغم من أنه ينسب اليه خطأ قوله «... وبعدى الطوفان» فانها على كل حال عبارة تلخص حكمه الفاسد غير المسئول. (المترجم).

وهما عادة يقلعان عن التفكير في أمر هذا الاتفاق باعتباره شيئاً لا أمل فيه. كما يقلعان عن محاولة تحقيق ذلك النوع من العلاقة الوثيقة في حياتهما اليومية بحيث «يحبان ويكرهان نفس الأشياء Idem veIIe Idem NoIIe». وتلك هي الرابطة المعترف بها في أي مجتمع يكون حقاً على هذا النحو: واذا ما نجح الرجل في الوصول اليها، فإنه يفعل ذلك باختياره امرأة منعدمة الشخصية تماما. بحيث لا تستطيع أن نقول «أحب أو أكره» على الاطلاق! بل على إستعداد لأن توافق على هذا الشيء أو ذاك عندما يطلب منها ذلك. غير أن هذا التقدير نفسه عرضة للفشل، فالغباء وضعت العقل والشخصية ليسا دائما ضمانا للخضوع الذى يتوقع منها بثقة تامة. لكن حتى إذا كانا كذلك، فهل هذا هو المثل الأعلى للزواج..؟ وما الذى يحصل عليه الرجل من مثل هذا الزواج سوى خادمة راقية أو ممرضة أو خليلة؟! وعلى العكس من ذلك عندما يكون كل من الطرفين صاحب شخصية، بدلا من أن يكون منعدم الشخصية، وعندما يتعلق كل منهما بالآخر، ولا يكونا مختلفين منذ البداية أكثر مما ينبغي، فالمشاركة المستمرة في الأشياء نفسها تدعمها المشاركة الوجدانية ـ تستخرج وتكشف القدرات الكامنة لكل منهما في إهتمامه بالأشياء التى كانت في البداية تهم الطرف الآخر فحسب. كما تعمل هذه المشاركة بالتدريج على توحيد الأذواق والطبائع بينهما، بتعديل كل منهما، إلى حد ما، بطريقة غير محسوسة، بل وبتعديل كل منهما أكثر من ذلك عن طريق الاثراء الحقيقى لطبيعتهما بأن تكتسب كل شخصية أذواق الشخصية الأخرى إلى جانب أذواقها هي. وكثيراً ما يحدث ذلك بين صديقين من نفس الجنس يختلطان ببعضهما البعض بكثرة في الحياة اليومية. ويمكن أن يكون ذلك حالة مألوفة إن لم يكن أكثر الحالات ألفة في الزواج. واذا لم يجعل الاختلاف الكامل في نشأتهما، من المستحيل، تقريباً، قيام اتحاد حقيقى بين الزوجين. ولكن اذا ما تّم علاج ذلك، فسيظل هناك على الأقل، كقاعدة عامة، وحدة كاملة واتفاق فيما يتعلق بالأهداف الكبرى في الحياة بالغاً ما بلغت الاختلافات التى قد توجد بعد ذلك في الأذواق الفردية. فعندما يهتم شخصان بنفس الأهداف الكبرى، فإن الواحد منهما يساعد الآخر ويشجعه في كل ما يتعلق بها. أما النقاط الصغيرة التى قد لا تتفق فيها أذواقهما فلن تكون لها عندهما كل هذه الأهمية. وسيكون بينهما أساس صلب لصداقة ذات طابع مستمر

تجعل كلا منهما يجد متعة أكثر من أى شيء آخر، طوال الحياة كلها، فى إعطاء الآخر أكثر مما يجدها فى الأخذ منه.

لقد درستُ حتى الآن الآثار التى تعتمد على مجرد عدم التشابه بين الزوج والزوجة فى متعة الزواج وفوائده: غير أن الميل إلى الشر يتضخم ويتضاعف عندما يكون اللاتشابه هو الدونية، فاللاتشابه المحض، عندما يعنى إختلافا فى الصفات الطيبعية، فقد تكون له فوائده فى طريقة الاصلاح المتبادل،أكثر مما له من مضار. فعندما يرغب كل منهما فى إكتساب صفة الآخر التى لا يشترك معه فيها، ويعمل على ذلك، فان الاختلاف لا يؤدى إلى تباين فى المصالح، بل إنها تزداد اتحاداً، وبذلك يجعل كل منهما أكثر قيمة بالنسبة للآخر. ولكن عندما يكون أحدهما أدنى من الثانى كثيراً فى القدرة العقلية والتحصيل، ولا يحاول بهمة أن يرتفع إلى مستوى الآخر وبمساعدته. فإن أثر الارتباط على تطور المتفوق منهما يكون سيئاً: وهو يكون أشد سوءا فى الزواج السعيد منه فى الزواج التعس. انَّ المتفوق فى الذكاء لا يستطيع أن يحصن نفسه ضد العواقب عندما يغلق على نفسه الأبواب مع شخص أدنى منه، ويختار هذا الشخص الأدنى شريكا له.وكل شركة لا تنمو وتتحسن لابد أن تتقهقر وتنهار، وكلما كانت هذه الشركة أوثق وأكثر ألفة ازداد التقهقر، والانهيار مع عدم النمو والتطور. وحتى الرجل الممتاز يبدأ هو الآخر فى الانهيار كلما اعتاد أن يكون فى صحبة الملك (كما يقول المثل الشائع) ويكون الزوج فى هذه الصحبة المعتادة اذا كانت زوجته أدنى منه. وعلى حين أنه يشعر بلا إنقطاع بالرضا عن النفس من ناحية، فانه يتشرب، دون أن يحس، أساليب الشعور، وأساليب النظر إلى مسائل تخص عقلا فجاً محدوداً أدنى من عقله هو. ويختلف هذا الشر عن كثير من الشرور التى عالجناها حتى الآن فى أنه شر متزايد. فصحبة الرجال والنساء فى الحياة اليومية أصبحت أوثق وأكمل مما كانت عليه فى أى وقت مضى، فقد صارت حياة الرجال منزلية أكثر، فى حين أن متعتهم ومشاغلهم المختارة فيما مضى كانت بين الرجال، وفى صحبة الرجال: أما زوجاتهم فلم يكن يشعلن من حياتهم سوى شذرة صغيرة، وأما فى الوقت الحاضر فان تقلم الحضارة، وتحول الرأى العام ضد المتع الجافة الفجة، والاسراف فى المسرّات التى كانت تشغل معظم الرجال فى أوقات راحتهم -

وربما ينبغى علينا أن نقول إنه إلى جانب تحسن إتجاه المشاعر الحديثة ـ فيما يتعلق بتبادل الواجب الذى يلتزم به الرجل نحو زوجته ـ فقد إندفع الرجل أكثر نحو بيته وأهل بيته في طلب المتعة الشخصيه والاجتماعية: فى حين أن التحسن الذى طرأ على تربية المرأة من حيث الكم والكيف، جعلها إلى حد ما قادرة على مصاحبة زوجها فى الأفكار والأذاوق. غير أن هذا التحسن لايزال فى معظم الحالات ـ غير كاف حتى أن النساء بقيت أدنى من أزواجهن بطريقة يائسة. ومن ثُم فرغبته فى الصحبة العقلية تجد على هذا النحو اشباعاً عاماً فى صحبة طرف لا يتعلم منه شيئا، وهكذا تحل صحبة لا تتحسن ولا تثير فكراً (محل ما كان سيضطر إلى البحث عنه لو لم يكن الأمر كذلك) ـ أعنى محل صحبة أقرانه وأنداده فى القدرات وزملائه فى الأهداف العليا. ومن ثمَّ فنحن نرى أن الشبان الواعدين بمستقبل عظيم يتوقفون عادة عن التحسن بمجرد أن يتزوجوا، وعدم التحسن يعنى هنا، بالقطع، التقهقر والتدهور. فما لم تدفع الزوجة زوجها إلى الأمام، فانها تشده دائما إلى الخلف، فهو يتوقف عن الاهتمام بالأمور التى لا تهتم بها زوجته، ولا تعود لديه الرغبة فى الصحبة التى توافق طموحه السابق والتى ستكون سبباً فى شعوره بالخجل عندما يهبط عن مستواها، فينتهى بهاالأسر إلى تجنبها، والنفور منها. ولا يعود هنا ك ما يثير ملكاته العليا إلى النشاط والعمل سواء أكانت ملكات الذهن أو القلب. ويتفق حدوث هذا التغير مع ظهور المصالح الأنانية الجديدة التى تخلقها الأسرة.وبعد سنوات قليلة لا يختلف فى أى شىء مادى عن أولئك الذين لم تراود هم قط رغبة سوى التفاهات الشائعة والأهداف المالية المألوفة.

ولن أحاول أن أصف كيف يمكن أن يكون الزواج بين شخصين مثقفين متحدين في الآراء والأهداف، ويوجد بينهما أفضل ألوان المساواة والتشابه فى القدرات والملكات مع التفوق المتبادل فيها ـ بحيث يستطيع كل منهما أن يحظى بمتعة التطلع إلى الآخر، وبمتعة متبادلة أن يقود ويقاد فى طريق التطور. ذلك لأنه بالنسبة لأولئك الذين يستطيعون تصور هذا النوع من الزواج، فليس ثمة ما يدعو إلى وصفه، أما بالنسبة لأولئك الذين لا يستطيعون تصوره فانه سيبدو حلم رجل متحمس. ولكنى أؤكد، بإيمان عميق، بأن هذا الضرب من الزواج ـ وحده ـ هو المثل الأعلى للزواج، وأن جميع الآراء والعادات والأنظمة والمؤسسات التى تدعو لصالح أية فكرة أخرى، أو

تحول التصورات والتطلعات، المرتبطة بالزواج، نحو إتجاه آخر، هى مجرد آثار باقية من الهمجية البدائية أيا ما كانت المبررات والادعاءات التى تقول بها. إن مرحلة التجديد الأخلاقى للجنس البشرى لن تبدأ حقا إلا عندما تطبق قاعدة المساواة العادلة على أساسيات العلاقات الاجتماعية. وعندما تطبق قاعدة المساواة العادلة على أساسيات العلاقات الاجتماعية . وعندما تتعلم الموجودات البشرية أن تهذب أقوى مشاعرها مع ند ونظير فى الحقوق والثقافة.

تحدثنا حتى الآن عن المنافع التى يمكن أن يجنيها العالم عندما يكف عن جعل الجنس مبرراً للحرمان من المزايا وعلامة على الخضوع والاستعباد، والواقع أن هذه المنافع إجتماعية أكثر منها فردية، وتتألف من زيادة الرصيد العام للفكر والقدرة العاملة، وتحسن الظروف العامة لارتباط النساء بالرجال. ولكننا إذا أغفلنا الفائدة المباشرة، أو المكسب الذى لا يُقدر السعادة الخاصة لنصف الجنس البشرى (النساء) الذى سيتحرر نكون قد بخسنا القضية حقها بشكل خطير، فالمسألة بالنسبة لهذا النصف (أى النساء) هو الفرق بين حياة الخضوع للآخرين، وحياة الحرية العقلية، فالحرية هى أثمن وأقوى حاجات الطبيعة البشرية بعد الضرورات الأولية من غذاء وكساء. وعندما يكون البشر بلا قانون، تكون رغبتهم هى الحرية بلا قانون، وعندما يتعلمون فهم معنى الواجب وقيمة العقل، فانهم يجنحون أكثر فأكثر إلى الاهتداء بهما فى ممارسة الحرية، غير أن رغبتهم فى الحرية لا تكون بذلك أقل، فهم لا يصبحون مستعدين لقبول إرادة الآخرين على أنها تمثل وتفسر بهذه المبادئ التى يهتدون بها. بل على العكس من ذلك فالمجتمعات التى تثقف فيها العقل ثقافة عالية، وبلغت فيها فكرة الواجب الاجتماعى أقصى قوتها. هى المجتمعات التى أكدت بقوة أكثر حرية الفعل عند الفرد ـ وحرية كل شخص فى أن يحكم سلوكه بمقتضى شعوره بالواجب، وبمقتضى القوانين والضوابط الاجتماعية التى يستطيع ضميره أن يتعهد بها.

إن مَنْ يقدر قيمة الاستقلال الشخصى، حق قدره، بوصفه عنصراً من عناصر السعادة، ينبغى عليه أن يفكر فى القيمة التى يضفيها هو نفسه على هذا الاستقلال كعامل من عوامل سعادته هو. وليس ثمة موضوع يدور حوله الاختلاف، فى العادة، أكثر من الاختلاف المألوف بين حكم رجل على نفسه، وحكمه على الآخرين فى نفس

الموضوع. فعندما يسمع شكوى الآخرين من عدم السماح لهم بحرية الفعل، ومن أن إرادتهم ليس لها التأثير الكافى فى تنظيم أمورهم، ـ فانه يتساءل ما الذى يشكون منه؟ وما الضرر الايجابى الذى لحقهم؟ ومن أى زاوية يعتقدون أن أمورهم غير منظمة؟ واذا فشلوا فى الاجابة عن هذه الأسئلة إجابة يراها مقنعة، أصم أذنيه عن شكاواهم واعتبرها ضرباً من المشاكسة من جانب أشخاص لا يرضيهم أى شيء معقول. أما هو فهو يحكم بمعيار مختلف أتمَّ الاختلاف فى كل ما يريد حسمه مما يتعلق به شخصياً. عندئذ لا يرضيه حتى الادارة غير العادية لمصالحه ولا تشبع مشاعره، ويبدو له أن استبعاده شخصياً من سلطة إتخاذ القرار هو فى حد ذاته أبلغ الاضرار وأعظمها، حتى ليبدو أن الدخول فى مناقشة سوء الادارة أمر سطحى لا أهمية له. والأمر نفسه ينطبق على الأمم. فمن هو المواطن فى بلد حر الذى قبل أى عرض تقدمه ادارة خبيرة وماهرة فى مقابل تنازله عن حريته؟ حتى لو أمكن له أن يصدق أن هناك إدارة ماهرة وخيّرة يمكن أن توجد بين أناس تحكمهم ارادة ليست ارادتهم، ألا يكفيه وعيه وشعوره أنه يضع مصيره بنفسه، وتحت مسئوليته هو، كتعويض عن شعوره بالنقص والفظاظة فى تفصيلات الشئون العامة؟ إنَّ على مثل هذا الشخص أن يتأكد أنه أيا ما كانت مشاعره تجاه هذه النقاط، فإن النساء تشعر به بنفس القدر. وأنه أيا ما كان ما يقال أو ما يكتب منذ أيام هيردوت حتى الآن عن الآثار النبيلة للحكم الحر، وما يضفيه من حيوية على جميع الملكات البشرية، وما يقال أو يكتب عن الأهداف العريضة والرفيعة التى يتيحها للعقل وللمشاعر، والروح العامة التى تخلو من الأنانية، والنظرات الرحبة والهادئة نحو الواجب، والمستوى الرفيع، بصفة عامة، الذى يرتفع بالفرد إلى مرتبة الموجود الأخلاقى، والروحى، والاجتماعى ـ هذه النظرات الرحبة تصدق على النساء، مثلما تصدق على الرجال، فى كل ذرة من ذراتها. ألا تشكل هذه الأمور جانباً هاماً من سعادة الفرد..؟ فليتذكر أى رجل ما يشعر به هو نفسه وهو ينمو من مرحلة الطفولة ـ أعنى وهو يخرج من وصاية وسيطرة حتى أولئك الذين يحبونه ويعطفون عليه من الراشدين ـ ويدخل فى مسئوليات الرجولة. ألا يشبه ذلك الأثر الفزيقى للتخلص من عبء ثقيل، أو التخلص من قيود معوقة قد تكون مؤلمة؟ ألا يكون إحساسه بالحياة

مضاعفا عما كان من قبل، واحساسه بوجوده البشرى مضاعفا كذلك..؟ وهل يمكن له أن يتخيل أن لدى النساء مثل هذه المشاعر..؟! لكن من الحقائق الصارخة أن إشباع الكرامة الشخصية أو قتلها، رغم أنها تمثل كل شيء عندما تكون هذه الكرامة هى كرامة الفرد شخصياً ـ لا تحتل لديه مثل هذه المكانة عندما تتعلق بكرامة شخص آخر. إذ يقل قدرها فى حالة الناس الآخرين كأساس ومبرر للسلوك، أكثر من أى شعور إنسانى طبيعى آخر. ربما لأن الناس يمتدحونها فى حالتهم الشخصية ويضفون عليها أسماء وصفات كثيرة أخرى، فانهم لذلك لا يدركون مدى قوة تأثير هذه المشاعر فى حياتهم. وفى إستطاعتنا أن نكون على يقين من أن لدورها فى حياة النساء ومشاعرهن نفس القوة ونفس الحجم. ولقد تعلمت النساء كبتها، حتى ولو كانت تسير فى اتجاهها الطبيعى الصحيح، لكن يظل المبدأ الداخلى فى صورة خارجية مختلفة. كالذهن الايجابى النشط. إذا ما فَقَد الحرية، فإنه يسعى وراء القوة والسلطة: فهو لما كان قد منع من أن يحكم نفسه، فانه سوف يثبت شخصيته ويؤكد ذاته بمحاولة السيطرة على الآخرين. فانت عندما ترفض السماح للموجودات البشرية أن يكون لها وجود مستقل قائم بذاته، بل أن يكون وجودها باستمرار معتمداً على غيرها، فانك بذلك تفتح الباب لاستغلال الآخرين واستخدامهم فى أغراضك. وعندما يكون الأمل فى الحرية بعيداً ولا يكون قريباً سوى السلطة، فإن القوة تصبح هى الهدف الاكبر للرغبة البشرية. إنّ أولئك الذين لا يتركهم الآخرون يديرون شئونهم بأنفسهم بلا مضايقات، سوف يعوضوَن أنفسهم، لو إستطاعوا، بالتدخل فى شئون الغير. ومن هنا جاءت رغبة النساء العارمة نحو الجمال الشخصى والملابس، وحب الظهور والاستعراض وما يستتبع ذلك كله من شرور إجتماعية، وبذخ واسراف بالغ الضرر. والواقع أنه بين حب القوة وحب الحرية تطاحن خارجى مستمر، وكلما قلّ قدر الحرية، إندفعت القوة بانفعال طاغ دون مبالاة لأى وازع. ولن تكف الرغبة فى السيطرة على الآخرين عن الاضرار بمصالح الآخرين إلا عندما يكون كل فرد من أفراد الجنس البشرى، قادراً على الاستغناء عنها. ولن يكون من الممكن أن يتحقق ذلك إلا إذا كان إحترام الحرية فى الأمور الشخصية لكل فرد هو المبدأ المقرر.

غير أن التوجيه الحر وتدبير القدرات وتنظيمها ليس مصدرا لسعادة الفرد عن طريق إحساسه بكرامته الشخصية فحسب. وأن تقييد هذه الحرية وكبتها، هو مصدر الشقاء عنده، بل أنه كذلك بالنسبة للموجودات البشرية جميعاً بما فيهم النساء، فليس ثمة، بعد المرض، والعوز، والاثم، ما يقتل الاستمتاع بالحياة مثل إنعدام وجود متنفس للملكات النشطة، ويوجد لدى النساء اللائى يقمن برعاية أسرة، مثل هذا المتنفس، من خلال عنايتهن بهذه الأسرة، وهو يكفيهن بصفة عامة: ولكن ماذا يحدث مع عدد النساء الذى يتزايد يوما بعد يوم، مْمن لم تتح لهن الفرصة لممارسة «الرسالة» التى قيل لهن، تهكما، إنها الرسالة الوحيدة المناسبة لهن..؟! ماذا يحدث مع النساء اللائى فَقَدن أبناءهن سواء بالموت أو السفر وبعد الشقة بينهم، أو شبوا عن الطوق وتزوجوا، وشكلوا لأنفسهم أسرا خاصة بهم؟! إن هناك أمثلة كثيرة جدا للرجال الذين وصلوا إلى سن التقاعد بعد حياة حافلة بالأعمال، وصار فى وسعهم أن ينعموا ويستمتعوا بالحياة أعنى أن الآمال تراودهم بهذه المتعة فيما تبقى من حياتهم. ولكنهم لا يستطيعون اكتساب اهتمامات جديدة ومثيرات جديدة تحل محل الاهتمامات والمثيرات القديمة، فجلب عليهم تغيير الحياة الخمول، والكسل، والسأم والكآبة أو المزاج السوداوى، والموت المبكر. ومع ذلك فليس هناك مَنْ يفكر فى حالات مماثلة لنساء مخلصات جديرات بالاحترام، وفِّين بأمانة ما قيل لهن أنه دينهن للمجتمع . بعد أن أشرفن على تربية أسرة شريفة صارت نساء ورجالا ناضجين، وقامت برعاية شئون بيتها ما دام هناك بيت يحتاج إلى رعاية. ثم تخلت عنهن المهنة الوحيدة التى تأهلن لها وكن صالحات للقيام بها. وبقين على نشاط لم يفتر أو ينقص، ولكن لا عمل لهن ولا وظيفة، اللهم إلا إذا كانت هناك ابنة أو زوجة ابن على استعداد لأن تتنازل لها عن بعض الوظائف التى يمكن أن تقوم بها فى البيت الأصغر، وهذا، بالقطع، قدر شاق ومصير صعب فى سن الشيخوخة بالنسبة لمن قُمن بجدارة، طوال ما كان يُسمح لهن القيام به، أعنى القيام بما كان يعتبره العالم واجبهن الاجتماعى. بالنسبة لهؤلاء النساء الأخريات اللائى لم يعهد إليهن أصلا، بمثل هذا الواجب ـ اللائى تمر حياتهن فى سلسلة من الاخفاق، واحساس بالقيود التى تمنعهن الحركة والنشاط ـ لم يعد ثمة سوى ملجأ واحد وأخير هو الدين والأعمال الخيرية ـ لكن على الرغم من أن دينهن قد يكون دين مشاعر

وطقوس وعبادة، وليس دين عمل اللهم الا فى صورة الأعمال الخيرية. وكثيرات منهن تتناسب الأعمال الخيرية مع طبيعتهن بصورة تدعو إلى الاعجاب ـ غير أن القيام بهذه الأعمال يتطلب، حتى يتم انجازه بطريقة مفيدة، أو حتى غير ضارة ـ التدريب والتعليم المتعدد للجوانب الذهنية، والقدرات، والنواحى المعرفية التى يجب توافرها فى المدير الماهر. انَّ الشخص الذى يصلح للقيام بالأعمال الخيرية بطريقة مفيدة ونافعة، لن يجد سوى قلة ضئيلة من الوظائف الادارية الحكومية التى لا يصلح لها. وفى هذه الحالة ـ كما فى حالات أخرى ـ (أبرزها القيام بتعليم الأطفال) لا يمكن أن تقوم النساء بالواجبات المسموح لهن القيام بها بطريقة سليمة دون تدريب لا يُسمح لهن إكتسابه لسوء الطالع مما يسبب للمجتمع خسارة فادحة. ودعنا نلاحظ هنا الطريقة الفريدة التى كثيراً ما يعرض بها موضوع حرمان النساء من جانب أولئك الذين وجدوا أنه من السهل عليهم أن يصوروا ما لا يحبونه فى صورة هزلية ـ أكثر من أن يردوا على الحجج الخاصة بها، فعندما يقال أنّ القدرات التنفيذية لدى النساء ومالديهن من مشورة ونصيحة قد تكون أحيانا مفيدة فى شئون الدولة، فإن محبى الهزل يعرضون على العالم فى سخرية صور بنات فى العشرينات من عمرهن أو صور زوجات شابات فى الثانية أو الثالثة والعشرين من عمرهن ـ يجلسن فى مقاعد البرلمان أو على كراسى الوزارة، وقد نقلن بحالتهن التى كن عليها فى غرف الاستقبال إلى مجلس العموم. وينسون أن الذكور لا يختارون فى مثل هذه السن المبكرة لمقاعد البرلمان، أو للوظائف السياسة الهامة، وسوف ينبئهم الحس المشترك أنه اذا عُهد بمثل هذه المهام للنساء، فسوف يكون ذلك لمن لا تؤهلهن شخصياتهن بصفة خاصة للزواج، أو لمن يفضلن، عملاً آخر على الزواج (كما تفعل كثير من النساء حتى وقتنا الراهن عندما يفضلن، بعض المهن الشريفة القليلة التى فى متناول أيديهن على الزواج) وقضين أحسن سنى شبابهن فى محاولة تأهيل أنفسهن للعمل الذى يرغبون فى القيام به، أو ربما فى حالات كثيرة، لأرامل أو زوجات فى الأربعين أو الخمسين، ممن اكتسبن خبرة بالحياة وقدرة على الحكم فى أسرهن ويستطعن، بمساعدة الدراسة المناسبة، أن يقمن

بخدمات على نطاق أضيق. وليس هناك بلد فى أوربا لم يشعر فيه أقدر الرجال، مراراً، بقيمة مشورة النساء بالماهرات المجربات فى الحياة، فى تحقيق الأهداف الخاصة والعامة على السواء، وبأن هناك مسائل هامة فى الادارة العامة لا يستطيع الا القليل من الرجال تأديتها على قدم المساواة مع النساء، ومن بينها الرقابة المفصلّة على الانفاق. غير أن ما نناقشه الآن ليس مدى حاجة المجتمع لخدمات المرأة فى الشئون العامة. بل الحياة الخاملة التى تخلو من الأمل والتى فرضها عليهن المجتمع، بحرمانهن من ممارسة القدرات العملية التى تشعر بها الكثيرات منهن. فى أى مجال أوسع من المجال الذى لم يتح لبعضهن العمل فيه، والذى لم يعد متاحاً أمام البعض الآخر. واذا كان ثمة شىء بالغ الأهمية بالنسبة لسعادة الموجودات البشرية، فهو أن يتقبلوا برضا عملهم المألوف وهذا المطلب للاستمتاع بالحياة لا يتاح إلا على نحو ناقص للغاية، أو قد لا يتاح على الاطلاق، لجزء كبير من الجنس البشرى (النساء)، وبسبب غيابه فشلت ضروب كثيرة من الحياة المزودة ـ فى ظاهرها ـ بكل متطلبات النجاح. غير أنه إذا كانت الظروف التى لم يستطع المجتمع أن يصل إلى مهارة التغلب عليها بعد، قد جعلت هذا الفشل كثيراً فى أيامنا الراهنة ، فلا داعى أن يفرضها المجتمع نفسه. إن عدم حنكة الوالدين، وانعدام التجارب الخاصة عند الشاب نفسه، وغياب الفرص الخارجية لتأدية رسالته، ووجود فرص لعمل لا يحبه ولا يرضاه، ـ هذا كله يحكم على عدد من الرجال بقضاء حياتهم فى تأدية عمل واحد يكرهونه ويؤدونه على نحو سيىء غير مرض، فى الوقت الذى تكون فيه هناك أشياء أخرى كثيرة كان يمكنهم القيام بها بصورة طيبة وهم راضين عنها. أما بالنسبة للنساء فإن هذا الحكم هو ما يفرضه القانون القائم ، والعادات التى ترادف القانون. عندما يكون هناك ظلم فى المجتمعات المستنيرة فيما يتعلق باللون، والجنس، والدين، أو فى حاله البلاد التى غزتها شعوب أخرى، فإن ظلم التفرقة التى تتعلق بالوطنية (أو الجنسية)، بالنسبة للرجال، أو الجنس بالنسبة للنساء ـ يقع على بعض الرجال، لكنه فى الواقع يحيق بجميع النساء حيث تجد استبعاداً تعسفيا لهن من جميع الوظائف المحترمة تقريبا، باستثناء تلك التى لا يستطيع غيرهن القيام بها، أو التى يعتقدون أنها ليست جديرة بأن يقبلوا العمل بها. والآلآم والمعاناة الناجمة عن مثل هذه المبررات لا تقابل عادة بعطف أو مشاركة وجدانية كبيرة، بحيث

أنه لا يوجد سوى قلّة قليلة من الناس على وعى بهذا القدر العظيم من الشقاء الذى يسببه شعورهم بضياع حياتهم. وسوف تزداد هذه الحالة إنتشاراً كلما خلق التقدم تفاوتا أكبر وأكبر بين أفكار النساء وملكاتهن أو قدراتهن، وكلما إزداد التفاوت فى المجال الذى يسمح فيه المجتمع بنشاطهن.

وعندما نفكر فى الشر الايجابى الذى يصيب نصف الجنس البشرى بحرمانه: أولا: من أكثر ألوان المتع الشخصية إلهاماً ورفعة. وثانيا: حرمانه من الشعور بالضجر والملل، والاحباط والسخط من الحياة ـ وهو الشعور الذى كثيراً ما يكون بديلا عن هذه المتع الشخصية ـ فان المرء يشعر أنه من بين جميع الدروس التى يحتاج إليها البشر لمواصلة الكفاح ضد ضروب النقص الحتمية التى تواجه نصيبهم على هذه الأرض، لا يوجد درس يحتاجون إليه أكثر من أن يتعلموا ألا يضيفوا إلى الشرور التى تفرضها عليهم الطبيعة ـ شروراً أخرى بفرض قيود مبتسرة ومتعسفة مبعثها غيرة بعضهم من بعض. إن مخاوفهم العابثة لا تؤدى إلا إلى إحلال شرور أخرى، وربما شرور أسوأ من تلك التى يخشونها، فى حين أن كل قيد لحرية السلوك لغيرهم من الموجودات البشرية الأخرى (سوف يجعلها مسئولة عن أية شرور تصدر بالفعل عن سلوكها) يؤدى إلى جفاف ينبوع السعادة البشرية تماما ProTanto، وترك النوع البشرى أقل ثراء وأشد فقراً بدرجة لا تُقدّر فى كل ما يجعل للحياة قيمة بالنسبة للموجود البشرى الفرد.

* * *

سلسلة «الفيلسوف... والمرأة»
بإشراف الأستاذ الدكتور/ إمام عبد الفتاح إمام
تصدرها مكتبة مدبولي

صدر منها:

(١) «أفلاطون... والمرأة»	بقلم د. إمام عبد الفتاح إمام
(٢) «أرسطو... والمرأة»	بقلم د. إمام عبد الفتاح إمام
(٣)«الفيلسوف المسيحي... والمرأة»	بقلم د. إمام عبد الفتاح إمام
(٤) «نساء فلاسفة... في العالم القديم»	بقلم د. إمام عبد الفتاح إمام
(٥) «استعباد... النساء»	بقلم جون ستيورات مل ترجمة، وتعليق، وتقديم د. امام عبد الفتاح أمام

تحت الطبع:

- «نساء فلاسفة... في العالم الحديث»	بقلم د. إمام عبد الفتاح إمام
- «جون لوك... والمرأة»	بقلم د. إمام عبد الفتاح إمام

هذا الكتاب

هذا هو العدد الخامس من سلسلة «الفيلسوف.. والمرأة»، نقدّم فيه نصاً بالغ الأهمية للفيلسوف اللبرالى «جون ستيوارت مل» الذى دافع عن الحرية بصفة عامة فى كتابه «أسس اللبرالية السياسية» ـ وقد صدر من قبل عن نفس الدار ـ وها هنا يستكمل الفيلسوف دفاعه عن «حرية المرأة» وحقوقها السياسية، ويدين المبدأ الذى يُنظّم العلاقات بين الجنسين، وهو «مبدأ التبعية واسترقاق النساء» الذى يعوق تقدم المجتمع، ويمنع تطوره. ويكشف «مل» بعمق نافذ أن هذا المبدأ يستند إلى المشاعر، والعواطف، والانفعالات أكثر مما يستند إلى العقل والمنطق. ومن هنا كانت صعوبة قضية تحرير المرأة، لأنها تشبه من هذه الزاوية، قضية تحرير الزنوج فى الولايات المتحدة الأمريكية.

ويرى فيلسوفنا أن «استعباد النساء» ليس سوى إمتداد لشريعة الغاب التى كان الرجل يعتمد فيها على قوته البدنية، ويسخر «مل» من الذين يدافعون عن القوة البدنية عند الرجال. ويعتبرونها «ميزة» يتمتع بها الرجل دون المرأة. ويتساءل، فى تهكم، أتراهم حقاً على استعداد للدفاع عن القوة البدنية عند «الفيل»، ويعتبرونها بالمنطق نفسه «ميزة» وعلامة تفوق تتمتع بها «الفيلة» دون الموجودات البشرية..؟ إنه لمن الخُلف المحال أن نُبقى على هذه الخرافات أو أن نتمسك بها!!

كتاب لا غنى عنه للمرأة العربية!

الناشر